

الباب الثاني:

مأزق المديونية الخارجية وحتمية الإصلاح

الإقتصادي في الدول النامية.

مقدمة الباب:

كان الهاجس الذي يمتلك البلدان النامية عقب إستقلالها هو التعجيل في عملية التنمية الإقتصادية ورفع مستوى معيشة شعوبها، حيث كان حل مشكلة التراكم وتمويل التنمية الإقتصادية، يعد أحد الشروط الأساسية للنجاح في هذه المهمة، ذلك أن الإرتفاع بمعدل التراكم يعد شرطاً هاماً للإرتفاع بمعدل نمو الدخل الوطني، وزيادة فرص التوظيف وتغيير الهيكل الإقتصادي المشوه، ورفع مستوى إنتاجية العمل الإنساني.

لكن الإشكالية التي واجهتها هذه الدول آنذاك هي إتساع الفجوة القائمة بين معدل الإدخار المحلي ومعدل التراكم (الإستثمار) المطلوب، ولسد هذه الفجوة، لجأت الدول النامية إلى الإستدانة أو التمويل الخارجي بصفة عامة، حيث أصبحت الحاجة إلى التمويل الخارجي قائمة ومتزايدة عبر الزمن، مما نجم عنه إستئثار رأس المال الأجنبي على إختلاف أنواعه، بتمويل نسب هامة من إجمالي الإستثمارات المحققة في هذه الدول.

ولكن الخطأ الفادح الذي وقعت فيه معظم البلدان النامية عند إستئانتها بالموارد الأجنبية لتمويل برامجها التنموية، أنها لم تنظر إلى هذه الموارد على أنها عنصر ثانوي ومكمل للموارد الداخلية، بل إعتبرته العنصر المتحكم في مسار عملية التنمية، في الوقت الذي كان من المفروض عليها العمل بشتى الطرق كي تزيد من قيمة المدخرات المحلية، كما نجد أن السياسة الإقتصادية في هذه الدول، لاتعمل على تحقيق ذلك، بل تترك الزيادة في الإستهلاك تلتهم معظم ثمار التنمية، حيث كانت الفلسفة السائدة، تهدف إلى رفع مستوى الإستهلاك في أقصر فترة ممكنة، تحت دعوى تعويض الحرمان الذي عانته هذه البلدان في الماضي.

ولكن الإستمرار في عملية التنمية الإقتصادية في ظل هذه الفلسفة، لا بد أن يؤدي إلى تزايد الإعتدال على التمويل الخارجي، لتعويض النقص الذي يحدث في معدلات الإدخار والإستثمار، وبالنظر لذلك، فإن المسار الحتمي الذي إنتهت إليه هذه الفلسفة، هو نقل عبء تمويل الزيادة التي حدثت في الإستهلاك إلى كاهل الأجيال الأخرى، التي تعيش الآن أزمة الديون الخارجية.

وفي مطلع السبعينات وبعد الأزمة البترولية العالمية، التي أدت إلى حالة الركود الإقتصادي التضخمي وتفاقم أزمة البطالة في الإقتصاديات الغربية المصنعة، فخلال سنتي 1973 و1974، إزدادت أسعار النفط، مما أدى إلى تفاقم إختلال ميزان المدفوعات في البلدان النامية المستوردة للنفط، حيث أن العجز المالي الكلي لهذه البلدان بلغ 30 مليار دولار بين سنتي 1974 و1976، وإزدادت بذلك المديونية الخارجية لها، حيث وصلت سنة 1970 نحو 60 مليار دولار، وبعد عشر سنوات (1980)، وصلت إلى 481 مليار دولار، لتصل سنة 1996 إلى 2000 مليار دولار، وتوقفت بذلك

المؤسسات المالية الدولية عن إقراض هذه البلدان نتيجة تفاقم ديونها الخارجية، مما أدى إلى تهديد التجارة العالمية، كما أن العجز في ميزان مدفوعات البلدان النامية، سيؤدي حتما إلى عدم قدرتها على الإستمرار في شراء منتجات الدول المصنعة ، مما جعل هذه الأخيرة تنتهج سياسة جديدة تجاه الدول النامية، ومنها طلبها من المؤسسات المالية الدولية إجراء سياسة جديدة وتبني دور جديد، يتمثل في حماية النظام المصرفي العالمي، وهكذا بدأت سياسة الإقراض بالشروط الموضوعية من قبل هذه المؤسسات، من أجل النهوض بإقتصاديات الدول النامية.

فسياسة الإصلاح الهادفة إلى تغيير الوضع الإقتصادي من حالة متدهورة إلى حالة أفضل، متميزة بالأداء والفعالية في الإنتاج والتسيير بهدف تحسين المستوى العام للإقتصاد، تثبت في مجملها نمودجا إقتصاديا يتميز بالمبادرة الجريئة، وبالتالي الحاجة الماسة إلى مساعدات مالية وتقنية من المؤسسات المالية الدولية، من أجل تفعيل مختلف عناصر الإقتصاد الوطني، وهي تحتوي على تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي، الإقتصادي والإجتماعي.

وما شجع الدول النامية في الإسراع بتبني برامج الإصلاح الإقتصادي، الأفكار التي روجها خبراء المؤسسات المالية الدولية وغيرهم، حول حتمية هذه البرامج بالنسبة لهذه الدول، على إعتبار أنه لا يمكنها أن تعيش فوق طاقتها الإستيعابية وقدرتها الإنتاجية، وأن أي تأخير في تطبيق هذه البرامج سيجر البلد المعني إلى الركون للإقراض الخارجي المفرط، هذا الأخير الذي يتطلب منه فيما بعد إجراء تصحيحات أخرى تكون تكاليفها باهضة، إذ كلما كان التأخير كبيرا كلما كانت تكاليف التصحيح أكبر، أو كما قال واند تسينج في إحدى أعداد مجلة التمويل والتنمية " فمع تأجيل التصحيح يزداد عمق جذور التشوهات، ويصبح تصحيحها أكثر كلفة إقتصاديا، إجتماعيا وسياسيا، فضلا عن ذلك، إذا تأخر التصحيح أكثر مما يجب، فإنه سيتم في النهاية عن طريق خفض إجباري في الواردات، أو غير ذلك من تدابير الأزمة التي لا تتسق مع التنمية طويلة الأجل".

ومن هنا، نورد هذا الباب، لنقف من خلاله بالدراسة على الدور الذي لعبه برنامج التصحيح الهيكلي في إستعادة توازن إقتصاديات الدول النامية بعد أزمة المديونية الخارجية التي شهدتها العالم بداية عشرية الثمانينات من القرن الماضي، وهذا من خلال ثلاث فصول كالتالي:

الفصل الخامس: إنفجار أزمة المديونية الخارجية ودور المؤسسات المالية الدولية في إدارتها.

الفصل السادس: فلسفة وأسس التصحيح الهيكلي في الدول النامية.

الفصل السابع: تحليل محاور السياسات المالية المقترحة لعلاج العجز المالي في الدول النامية.

الفصل الخامس:

إنفجار أزمة المديونية الخارجية ودور المؤسسات

المالية الدولية في إدارتها.

مقدمة الفصل:

لو أردنا أن نؤرخ لبداية الأزمة التي ضربت الإقتصاد العالمي بداية الثمانينات، لكان 15 أوت 1971 هو تاريخ بداية الأزمة، وذلك من خلال القرار المنفرد الذي إتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بوقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في ذات التاريخ وتعويم الدولار، وهذا دون أن تتشاور مع صندوق النقد الدولي، ومنذ ذلك التاريخ، تغيرت بشكل رئيسي القواعد التي كانت تحكم مسار العلاقات الإقتصادية الدولية، فأضطرت أسواق النقد الدولية وأحوال السيولة العالمية، وعقب ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإتخاذ عدة إجراءات حمائية، وهذا بتطبيقها لسياسات مالية ونقدية معينة، كان أبرزها زيادة سعر الفائدة زيادة هائلة، وقد إصطبغت هذه السياسات بفكر المدرسة النقدية (أو ما يعرف بمدرسة شيكاغو).

وسرعان ما إتجهت مجموعة دول غرب أوروبا، للأخذ بهذه السياسات وكل ذلك تعاصر وإستمر مع الأزمة الهيكلية التي دخل فيها الإقتصاد الرأسمالي العالمي برمته، وتأثرت بها أيما تأثير مجموع البلدان النامية المدينة، وقد زاد من حرج الموقف، إتجاه الأسعار العالمية للسلع الصناعية الغذائية والإستهلاكية والمواد الخام (النفط) إلى الإرتفاع الحاد.

وفي خضم هذا العالم المضطرب، برزت وتطورت وإحتدمت أزمة القروض الدولية للدول النامية، حيث إنعكس الركود الإقتصادي والسياسات الحمائية والنقدية الجديدة، التي طبقتها الدول الرأسمالية، فضلا عن التضخم العالمي، على هذه البلاد بشك حاد، وبذلك إتجهت موازين مدفوعاتها نحو العجز بشكل لافت للنظر، وإضطرت فيها الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، جراء تعرضها لتلك الصدمات الخارجية القوية.

وإستطاع آنذاك الإقتصاد الرأسمالي العالمي أن يبتكر آلياته للتكيف مع هذا العالم المضطرب، بعد أن تمكن من إعادة تدوير الفوائض النفطية (البترودولار)، وهذا من خلال النمو الذي حدث في الإقراض الدولي عن طريق أسواق النقد الدولية (اليورودولار)، وإستطاعت عندئذ الدول النامية أن تواجه عجز موازين مدفوعاتها من خلال الإقتراض الخارجي وبأسعار مرتفعة للغاية، وبناءا عليه، كان من الطبيعي أن تتفجر أزمة المديونية العالمية سنة 1982، والتي حركت الرأي العام العالمي من أجل إيجاد حلول عاجلة للأزمة.

وبالنظر لكل ما سبق ذكره، جاء هذا الفصل ليتناول بالدراسة إنفجار الأزمة وتداعياتها على الصعيد العالمي، ومن ثم دور المؤسسات المالية الدولية في إدارتها، وهذا من خلال ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تطور الديون الخارجية وخدماتها للدول النامية بعد سنة 1982.

المبحث الثاني: تطور الدين الخارجي وخدماته ومؤشراته لبعض البلدان النامية بعد 1982.

المبحث الثالث: دور المؤسسات المالية الدولية في تسيير أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

المبحث الأول: تطور الديون الخارجية وخدماتها للدول النامية بعد سنة 1982.

لم تشكل المديونية الخارجية خطورة، وذلك إلى غاية أوائل السبعينيات، حيث بقيت نسبتها ضعيفة نوعاً ما، وكانت تمثل نسبة ضعيفة من الدخل الوطني الإجمالي.

والملاحظ لتطور حجم المديونية الخارجية للدول النامية، يخلص إلى أنها تطورت لاسيما خلال السبعينيات والثمانينات، حتى أصبحت بعض الدول النامية غير قادرة على تسديد ما عليها من قروض وفوائد، وقد تعدت قضية المديونية الخارجية كونها قضية إقتصادية ومالية، إذ أنها تحولت منذ نشوب أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982، إلى قضية سياسية ووطنية، لكونها لم تعد تؤثر على حركة النمو الإقتصادي والإجتماعي والأمن المالي فحسب، بل أصبحت إلى جانب ذلك تهدد الإستقرار والأمن لبعض دول العالم.

وإنطلاقاً مما سبق ذكره، نحاول فيما يلي توضيح تطور المديونية الخارجية للدول النامية من خلال:

المطلب الأول: تطور الحجم الإجمالي للديون الخارجية للدول النامية بعد سنة 1982.

نحاول في هذا المجال إبراز تطور الحجم الإجمالي للديون الخارجية للدول النامية بعد سنة 1982، وهذا بداية بتوضيح مكونات إجمالي الدين الخارجي، ومن ثم تطوره حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية كما يلي:

أولاً : تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية بعد سنة 1982.

منذ إنفجار أزمة المديونية العالمية عام 1982، وبعد إعلان كبريات الدول المدينة (المكسيك، البرازيل والأرجنتين) توقفها عن دفع أعباء ديونها الخارجية، وذلك بعد أن وصلت إلى مستويات فلكية تهدد أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية السائدة آنذاك، أخذت الديون الخارجية للدول النامية تتصاعد بشكل صاروخي، وهو ما سنحاول تبياناه من خلال مايلي:

1. تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية خلال الفترة (1982-2000):

تصاعد الحجم الإجمالي للدين الخارجي ومكوناته للدول النامية خلال الفترة (1982-2000) بشكل ملفت للإنتباه، الأمر الذي توضحه بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (20): تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية خلال الفترة (1982-2000).

الوحدة: مليار دولار

البيان	السنوات	1982	1984	1986	1988	1990
إجمالي حجم الدين الخارجي منه:		752.94	854.59	1046.79	1333.80	1510.00
1- ديون طويلة الأجل:		60.66	684.49	882.38	1091.60	1206.11
- ديون عامة مضمونة		462.77	581.72	796.12	1029.90	1140.94
- ديون خاصة غير مضمونة		97.89	102.76	86.25	61.69	65.17
2- ديون قصيرة الأجل:		168.27	134.02	121.83	206.99	269.23
3- قروض مستخدمة من FMI:		23.99	36.08	42.57	35.20	34.65
البيان	السنوات	1992	1994	1996	1998	2000
إجمالي حجم الدين الخارجي منه:		1666.83	1921.45	2241.82	2342.1	2305.0
1- ديون طويلة الأجل:		1305.09	1522.57	1721.72	1906.51	1923.20
- ديون عامة مضمونة		1209.09	382.18	1421.36	1406.04	1376.52
- ديون خاصة غير مضمونة		95.99	140.38	300.35	500.47	546.68
2- ديون قصيرة الأجل:		323.47	354.72	460.00	358.63	323.30
3- قروض مستخدمة من FMI:		38.26	44.15	60.09	76.94	58.44

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1990, 1996, 2001.

يلاحظ من خلال الجدول السابق، أنه بالرغم من التزايد الملحوظ الذي عرفته المديونية الخارجية خلال الفترة (1982-2000)، حيث إزدادت بأكثر من ثلاث أضعاف، إلا أن معدل نموها والذي يقدر بـ8.5% في المتوسط سنوياً، يبقى أقل بكثير من المعدل الذي نمت به خلال فترة السبعينات والذي قدر بـ23% في المتوسط سنوياً، ويعود السبب في ذلك، لتراجع فرص الإقراض الدولي للبلدان النامية، بسبب أزمات المديونية التي عرفتها هذه البلدان وبصورة خاصة خلال فترة الثمانينات، حيث عمدت البنوك التجارية إلى تطبيق قواعد الإحتراس في تعاملها مع البلدان المدينة، وطلب ضمانات لقروضها، وهو ما أدى إلى تغيير بنية المديونية الخارجية لمجموع البلدان النامية، حيث عرفت الديون العامة المضمونة تزايداً هاماً، بأن قفزت من 462.77 مليار دولار عام 1982 إلى 1376.52 مليار دولار عام 2000، أي أنها تضاعفت بثلاث مرات تقريباً، إلا أن نصيبها النسبي في إجمالي المديونية الخارجية للدول النامية، قد إنخفض من 74.4% عام 1982 إلى 59.7% عام 2000، وبالمقابل إزداد النصيب النسبي للديون الخاصة غير المضمونة من 13% عام 1982 إلى 23.7% عام 2000.

كما يلاحظ من الجدول السابق، تزايد القروض التي منحها صندوق النقد الدولي للبلدان النامية خلال ذات الفترة، وذلك نتيجة للشروط التي طورها لمواجهة أزمة الديون الخارجية لهذه البلدان، حيث

انتقل حجمها من 23.99 مليار دولار عام 1982 إلى 58.44 مليار دولار عام 2000، وهو ما يعكس الدور المتعاظم لصندوق النقد الدولي في التخفيف من أزمة الديون العالمية، بعدما كان دوره محدودا نسبيا خلال فترة السبعينات، ضف إلى ذلك، أن القروض قصيرة الأجل قد تراجع نصيبها النسبي في إجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية خلال تلك الفترة، حيث انتقل من 22.3% عام 1982 إلى 14% عام 2000، وهو ما يعكس التغيير في سياسة الإئتمان الخارجية التي كانت تسلكها البلدان النامية قبل أزمة 1982، حيث أصبحت تفضل التعاقد على ديون طويلة الأجل تمتاز بشروط أفضل، مقارنة بشروط القروض قصيرة الأجل، سواءا من حيث معدل الفائدة، مدة القرض أو فترة السماح.

2. تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية بعد سنة 2000.

بعد سنة 2000، كان التزايد في إجمالي الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية، على النحو المبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (21) : تطور حجم الدين الخارجي ومكوناته للدول النامية بعد سنة 2000.

الوحدة : مليار دولار

البيان	السنوات	2000	2001	2002	2003
إجمالي حجم الدين الخارجي ومنه:		2305.0	2266.74	2338.84	2433.35
1 - ديون طويلة الأجل:		1923.20	1862.49	1916.62	2960.28
- ديون عامة مضمونة		1376.53	1323.61	1376.34	1427.45
- ديون خاصة غير مضمونة		546.68	538.88	540.28	532.83
2 - ديون قصيرة الأجل:		323.30	328.96	326.41	364.31
3 - قروض مستخدمة من FMI:		58.44	75.28	95.80	108.71
البيان	السنوات	2004	2005	2006	2007
إجمالي حجم الدين الخارجي ومنه :		2752.24	2740.14	2983.65	2683.24
1 - ديون طويلة الأجل:		2267.75	2177.72	2325.42	2557.84
- ديون عامة مضمونة					
- ديون خاصة غير مضمونة					
2 - ديون قصيرة الأجل:		484.49	562.42	658.23	125.40
3 - قروض مستخدمة من FMI					

المصدر: من سنة 2000 إلى سنة 2003: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank , **world debts tables**, external finance for developing countries, 2004.

من سنة 2004 إلى سنة 2007: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في الموقع الإلكتروني:

- [http : // ddp - ext . world bank . org](http://ddp-ext.worldbank.org) (22:00, 14/07/2008).

يلاحظ من خلال الجدول السابق، التزايد الواضح الذي عرفته المديونية الخارجية للدول النامية خلال الفترة (2000-2007)، حيث إنتقلت من 2305 مليار دولار عام 2000 إلى 2683.24 مليار دولار عام 2007، أي أنها تزايدت بـ 16%، وهذا راجع للتسهيلات الدولية في الإقراض، كما عرفت الديون العامة المتوسطة وطويلة الأجل تزايداً هاماً خلال ذات الفترة، حيث قفزت من 1923.20 مليار دولار عام 2000 إلى 2557.84 مليار دولار عام 2007، أي أنها تزايدت بنسبة 32%، كما زاد نصيبها النسبي في إجمالي المديونية الخارجية من 83% عام 2000 إلى 95% عام 2007، وهذا راجع لتزايد اعتماد الدول النامية خلال الألفية الثالثة على الديون العامة المتوسطة وطويلة الأجل، والإبتعاد نوعاً ما عن الديون قصيرة الأجل، بسبب إرتفاع تكلفتها بالمقارنة ومدة إستحقاقها القصيرة.

كما يلاحظ أيضاً من الجدول السابق، أن القروض قصيرة الأجل قد إنخفض نصيبها النسبي في إجمالي الديون الخارجية لمجموع البلدان النامية خلال تلك الفترة، حيث إنتقل من 14% عام 2000 إلى 4% عام 2007، وهو ما يعكس ما قيل سابقاً من محاولة الدول النامية الإبتعاد نوعاً ما عن القروض قصيرة الأجل.

ثانياً: تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد سنة 1982.

من أجل تعميق الفهم أكثر ومعرفة الزيادة الحقيقية في حجم الديون الخارجية للدول النامية، إرتأينا دراستها من حيث توزيعها الجغرافي، وهذا لمعرفة أي المناطق أكثر إستدانة في العالم النامي، من خلال مايلي:

1. تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (1982-2000):

نحاول فيما يلي تتبع التطور الكمي للديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، من خلال رصد بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (22): تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (1982-2000).

الوحدة: مليار دولار

الدول	السنوات	1982	1984	1986	1988	1990
شرق آسيا والباسفيك		124.76	147.14	186.07	215.44	271.65
أوروبا وآسيا الوسطى		-	-	-	219.62	262.10
أمريكا اللاتينية والكاريببي		333.49	377.25	409.21	458.20	467.73
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا		72.64	79.78	104.89	177.34	180.81
جنوب آسيا		3.44	4.89	7.72	98.20	128.44
إفريقيا جنوب الصحراء		70.25	82.71	112.98	164.98	190.26
الدول	السنوات	1992	1994	1996	1998	2000
شرق آسيا والباسفيك		337.12	421.32	608.30	533.17	497.27
أوروبا وآسيا الوسطى		302.15	56.09	368.99	485.19	503.93
أمريكا اللاتينية والكاريببي		505.09	562.81	670.53	748.37	751.91
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا		187.69	207.66	197.19	189.32	180.70
جنوب آسيا		141.99	161.12	155.20	157.62	159.94
إفريقيا جنوب الصحراء		192.78	212.44	231.12	228.39	211.18

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة في:

- the world bank , world debts tables, external finance for developing countries, 1990, 1996, 2001.

تبين المعطيات المتاحة في الجدول أعلاه حول التوزيع الجغرافي للديون الخارجية للبلدان النامية خلال الفترة (1982-2000) أن بلدان أمريكا اللاتينية والكاريببي تعتبر من أكثر المناطق الجغرافية مديونية، فمديونيتها الخارجية بلغت 333.49 مليار دولار عام 1982، وهو ما يمثل نسبة 44% من إجمالي الدين الخارجي لمجموع البلدان النامية لنفس العام، إلا أن هذه النسبة مالت للانخفاض بعد عام 1982، حيث بلغت 31.5% عام 1990 و32.6% عام 2000، وهذا التراجع يجد تفسيره في أزمات الديون التي عرفت هذه المنطقة خلال تلك الفترة، وما ترتب عنها من تراجع كبير في فرص الإقراض أمامها من الأسواق المالية الدولية.

كما يلاحظ من هذا الجدول، أن منطقة شرق آسيا والباسفيك قد احتلت المرتبة الثانية من حيث نصيبها النسبي في إجمالي الديون الخارجية لمجموع البلدان النامية، ثم تأتي بعدها دول أوروبا وآسيا الوسطى، أما بالنسبة لديون إفريقيا جنوب الصحراء، فقد عرفت تزايداً قوياً خلال نفس الفترة، حيث

انتقلت من 70.25 مليار دولار عام 1982 إلى 190.2 مليار دولار عام 1990، ثم إلى 212.4 مليار دولار عام 1994 ، لتصل إلى 211.18 مليار دولار عام 2000 ، أي أنها تضاعفت بثلاث مرات، ويعود السبب في ذلك إلى عمليات إعادة جدولة ديونها الخارجية التي تمت خلال تلك الفترة، وإلى القروض العمومية التي حصلت عليها.

ولا تعتبر الديون الخارجية لشمال إفريقيا والشرق الأوسط كبيرة من حيث حجمها، إلا أنه وبالنظر لقدرة إقتصاديات دول هذه المنطقة على توليد المدخرات وتراكم رأس المال، فإنها تعتبر ثقيلة جدا.

2. تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد سنة 2000:

في مطلع الألفية الثالثة، يمكن ملاحظة التطورات التي طرأت على حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، بالنظر إلى المعطيات الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (23): تطور حجم الدين الخارجي حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد سنة 2000.
الوحدة: مليار دولار

الدول	السنوات	2000	2001	2002	2003
شرق آسيا والباسفيك		497.74	516.60	516.49	541.61
أوروبا وآسيا الوسطى		487.09	490.18	537.21	646.85
أمريكا اللاتينية والكاربيبي		754.29	765.70	768.09	810.47
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا		145.22	142.34	149.69	159.95
جنوب آسيا		160.10	157.43	169.29	182.16
إفريقيا جنوب الصحراء		211.94	203.92	212.73	230.40
الدول	السنوات	2004	2005	2006	2007
شرق آسيا والباسفيك		587.72	614.13	659.98	715.63
أوروبا وآسيا الوسطى		750.16	822.66	1047.02	1268.53
أمريكا اللاتينية والكاربيبي		809.10	746.89	734.49	787.63
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا		170.15	148.88	141.31	151.30
جنوب آسيا		195.97	191.32	227.30	240.34
إفريقيا جنوب الصحراء		239.13	216.25	173.52	193.76

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في الموقع الإلكتروني:

- <http://ddp-ext.worldbank.org> , (23:30, 09/07/2008).

يلاحظ من خلال الجدول السابق، الإرتفاع النسبي الذي عرفته المديونية الخارجية لأكبر المناطق الجغرافية إستدانة في العالم وهي أمريكا اللاتينية والكاريبية، وهذا خلال الفترة (2000-2004)، حيث إنتقلت من 754.29 مليار دولار عام 2000 إلى 809.10 مليار دولار سنة 2004، لتشهد بعد ذلك إنخفاضا محسوسا، بإنتقالها إلى 787.63 مليار دولار عام 2007، كما يلاحظ كذلك من نفس الجدول، صعود منطقة أوروبا وآسيا الوسطى بإحتلالها المرتبة الأولى من حيث أكثر البلدان إستدانة في العالم (إبتداء من سنة 2005)، حيث إنتقلت مديونيتها الخارجية من 487.09 مليار دولار سنة 2000 إلى 1268.53 مليار دولار سنة 2007، ضف إلى ذلك الإرتفاع الملحوظ في حجم المديونية الخارجية لمنطقة شرق آسيا والباسفيك، والتي قفزت من 497.74 مليار دولار سنة 2000 إلى 715.63 مليار دولار سنة 2007، في حين نشهد التنافس الكبير بين منطقتي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، في إحتلال المرتبة الرابعة والخامسة في أكثر المناطق الجغرافية إستدانة في العالم، أما بالنسبة للديون الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد عرفت تذبذبا خلال نفس الفترة، حيث إنخفضت من 145.22 مليار دولار عام 2000 إلى 142.34 مليار دولار سنة 2001، لترتفع إلى 170.15 مليار دولار سنة 2004، ثم تتخفض مجددا إلى 151.30 مليار دولار عام 2007، ونفس ذلك بالتحسن الملحوظ في أسعار النفط خلال هذه الفترة، بإعتبار أن غالبية دول هذه المنطقة نفطية، ومن بينها الجزائر، التي إعتمدت سياسة التسديد المسبق لديونها الخارجية بما أثر بالإيجاب، وبالتالي إنخفاض إجمالي حجم المديونية الخارجية للمنطقة.

المطلب الثاني: تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد 1982.

بعد أن تعرفنا على التطور الملحوظ الذي شهده الحجم الإجمالي للديون الخارجية، وهذا بتقسيماتها المختلفة، ثم حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، نحاول فيما يلي التعرف على التطور الذي حصل في الأعباء (الخدمات) المترتبة عن هذه الديون، ولا شك أن هذا التطور، قد نتج عنه في المقابل تطورا في إجمالي خدمات الديون الخارجية المستحقة للأطراف الدائنة.

أولا: تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (1982-2000).

شهدت بداية الثمانينات من القرن الماضي إنفجار أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مما نجم عنه تزايدا كبيرا في حجم الديون الخارجية للدول النامية خلال الفترة (1982-2000)، وتبعاً لذلك، تضخمت أعباء هذه الديون على النحو المبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (24): تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (1982-2000) .

الوحدة: مليار دولار

الدول	السنوات				
شرق آسيا والباسفيك	1990	1988	1986	1984	1982
أوروبا وآسيا الوسطى	38.69	36.96	33.28	22.76	19.57
أمريكا اللاتينية والكاريببي	41.59	31.84	25.02	19.25	17.45
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	46.09	55.67	51.89	51.25	59.04
جنوب آسيا	24.53	15.92	12.56	10.97	10.62
إفريقيا جنوب الصحراء	10.18	9.41	7.72	4.89	3.44
إجمالي خدمات الديون الخارجية	15.15	10.51	10.65	10.03	7.43
	176.25	160.32	141.15	119.17	117.57
الدول	السنوات				
شرق آسيا والباسفيك	2000	1998	1996	1994	1992
أوروبا وآسيا الوسطى	92.70	83.09	75.77	64.97	42.81
أمريكا اللاتينية والكاريببي	74.90	56.58	42.96	37.62	32.90
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	179.20	123.92	106.44	80.83	54.28
جنوب آسيا	24.90	23.35	25.81	24.45	24.24
إفريقيا جنوب الصحراء	14.70	16.02	16.62	18.24	10.25
إجمالي خدمات الديون الخارجية	12.30	14.06	15.24	14.81	13.92
	398.90	317.05	282.87	240.94	178.49

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1990, 1993, 2002.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن خدمات الديون الخارجية للبلدان النامية، قد عرفت تطوراً ملحوظاً خلال الفترة (1982-2000)، حيث إنتقلت من 117.57 مليار دولار عام 1982 إلى 398.9 مليار دولار عام 2000، أي أنها تضاعفت بأكثر من ثلاث مرات.

وإذا نظرنا إلى خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، نجد أن بلدان أمريكا اللاتينية والكاريببي قد إحتلت الصدارة، حيث بلغت فيها خدمات الديون الخارجية 59.04 مليار دولار عام 1982 ثم 46.09 مليار دولار عام 1990، لتصل إلى 179.20 مليار دولار عام 2000، إلا أن ما يلاحظ أن خدمات الديون الخارجية لهذه المنطقة، قد عرفت بعض الإنخفاض خلال فترة الثمانينات، لتعود إلى التزايد خلال فترة التسعينات، ويعود ذلك الإنخفاض إلى عمليات إعادة الجدولة

التي قامت بها معظم بلدان تلك المنطقة، وإلى التسهيلات المالية التي حصلت عليها من المؤسسات المالية، بالإضافة إلى عمليات إلغاء الديون التي إستفادت منها بعض بلدان هذه المنطقة، وكذا عمليات تبديل المديونية الخارجية، وتراجع عمليات الإقراض من المصادر الخاصة التي عادة ما تكون شروطها مكلفة نسبيا.

كما يلاحظ من خلال نفس الجدول، أن خدمات ديون بلدان شرق آسيا والباسيفيك، قد عرفت هي الأخرى تزايدا واضحا ومميزا خلال ذات الفترة، حيث إنتقلت من 19.57 مليار دولار عام 1982 إلى 38.69 مليار دولار عام 1990، ثم إلى 92.70 مليار دولار عام 2000، أي أنها تضاعفت بأكثر من أربع مرات ونصف خلال نفس الفترة، أما بالنسبة لمنطقتي إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، فيلاحظ أن مبالغ خدمات ديونها الخارجية تعتبر قليلة نسبيا، إلا أنه وبالرغم من ذلك ، فإنها تمارس ضغوطات شديدة على إقتصاديات بلدان تلك المنطقة، التي تعتمد أساسا على المساعدات العامة للتنمية، فالأزمة بالنسبة لبلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء مثلا، تتمثل في عدم قدرتها على تحقيق تراكم رأسمالي يزيد عن قدرتها على السداد، وذلك نظرا لما يتميز به جهازها الإنتاجي من ضعف كبير، وإعتمادها على تصدير عدد محدود من المواد الأولية.

أما بخصوص إجمالي خدمات الديون الخارجية المترتبة على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فنلاحظ أنه شهد زيادة ملحوظة خلال الفترة (1982-1988)، بحيث إنتقل من 10.62 مليار دولار عام 1982 إلى 15.92 مليار دولار عام 1988، ليستقر بعدها عند 24 مليار دولار في المتوسط، وهذا إلى غاية سنة 2000.

ثانيا: تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية بعد سنة 2000.

بملاحظة بيانات الجدول أدناه، يمكننا وببساطة معرفة المنحى الذي إتخذته خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، وذلك بعد سنة 2000 كما يلي:

الجدول رقم (25): تطور خدمات الديون الخارجية حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية خلال الفترة (2007-2000) .

الوحدة: مليار دولار

البيان	السنوات	2000	2001	2002	2003
شرق آسيا والباسفيك		72.87	77.13	86.33	73.48
أوروبا وآسيا الوسطى		76.70	94.63	98.47	103.34
أمريكا اللاتينية والكاريببي		180.12	158.66	136.70	137.20
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا		21.92	19.36	21.45	23.85
جنوب آسيا		15.43	13.86	17.53	21.37
إفريقيا جنوب الصحراء		13.37	12.78	12.42	13.31
إجمالي خدمة الدين الخارجي		380.42	376.44	372.93	372.57
البيان	السنوات	2004	2005	2006	2007
شرق آسيا والباسفيك		80.18	88.71	103.10	90.47
أوروبا وآسيا الوسطى		148.69	203.41	191.00	225.80
أمريكا اللاتينية والكاريببي		155.42	164.38	164.07	145.95
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا		19.31	21.85	32.14	20.11
جنوب آسيا		26.72	30.15	22.10	23.86
إفريقيا جنوب الصحراء		14.87	23.24	21.62	16.76
إجمالي خدمة الدين الخارجي		406.91	472.75	570.20	522.95

المصدر: من سنة 2000 إلى سنة 2003: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 2004.

من سنة 2004 إلى سنة 2007: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة في الموقع الإلكتروني:

- <http://www.Unctad.org> (14:21, 03/08/2008)

يلاحظ من خلال الجدول السابق، إنخفاض خدمات الديون الخارجية لأكبر المناطق الجغرافية إستاندة في العالم وهي أمريكا اللاتينية والكاريببي وهذا خلال الفترة (2007-2000)، حيث إنتقلت من 180.12 مليار دولار عام 2000 إلى 145.95 مليار دولار عام 2007، كما يلاحظ أيضاً وعلى العكس مما قيل سابقاً، الإرتفاع الكبير للخدمات المترتبة على الديون الخارجية لدول أوروبا ووسط آسيا خلال هذه الفترة، حيث إرتفعت بثلاث مرات تقريبا، أما بالنسبة لشرق آسيا والباسفيك، فقد إرتفعت فيها خدمات الديون الخارجية، بإنتقالها من 72.87 مليار دولار سنة 2000 إلى 86.33 مليار دولار سنة 2002، لتعود وتنخفض إلى 73.48 مليار دولار سنة 2003، ثم توصل إرتفاعها، حيث

قفزت إلى 103.10 مليار دولار سنة 2006، لتتخفص بعدها إلى 90.47 مليار دولار سنة 2007، وفيما يخص خدمات الديون الخارجية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد عرفت ثباتا نسبيا عند مستوى معين، وهذا بإستثناء سنة 2006، التي قفزت فيها إلى مستوى 32.14 مليار دولار، لتعود وتنخفص سنة 2007 إلى مستوى 20.11 مليار دولار، ويعود السبب في ذلك إلى تحسن الأوضاع الإقتصادية في المنطقة، والتي من بينها الإرتفاع المحسوس في أسعار النفط، وهو نفس ما عرفته الدول الإفريقية وباقي الدول النفطية الأخرى.

أما ما يتعلق بخدمات الديون الخارجية لمنطقتي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، فقد شهدت تذبذبا بين الإرتفاع تارة والإنخفاص تارة أخرى، وذلك خلال الفترة (2000-2007).

المبحث الثاني: تطور الدين الخارجي وخدماته ومؤشراته لبعض البلدان النامية بعد سنة 1982.

إن التحليل السابق المتعلق بتطور الدين الخارجي وخدماته على أساس المناطق الجغرافية، هو تحليل عام، يضع كل البلدان في مستوى واحد، ومن ثم، فهو لا يعكس الصورة الحقيقية لكل بلد، ففي الواقع، يوجد تفاوت كبير بين البلدان التي تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، سواء من حيث حجم المديونية، الأعباء التي يتحملها كل بلد أو من حيث قدرته على سداد ديونه، وعليه وحتى يكون تحليلنا واقعياً وصادقاً، يجب علينا أن نقف على تطورات الدين الخارجي وخدماته، وكذا التطور الذي حصل في أهم مؤشرات الدين، وذلك في بعض البلدان النامية الأكثر إستدانة في العالم.

المطلب الأول: تطور حجم الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 1982.

بعد أن تعرفنا على التطور الذي شهده الحجم الإجمالي للديون الخارجية وخدماتها حسب التوزيع الجغرافي للدول النامية، نحاول فيما يلي التعرف على التطور الذي حصل في حجم الدين الخارجي لبعض هذه الدول الأكثر إستدانة في العالم، وهذا من أجل الوقوف حقيقة على الزيادة أو الإنخفاض الفعلي الذي شهده الدين الخارجي لها.

أولاً: تطور حجم الدين الخارجي لبعض الدول النامية خلال الفترة (1982-2000).

بإنفجار أزمة المديونية الخارجية للدول النامية سنة 1982، شهدت البلدان الأكثر إستدانة في العالم أزمة حقيقية، أدت إلى عجزها التام عن تسديد إلتزاماتها الخارجية، بما عرضها لعدة ضغوط كان أهمها المساس بحريتها الإقتصادية، ذلك أن حجم الدين الخارجي في هذه البلدان قد بلغ مستوياتاً خيالية، الأمر الذي يبينه الجدول أدناه (جدول رقم 26) الذي يعطينا صورة واضحة عن التطور الذي حصل في حجم الدين الخارجي في خمس عشرة بلداً نامياً، وذلك خلال الفترة (1982-2000)، حيث يلاحظ من الجدول أن البرازيل تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الإستدانة الخارجية، تليها المكسيك ثم الأرجنتين وهكذا دواليك، كما أن حجم الدين الخارجي لكل بلد من البلدان التي يشملها الجدول، قد عرف تزايداً واضحاً خلال الفترة المذكورة، فعلى سبيل المثال، إرتفع حجم الدين الخارجي للبرازيل من 92.22 مليار دولار عام 1982 إلى 121.46 مليار دولار عام 1990، ليبلغ 238.79 مليار دولار عام 2000، أي أنه تضاعف بمرتين ونصف خلال الفترة (1982-2000)، كما زاد حجم الدين الخارجي للمكسيك من 86.01 مليار دولار عام 1982 إلى 104.44 مليار دولار عام 1990، ليصل إلى 150.31 مليار دولار عام 2000، ويكون بذلك قد تضاعف بأكثر من مرة ونصف.

الجدول رقم (26) : تطور حجم الدين الخارجي لبعض الدول النامية خلال الفترة 1982-2000 :

الوحدة : مليار دولار

2000	1998	1996	1994	1992	1990	1988	1986	1984	1982	
145.87	141.54	111.41	77.38	68.33	62.23	58.93	52.37	48.85	43.63	الأرجنتين
5.78	5.61	5.19	4.74	4.22	4.27	5.45	5.58	4.28	3.32	بوليفيا
238.79	241.01	181.32	151.10	130.54	121.46	114.59	112.04	104.33	92.22	البرازيل
37.04	30.17	23.04	22.93	19.13	19.22	19.64	21.14	19.73	17.31	الشيلي
33.93	33.33	28.90	19.41	17.19	17.23	17.00	15.36	12.03	10.30	كولومبيا
4.45	3.95	3.49	3.84	3.93	3.75	4.53	4.52	3.97	3.62	كوستاريكا
12.13	14.85	19.52	18.45	17.84	16.45	14.12	11.22	7.89	7.82	كوت ديفوار
13.71	15.64	14.49	14.95	12.28	12.10	10.86	9.30	8.29	7.86	الإكوادور
4.70	4.02	3.99	4.31	4.26	4.67	4.30	4.02	3.47	2.84	جمايكا
150.31	161.40	157.49	128.30	112.22	104.44	101.56	100.87	94.82	86.01	المكسيك
31.35	30.31	31.40	33.48	29.01	33.44	30.71	23.16	18.43	12.81	نيجيريا
28.71	29.79	28.98	22.62	20.33	20.06	18.57	15.98	13.05	12.29	البيرو
57.42	48.26	40.14	39.30	32.99	30.61	29.44	28.33	24.24	24.46	الفلبين
8.19	7.60	5.89	5.09	4.57	4.41	3.82	3.90	3.27	2.64	الأوروغواي
38.15	38.23	34.53	36.85	37.84	33.17	34.65	34.55	36.78	32.09	فنزويلا

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة في :

the world bank , world debts tables , external finance for developing countries , 1990 , 1996 , 2001.

ثانيا: تطور حجم الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 2000.

بمرور ما يقارب العقدين من إنفجار أزمة المديونية الخارجية للدول النامية سنة 1982، وبعد أن تعرفنا على تطورها بعد إستفحال الأزمة، نحاول فيما يلي تتبع منحائها بعد سنة 2000، وهذا من خلال نفس البلدان التي أخذناها كعينة خلال الفترة (1982-2000)، وذلك بإعتبارها الأكثر إستدانة في العالم، ومن أجل ذلك، إرتأينا إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (27): تطور حجم الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 2000.

الوحدة: مليار دولار

السنوات الدول	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الأرجنتين	123.87	122.19	133.04	165.04	162.90	147.80	151.71	144.12
بوليفيا	5.34	5.29	6.93	6.21	5.79	5.00	4.69	5.78
البرازيل	240.49	194.15	187.30	219.49	234.81	230.91	229.02	241.55
الشيلي	55.82	47.97	45.37	43.80	42.82	41.21	38.63	37.28
كولومبيا	47.16	39.69	37.65	37.91	36.99	33.20	36.24	33.93
كوستاريكا	7.99	6.83	6.22	5.73	5.42	4.83	4.65	4.45
كوت ديفوار	-	13.84	11.90	13.22	12.18	11.79	11.61	12.13
الإكوادور	17.66	16.53	17.12	17.21	16.86	16.45	14.48	13.71
جمايكا	6.16	7.99	6.55	6.48	5.65	5.49	5.37	4.72
المكسيك	193.29	160.70	167.94	171.16	170.84	164.53	163.92	150.90
نيجيريا	-	7.69	22.17	37.88	34.70	30.47	31.04	31.35
البيرو	31.63	28.17	28.66	31.08	29.48	27.73	27.55	28.66
الفلبين	54.93	60.32	61.71	61.09	62.58	59.90	58.25	58.30
الأوروغواي	10.99	9.80	14.55	15.16	11.80	10.57	9.62	8.11
فنزويلا	-	44.63	45.71	39.35	37.76	36.31	38.75	41.95

المصدر: من سنة 2000 إلى سنة 2006: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في الموقع الإلكتروني:

- <http://ddp-ext.worldbank.org> (23:30,08/07/2008).

بالنسبة لسنة 2007 فهي مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

- <http://Devdata.worldbank.org> (10:32 ,14/07/2008).

من خلال الجدول السابق، يمكننا أن نلاحظ أن وضعية المديونية الخارجية للدول النامية، قد تحسنت مقارنة بالفترة السابقة (قبل سنة 2000)، وذلك نتيجة لتحسن شروط الإقراض ومن خلالها تحسن أسعار النفط، فقد إنخفض حجم المديونية الخارجية في الأرجنتين مثلاً من 144.12 مليار دولار سنة 2000 إلى 123.87 مليار دولار سنة 2007، أما البرازيل، فقد إنخفض فيها حجم المديونية الخارجية من 241.55 مليار دولار سنة 2000 إلى 240.49 مليار دولار سنة 2007، في حين إرتفع حجم الديون الخارجية في كل من المكسيك والشيلي سنة 2000 من 150.90 مليار دولار و37.28 مليار دولار إلى 193.29 مليار دولار و55.82 مليار دولار على التوالي وذلك سنة 2007، إلا أنه وخلال هذه الفترة لا تزال المرتبة الأولى من حيث حجم الإستدانة الخارجية من نصيب البرازيل، تليها المكسيك ثم الأرجنتين.

المطلب الثاني: تطور خدمات الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 1982.

نحاول في هذا المجال إبراز تطور خدمات الديون الخارجية لبعض الدول النامية المتقلبة بالديون بعد سنة 1982، وذلك من أجل التعرف حقيقة على التطور الذي حصل في الأعباء المترتبة على الديون الخارجية في كل بلد على حدى، وهذا من خلال الجدول التالي:

أولاً: تطور خدمات الدين الخارجي لبعض الدول النامية خلال الفترة (1982-2000).

إثر التزايد الكبير الذي عرفه حجم الديون الخارجية لأكثر الدول النامية إستدانة في العالم، وذلك خلال الفترة (1982-2000)، شهدت أعباؤها في المقابل إرتفاعاً ملحوظاً، وهذا حسب بيانات الجدول رقم (28)، الذي يرصد لنا التطور الحاصل في خدمات الدين الخارجي في بعض البلدان النامية، ومنه نلاحظ أنها قد عرفت بعض الإنخفاض خلال سنوات الثمانينات، إلا أنها عادت إلى الإرتفاع في سنوات التسعينات، فعلى سبيل المثال، إنخفضت خدمات ديون البرازيل من 19.07 مليار دولار عام 1982 إلى 8.13 مليار دولار عام 1990، لترتفع بعد ذلك إلى 64.79 مليار دولار عام 2000، ويعود سبب إنخفاض خدمة الدين الخارجي خلال فترة الثمانينات بالخصوص إلى عمليات إعادة الجدولة التي قامت بها معظم البلدان وإلى التسهيلات التي حصلت عليها من المؤسسات المالية الدولية، وكذا إلى تراجع فرص الإقراض من المصادر الخاصة الدولية التي تتميز بإرتفاع تكاليفها، وإلغاء جزء من مديونيتها في إطار المحاولات التي تمت من أجل التخفيف من أعباء مديونية هذه المجموعة من البلدان.

الجدول رقم (28) : تطور خدمات الدين الخارجي لبعض الدول النامية خلال الفترة 1982-2000 :
(الوحدة : مليار دولار)

السنوات الدول	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1994	1996	1998	2000
الأرجنتين	4.87	5.19	8.77	5.02	6.16	5.00	6.69	12.96	21.48	27.34
بوليفيا	544	536	251	309	385	310	343	413	443	634
البرازيل	19.07	13.57	11.68	18.31	8.13	8.48	16.11	25.21	48.35	64.79
الشيلي	3.67	2.77	2.22	2.13	2.77	2.69	2.90	5.96	3.76	6.17
كولومبيا	1.48	1.61	3.77	3.14	3.65	3.76	3.68	5.40	4.55	5.10
كوستاريكا	243	423	501	427	501	545	496	588	541	648
كوت ديفوار	1.31	1.21	1.82	1.35	1.21	1.10	1.27	1.37	1.38	1.02
الإكوادور	2.09	1.07	1.50	1.00	1.08	981	986	1.32	1.76	1.89
جامايكا	361	429	655	702	662	711	595	672	524	698
المكسيك	15.68	16.95	12.95	15.56	11.31	20.82	19.04	41.03	27.99	58.50
نيجيريا	2.08	4.16	2.04	2.26	3.33	3.74	1.91	2.50	1.32	1.84
البيرو	2.31	1.28	798	359	476	1.00	1.05	2.93	2.40	2.56
الفلبين	3.49	2.68	3.02	3.56	3.59	4.30	4.53	5.35	4.73	6.79
الأوروغواي	513	501	750	878	987	524	508	665	1.13	1.31
فنزويلا	5.93	4.72	5.08	5.51	4.99	3.33	3.69	4.93	6.01	6.09

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة في :

the world bank , world debts tables , external finance for developing countries , 1990 , 1996 , 2001.

ثانيا: تطور خدمات الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 2000.

نظير التطورات التي شهدتها الساحة الدولية مؤخرا كارتفاع أسعار النفط العالمية، تأثرت جميع دول العالم - ومن خلالها الدول النامية - أيضا بتأثير، فالبعض منها إستفاد من هذه الإرتفاعات (نقصد بذلك الدول النفطية)، وبالتالي فقد تحسنت موازينه الداخلية والخارجية، ومنها حجم الديون الخارجية وأعبائها، أما البعض الآخر فعلى العكس من ذلك، حيث نجد أن غالبية الدول غير النفطية قد شهدت عجزا كبيرا في موازين مدفوعاتها، بما زاد من حجم وأعباء مديونيتها الخارجية، على النحو المبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (29): تطور خدمات الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 2000.

الوحدة: مليار دولار

الدولة	البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الأرجنتين		27.34	24.01	5.82	12.31	11.10	9.61	17.13
بوليفيا		634	544	476	420	489	475	375
البرازيل		64.79	54.32	51.63	54.69	49.91	59.56	59.24
الشيلي		6.17	6.64	7.72	7.93	9.43	7.31	13.12
كولومبيا		5.10	6.31	6.92	8.07	7.98	10.28	10.46
كوستاريكا		648	697	670	823	684	587	555
كوت ديفوار		1.02	621	831	568	379	333	89
الإكوادور		1.89	2.05	2.19	2.01	3.10	3.45	3.37
جمايكا		698	734	842	563	573	637	553
المكسيك		58.80	47.93	43.53	39.36	45.11	41.45	51.02
نيجيريا		1.84	2.54	1.49	1.74	1.58	8.35	-
البيرو		2.56	2.19	3.35	2.32	2.48	5.15	3.48
الفلبين		6.79	9.03	9.19	8.36	9.31	8.05	10.81
الأورغواي		1.31	1.47	1.28	785	1.39	1.95	5.09
فنزويلا		6.09	7.57	7.48	8.23	6.88	5.21	8.74

المصدر: من سنة 2000 إلى سنة 2002: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 2004.

من سنة 2003 إلى سنة 2006: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في الموقع الإلكتروني:

- [http : //ddp-ext.worldbank.org](http://ddp-ext.worldbank.org) (12:51, 10/08/2008).

من خلال الجدول السابق، نلمح التذبذب في خدمات الديون الخارجية لأكثر الدول النامية إستدانة في العالم، وهذا مطلع الألفية الثالثة، إلا أنه وفي المقابل نشهد إنخفاضها في أغلبية الدول النامية وذلك مقارنة بسنوات التسعينات، فعلى سبيل المثال، إنخفضت خدمات الديون الخارجية في كل من الأرجنتين وبوليفيا من 27.34 مليار دولار و634 مليون دولار سنة 2000 إلى 17.13 مليار دولار و375 مليون دولار على التوالي سنة 2006، وهو ما يجد تفسيره في تحسن أوضاع السيولة الدولية ومن خلالها فرص الإقراض الدولي، بسبب تحسن وضعية الإحتياجات الدولية للدول النفطية، إعتمادا على الإرتفاعات المتتالية لسعر برميل النفط الخام بداية هذه الألفية.

إلا أنه وفي المقابل، نجد بعض الدول النامية التي زادت فيها خدمات الديون الخارجية خلال نفس الفترة، والتي من بينها الشيلي، كولومبيا، الإكوادور والفلبين، حيث إرتفعت فيها خدمات الديون الخارجية من (6.17، 5.10، 1.89، 6.79) مليار دولار سنة 2000 إلى (13.12، 10.46، 3.37، 10.81) مليار دولار سنة 2006 على التوالي.

المطلب الثالث: تطور مؤشرات الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد سنة 1982.

هناك مؤشرات عديدة يستخدمها الإقتصاديون والخبراء للوقوف على مدى ثقل الأعباء التي يمارسها الدين الخارجي على إقتصاديات البلدان النامية، حيث يتم على أساسها تصنيف هذه البلدان إلى بلدان متقلبة بالدين، بلدان متوسطة المديونية وبلدان ضعيفة المديونية أو غير متقلبة بالدين، ومن أهم تلك المؤشرات المستعملة في قياس عبء الديون الخارجية، والتي غالبا ما يستخدمها خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين، نجد نسبة مخزون الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات، نسبة مخزون الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام، كما نجد أيضا نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات ونسبة الإحتياجات الدولية إلى مخزون الدين الخارجي، وسنتعرف في هذا المجال على تطور هذه المؤشرات لبعض البلدان النامية بعد سنة 1982.

أولا: تطور نسبة مخزون الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات لبعض الدول النامية بعد 1982.

يقيس هذا المؤشر مدى ثقل حجم الديون الخارجية منسوبا إلى إجمالي صادرات البلد من السلع والخدمات، بإعتبار أن هذه الأخيرة هي المصدر الرئيسي لدفع الديون الخارجية، وقد ثبت من خلال التجارب، أنه لكي لا يصل البلد إلى مرحلة الخطر، فإن حجم الديون الخارجية، يجب ألا يتجاوز نصف حصيلة صادرات البلد، كما أن معدل نمو الدين، لا يجب أن يتجاوز معدل نمو الصادرات¹.

¹ زكي رمزي، الإقتصاد العربي تحت الحصار، مرجع سابق، ص.134.

ومن أجل تبيان حقيقة تطور هذا المؤشر، نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (30): تطور نسبة مخزون الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات لبعض الدول النامية بعد سنة 1982.

الوحدة: %

الدول	السنوات	1982	1986	1990	1994	1998	2002	2006
الأرجنتين		447.3	592.4	414.7	368.0	379.4	415.6	203.6
بوليفيا		362.2	814.9	429.8	395.9	363.1	283.0	104.2
البرازيل		392.8	445.8	334.5	298.2	372.8	304.0	116.5
الشيلي		335.9	395.3	183.0	151.8	139.4	177.7	69.6
كولومبيا		204.3	219.3	181.1	157.1	218.0	196.6	116.9
كوستاريكا		317.2	314.4	181.5	113.3	55.2	64.5	57.6
كوت ديفوار		275.0	301.9	455.9	580.9	275.5	200.5	150.3
الإكوادور		291.0	355.7	369.7	330.8	264.3	215.5	96.0
جاميكا		196.6	274.7	200.6	161.2	92.6	119.6	115.4
المكسيك		311.5	422.7	238.8	228.1	113.8	75.4	54.2
نيجيريا		99.5	335.5	226.4	341.9	257.6	163.0	39.4
الفلبين		296.8	322.1	230.4	160.6	122.7	130.2	96.7
البيرو		293.7	462.0	483.8	431.9	340.7	275.2	86.4
الأوروغواي		157.1	245.3	182.7	148.2	159.8	335.6	151.2
فنزويلا		159.5	290.8	154.5	198.8	174.7	111.2	59.6

المصدر: من سنة 1982 إلى سنة 2002: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1990, 1996, 2004.

بالنسبة لسنة 2006 فهي مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

- www.web.worldbank.org (16:19, 13/07/2008).

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا الخروج بالنتائج التالية:

- تجاوز مؤشر مخزون الدين إلى حصيلة الصادرات في أغلب الدول النامية نسبة 100% خلال سنوات الدراسة، وهو ما يدل أنها تجاوزت مرحلة الخطر إلى ما أبعد من ذلك؛
- إن نسبة مخزون الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات قد ارتفعت في غالبية الدول النامية، وذلك خلال الفترة (1982-1986)، وهي الفترة التي شهدت إنفجار أزمة المديونية العالمية،

باعتبار أن غالبية الدول المذكورة أعلاه تعد - حسب المؤسسات المالية الدولية - من البلدان المتقلبة بالديون؛

- إنخفاض هذه النسبة في غالبية الدول النامية بعد سنة 1986، وهذا راجع للسياسات التصحيحية التي تبنتها هذه الدول، اعتماداً على برامج المؤسسات المالية الدولية؛
- عودة مؤشر مخزون الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات للإرتفاع مجدداً بداية الألفية الثالثة، وهذا يعود حسب رأينا للتطورات التي شهدتها أسعار النفط، مما أدى إلى إرتفاع هذا المؤشر في غالبية الدول غير النفطية.

ثانياً: تطور نسبة مخزون الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام لبعض الدول النامية بعد 1982.

يعد هذا المؤشر مهماً للغاية، لأنه يربط المديونية الخارجية للدولة بمتغير مهم جداً، وهو حجم الناتج القومي، باعتباره يمثل القوة الإقتصادية الرئيسية في الإقتصاد القومي، فكلما زادت هذه النسبة، دل ذلك على زيادة اعتماد الدولة على العالم الخارجي في تمويل إحتياجاتها، فإذا كانت الديون تمثل حقوقاً للعالم الخارجي، فإن إرتفاع هذه النسبة، إنما يعني إزدياد حقوق العالم الخارجي في الناتج الوطني الخام¹.

ومن أجل تبيان حقيقة تطور هذا المؤشر في بعض الدول النامية، نورد الجدول أدناه (رقم 31)، الذي يرصد لنا جملة من الحقائق أهمها:

- تطورت نسبة مخزون الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام في عدد من البلدان النامية، وذلك خلال الفترة (1982-1986)، حيث يلاحظ من الجدول أن هذه النسبة قد تجاوزت 50% في معظم البلدان التي يشملها الجدول وذلك سنة 1986، وبذلك أعتبرت هذه البلدان حسب تصنيف صندوق النقد والبنك العالميين من البلدان ذات المديونية الثقيلة؛
- إن ما يلاحظ بعد ذلك، هو أن هذه النسبة قد مالت إلى الإنخفاض بصورة واضحة بعد سنة 1986 في أغلب الدول النامية، ويعود سبب تراجعها إلى المعاملة الخاصة التي حظيت بها الدول النامية من قبل الهيئات والمؤسسات المالية الدولية والبلدان الدائنة، خاصة فيما يتعلق بالتسهيلات المالية التي منحتها وعمليات إعادة الجدولة، وإلغاء جزء من ديونها، هذا بالإضافة إلى برامج التصحيح الهيكلي التي طبقتها تلك البلدان خلال فترة الثمانينات بالخصوص، والتي أدت إلى تحسن مؤشرات المديونية الخارجية فيها بشكل واضح؛
- ونفس ما قيل بالنسبة بالنسبة للمؤشر السابق، فإن نسبة مخزون الدين الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام عادت للإرتفاع مجدداً بداية الألفية الثالثة، وهذا نتيجة للتطورات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط كما أشرنا إليه سابقاً.

¹ نفس المرجع السابق، ص. 135.

الجدول رقم (31): تطور نسبة مخزون الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام لبعض الدول النامية بعد سنة 1982.

الوحدة: %

الدول	السنوات	1982	1986	1990	1994	1998	2002	2006
الأرجنتين		83.8	70.4	46.0	27.8	48.6	138.4	58.6
بوليفيا		106.4	167.8	100.8	89.4	67.4	64.0	49.0
البرازيل		35.8	41.7	26.0	27.9	31.3	52.5	18.7
الشيلي		76.7	141.6	67.4	45.5	42.4	68.1	37.9
كولومبيا		26.9	45.6	45.4	30.9	34.2	43.3	26.9
كوستاريكا		166.6	108.6	68.1	47.8	29.1	29.6	31.9
كوت ديفوار		110.8	125.6	186.6	338.9	123.6	106.1	82.6
الإكوادور		68.2	89.9	122.7	94.6	70.8	72.5	41.9
جمايكا		101.4	187.5	125.1	110.1	56.1	75.3	85.6
المكسيك		52.5	82.3	43.8	35.2	39.0	22.6	19.5
نيجيريا		14.0	50.5	114.8	102.5	103.3	76.7	07.6
الفلبين		62.3	94.0	78.8	59.3	78.1	71.4	47.1
البيرو		49.7	61.0	68.2	45.8	55.2	51.2	33.3
الأوروغواي		29.2	63.8	55.0	33.2	34.4	89.9	52.1
فنزويلا		41.3	58.0	70.3	64.0	40.2	35.6	24.7

المصدر: من سنة 1982 إلى سنة 2002: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1990, 1996, 2004.

بالنسبة لسنة 2006 فهي مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

- www.web.worldbank.org (13:53, 15/07/2008) .

ثالثاً: تطور نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات لبعض الدول النامية بعد 1982.

يعد هذا المؤشر مهماً من حيث دلالاته، فكلما ارتفع، كلما دل ذلك على ثقل عبء المديونية الخارجية، ذلك أن مدفوعات خدمة الديون الخارجية تمتص جانباً مهماً من حصيللة النقد الأجنبي الذي يتمخض عن صادرات الدولة، مما يضع الإقتصاد القومي في وضعية حرجة، وبالتالي يعد قياسه مهماً لمعرفة مستوى الضغط الذي تحدثه خدمات الديون الخارجية على حصيللة صادرات الدولة المدينة، وبالتالي تحديد مدى قدرتها على الإستيراد، والجدول التالي جاء ليوضح تطور هذا المؤشر في عدد من الدول النامية المتقلبة بالديون.

الجدول رقم (32): تطور نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات لبعض الدول النامية بعد سنة 1982.

الوحدة: %

الدول	السنوات	1982	1986	1990	1994	1998	2002	2006
الأرجنتين	50.0	99.2	41.1	31.8	57.6	18.3	31.6	
بوليفيا	59.2	36.6	38.7	28.6	28.0	27.7	8.5	
البرازيل	81.3	46.5	22.4	31.8	79.4	68.9	37.3	
الشيلي	71.3	41.5	26.4	19.2	17.4	32.8	20.0	
كولومبيا	29.5	53.8	38.4	29.8	29.9	40.2	31.3	
كوستاريكا	21.3	34.8	24.2	14.6	7.6	8.9	5.0	
كوت ديفوار	46.4	49.0	33.6	40.1	25.7	14.1	1.4	
الإكوادور	77.6	57.5	33.1	21.8	29.8	28.7	24.1	
جامايكا	25.0	44.7	28.4	22.2	11.7	18.4	11.9	
المكسيك	56.8	54.3	25.9	33.9	20.9	23.2	18.9	
نيجيريا	16.2	29.6	22.6	19.6	11.3	8.0	-	
الفلبين	42.4	34.4	27.0	18.5	10.9	20.2	19.6	
البيرو	55.3	23.1	11.5	20.2	24.2	32.8	12.9	
الأوروغواي	30.5	47.1	40.8	14.8	23.9	40.0	87.7	
فنزويلا	29.5	42.8	23.2	19.9	27.9	25.6	13.3	

المصدر: من سنة 1982 إلى سنة 2002: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1990, 1996, 2004.
- **world development indicators data bas**, april 2008. فهي مأخوذة من: 2006
- **http://ddp-ext.worldbank.org** (23:09,09/07/2008) اعتماداً على الموقع الإلكتروني:

- إن إلقاء نظرة على بيانات الجدول السابق، توضح لنا العديد من الحقائق الأساسية أهمها:
- إن نسبة خدمات الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات في معظم البلدان التي يشملها الجدول كانت خلال الفترة (1982-1986) تشكل نسبة هامة فاقت 30%، وهي النسبة التي ينصح خبراء صندوق النقد والبنك العالميين بعدم تجاوزها، حتى لا يدخل البلد المدين مرحلة خطر المديونية الخارجية، ويصبح بالتالي يعاني من أعباء مديونية ثقيلة، بل أن هذه النسبة قد بلغت في بعض الدول مستوياتا حرجة جدا، كما حصل في الأرجنتين عام 1986، أين بلغت تلك النسبة 99.2%، وفي البرازيل والشيلي سنة 1982 نسبتي 81.3% و 71.3% على التوالي، وهو ما يعني أن خدمات الدين الخارجي في هذه البلدان تلتهم نسبة عالية من حصيللة صادراتها من العملات الأجنبية، وأن المتبقي منها قد لا يكف حتى لإستيراد بعض السلع الغذائية الأساسية لإطعام شعوبها، وهو ما يعبر بوضوح عن مدى عمق أزمة المديونية الخارجية وآثارها التي عاشتها تلك البلدان خلال فترة الثمانينات بالخصوص؛
 - إن نسب خدمة الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات من العملات الأجنبية، قد عرفت إنخفاضا محسوسا بداية التسعينات، وذلك تقريبا في كل البلدان التي يشملها الجدول، فعلى سبيل المثال، إنخفضت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات في المكسيك من 54.3% عام 1986 إلى 25.9% عام 1990، وبالنسبة للبرازيل، فقد إنخفضت النسبة بها من 46.5% عام 1986 إلى 22.4% عام 1990، وبرأينا فإن هذا الإنخفاض يجد تفسيره في الجهود التي قامت بها تلك الدول للتغلب على أزمة المديونية الخارجية التي عاشتها، وللحد من آثارها السلبية على إقتصادياتها، والمتمثلة أساسا في الإصلاحات الإقتصادية وعمليات إعادة الجدولة وتبديل الديون وغيرها كثير؛
 - شهد بعد ذلك مؤشر خدمة الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات تذبذبا بين الإرتفاع تارة والإنخفاض تارة أخرى، إلا أنه ومنذ نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة، قد شهد هذا المؤشر إنخفاضا في غالبية الدول التي شملها الجدول، فعلى سبيل المثال، إنخفض هذا المؤشر في البرازيل من 79.4% سنة 1998 إلى 68.9% سنة 2002، ثم إلى 37.3% سنة 2006، أما في الكويت ديفوار، فقد إنخفض هذا المؤشر من 25.7% سنة 1998 إلى 14.1% سنة 2002 ليتراجع بعد ذلك إلى 1.4% سنة 2006.

رابعا: تطور نسبة الإحتياطات الدولية إلى مخزون الدين الخارجي لبعض الدول النامية بعد 1982.

يقيس هذا المؤشر نسبة مجموع ما يملكه البلد من ذهب و عملات أجنبية إلى حجم الديون الخارجية، وبالتالي كلما إرتفعت هذه النسبة ، كلما دل ذلك على قوة وضعية السيولة الخارجية، ومن ثم على طاقة البلد في مواجهة أعباء الديون الخارجية خلال الأوقات الحرجة والعكس صحيح.

ومن أجل تبيان الحقيقة سابقة الذكر، جاء الجدول أدناه ليوضح تطور هذه النسبة في عدد من الدول النامية بعد سنة 1982.

الجدول رقم (33): تطور نسبة الإحتياطات الدولية إلى مخزون الدين الخارجي في بعض الدول النامية بعد سنة 1982.

الوحدة: %

الدول	السنوات	1982	1986	1990	1994	1998	2002
الأرجنتين		10.3	8.5	10.0	20.7	17.6	7.9
بوليفيا		16.9	9.2	11.9	16.7	21.7	18.3
البرازيل		4.3	6.0	7.6	25.5	18.2	16.6
الشيلي		15.0	13.9	60.2	35.3	53.8	36.6
كولومبيا		54.4	22.7	25.8	40.5	26.5	32.0
كوستاريكا		6.9	12.2	14.0	23.6	26.9	31.0
كوت ديفوار		0.3	0.3	0.1	1.2	5.9	15.8
الإكوادور		6.3	8.7	8.3	13.4	11.1	6.1
جمايكا		3.8	2.4	3.6	17.0	18.3	30.0
المكسيك		2.1	6.6	9.8	5.0	20.0	35.9
نيجيريا		15.0	5.8	12.3	4.9	24.1	24.8
الفلبين		7.1	9.2	6.7	18.1	20.2	27.2
البيرو		16.2	14.0	9.4	32.8	32.4	34.5
الأوروغواي		53.7	38.4	32.7	31.8	34.0	7.2
فنزويلا		36.8	31.6	38.4	33.8	39.0	37.2

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على البيانات الواردة في:

- the world bank, **world debts tables**, external finance for developing countries, 1990, 1996, 2004.

من خلال التدقيق في بيانات الجدول أعلاه، يمكننا الخروج بالملاحظات التالية:

- إنخفاض مؤشر الإحتياطيات الدولية إلى مخزون الدين الخارجي في معظم الدول النامية، وذلك خلال الفترة (1982-1986)، فعلى سبيل المثال، إنخفض في كل من الأرجنتين، بوليفيا، كولومبيا والأرغواي من 10.3%، 16.9%، 54.4% و 53.7% على التوالي سنة 1982، إلى 8.5%، 9.2%، 22.7% و 38.4% على التوالي سنة 1986، الأمر الذي يجد تفسيره في نمو حجم الديون الخارجية المستحقة على هذه الدول، مما أدى إلى إستنزاف جانب مهم من إحتياطياتها الدولية؛
- عودة المؤشر السابق للإرتفاع مجددا في غالبية الدول النامية المذكورة أعلاه بداية التسعينات، فقد إنتقل على سبيل المثال في الأرجنتين من 8.5% سنة 1986 إلى 10% سنة 1990 وصولا إلى 20.7% سنة 1994، أما في البرازيل، فقد إنتقل من 6% سنة 1986 إلى 7.6% سنة 1990، ليقفز بعدها إلى حدود 25.5% سنة 1994، وذلك راجع للإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها تلك الدول للتغلب على أزمة المديونية الخارجية التي عاشتها خلال سنوات الثمانينات؛
- شهد نفس المؤشر (نسبة الإحتياطيات الدولية إلى مخزون الدين الخارجي) تذبذبا إلى غاية بداية الألفية الثالثة، من حيث الإرتفاع في بلدان والإنخفاض في بلدان أخرى، وهذا راجع للتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية خلال هذه الفترة، وإختلاف درجة تأثيرها من دولة لأخرى، ونخص بالذكر - ضمن هذا المجال- التذبذب في سعر برميل النفط الخام وماله من تأثير، خصوصا على الدول النفطية.

كانت هذه إذن أهم المؤشرات الإحصائية الشائعة التي يستند إليها غالبية الخبراء والإقتصاديين، من أجل قياس عبء المديونية الخارجية، وهنا نسارع إلى التأكيد على أن تلك المؤشرات لم تكشف حقيقة عن الآثار الإقتصادية والإجتماعية، التي تمخضت عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، إذ أنها غالبا ما تحصر المشكلة في السيولة الدولية لهذه الدول، بمعنى مدى كفاية الإحتياطيات الدولية التي تملكها الدولة في مواجهة إلتزاماتها الخارجية في الأجل القصير، في حين أن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية أكبر من أن تكون مجرد مشكلة سيولة دولية، وإنما تتعلق بصميم الهيكل الإقتصادي والإجتماعي السائد في هذه الدول.

المبحث الثالث: دور المؤسسات المالية الدولية في تسيير أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

إن الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية والدول الدائنة على حد سواء، من أجل ضمان تسديد الديون من طرف الدول المدينة، لم تكون وليدة رغبة من الدائنين في مساعدة الدول النامية المدينة من أجل الخروج من أزمتها وتخلفها، وإنما جاءت نتيجة لقلقهم وتخوفهم من عدم حصولهم على مستحقاتهم، خاصة بعد أن وصلت أمور بعض الدول إلى حالة العجز الحقيقي عن مواصلة تسديد ديونها الخارجية، وسيتم التعرض لهذه الجهود من خلال النقاط الأساسية التالية:

المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي في تسيير أزمة المديونية الخارجية للدول النامية¹.

بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ديسمبر سنة 1945، أنشئ صندوق النقد الدولي، من أجل تحقيق التعاون الدولي في المجال النقدي، ولتشجيع التجارة الدولية وإستقرار أسعار الصرف والمدفوعات الدولية، وتشترك كل دولة من الدول الأعضاء (وعددتها 48 دولة) بحصة في الصندوق، تتكون من الذهب والعملة المحلية للدولة، وبناء على هذه الحصة تتحدد القوة التصويتية لها، وهو ما يؤدي إلى سيطرة الدول المتقدمة ذات الحصص الكبيرة على الصندوق والتأثير بشدة في قراراته، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، تليها المملكة المتحدة ثم باقي الدول الصناعية المتقدمة، ولذلك فالدول النامية، وعلى الأخص البلدان الإفريقية، ليس لها تأثير يذكر على قرارات الصندوق.

ويدير الصندوق مجلس محافظين، يضم محافظا ومحافظا بديلا عن كل دولة، كما أن هناك مجلس المديرين التنفيذيين الذي يتكون من مدير الصندوق ونائبه وإثنين وعشرين مديرا تنفيذيا، منهم سبع مديرين يمثلون الدول السبع دائمة العضوية في الصندوق وهي الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، الصين، السعودية واليابان، أما الباقون وعددهم 15 مديرا، فيتم إنتخابهم، حيث يمثلون مجموعات الدول النامية.

ويقرض الصندوق الأعضاء من موارده التي تتكون من حصصهم وما يقترضه الصندوق من أسواق المال الدولية ومن حكومات الدول الأعضاء، حيث تلجأ الدول إلى الصندوق في حالة وجود عجز في موازين مدفوعاتها، ويقدم بذلك إلى الدول التي تعاني من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتها أو تلك التي ترغب في إعادة جدولة ديونها، قروضا قصيرة ومتوسطة الأجل.

¹ علي سالم أرميص، أزمة المديونية الخارجية للأقطار العربية - دراسة مقارنة لمصر والجزائر (1985-2002) - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص.197. 198.

وقد أصبح صندوق النقد الدولي من أهم المؤسسات الممولة للدول النامية المدينة، لاسيما الدول المستوردة للبترول، التي أصبحت تواجه مشكلات وأزمات حادة في خدمة ديونها الخارجية، خاصة بعد التباطؤ الشديد في معدل الإقراض إلى هذه الدول من البنوك التجارية العالمية، الأمر الذي جعله يحل محل هذه البنوك في توفير بعض من السيولة المشروطة إلى الدول المدينة، وهو ما حدث بالفعل بعد خريف 1982، أين انفجرت أزمة الديون العالمية، ففي ذات العام، توقفت كبريات الدول المدينة في أمريكا اللاتينية (المكسيك، البرازيل، الأرجنتين...) عن دفع أعباء ديونها الخارجية، التي تمثل الديون المصرفية الشطر الأعظم منها، وهناك حدثت ضجة شديدة في صفوف الأوساط المالية، وبالذات البنوك التجارية الأمريكية، التي تعد الدائن الأول والأكبر لهذه الدول، ذلك أن توقف هذه الدول عن الدفع، كان يهدد وبشكل مباشر بإفلاس تلك البنوك، خاصة وأن القروض التي أعطتها تلك البنوك لهذه الدول، كانت تتجاوز وبكثير حجم رأسمالها، وحينئذ، سارع الصندوق لإحتواء تلك الأزمة بمؤازرة من حكومة الولايات المتحدة، البنك الدولي وبنك التسويات الدولية، فقام بتدبير حزمة من عمليات الإنقاذ المالي، تمثلت أساسا في تقديم المزيد من القروض لتلك الدول، والموافقة على إعادة جدولة ديونها الخارجية¹.

والحق، لم تكن حزمة الإنقاذ المالي التي قدمها صندوق النقد الدولي لتلك الدول تهدف إلى إنقاذها - كما زعمت أجهزة الدعاية العالمية آنذاك- وإنما استهدفت أساسا إنقاذ البنوك الدائنة لها من الإفلاس، وقد كان تقديم هذه الحزمة مشروطا، بأن تقبل الدول المدينة برنامجا للتصحيح الإقتصادي مع صندوق النقد الدولي، الذي تطور دوره في إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ، سواء من حيث مساهمته المعتبرة في التمويل الممنوح للبلدان النامية، أو من حيث تأثيره الكبير على التمويل المناسب من المصادر المتعددة الدولية، الجهوية، الحكومية والخاصة، أو من حيث مساهمته القوية في إعادة هيكلة إقتصاديات البلدان النامية شديدة المديونية، وفق برامج يفرضها ويشرف على تنفيذها، ويتابع نتائجها كشرط أساسي من شروط إتفاقيات إعادة الجدولة.

إن الدور المتعاطف الذي أصبح يلعبه الصندوق في توجيه مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، لا ينبع من حجم الموارد التي يمد بها هذه الدول فحسب، وإنما يرجع إلى أن الموارد المالية التي تقدم للدول المدينة، سواء من جانب البنوك الأجنبية أو المنظمات الدولية، أصبحت لا تتم إلا في ضوء إتفاقيات للتصحيح مع الصندوق، وأصبح بالتالي يمثل دورا تنسيقيا كمعبي للأموال من المقرضين الآخرين، وقد جاء هذا الدور نتيجة عدة إعتبرات هي كالتالي:²

¹ ضياء مجيد الموسوي، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005، ص 31. 32.

² أمين محفوظ أمين، مواجهة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1995، ص 170. 171.

1. تعاضد إعتداد الدول النامفة المقتلة بالدفون على التمولف المصرفف، مقابل ضآلة حجم المساعداة الةف فمكن أن فقدمها الصندوق، هفث كان من الضرورف، ألا أبقف البنوك الأآرففة على عرضها الال للقرورض فحسب، بل فجب أن أكون مسأعة لأقأفم أمولف إضافف، وفف الالة عأم وعود هذا الأعم بسبب الإنكماش الإاآصاأف العالفف (الذف سفبصأ آآمفة نأفآة الإافآار للآمولف الأارآف) أق فآعل الوضع أفر قابل للإأارة من قبل الصندوق، وففؤدف إلى أن فكون الإسهام الآمولف للصندوق أاآه أفر فعال.

2. أصبأ من الضرورف أفع كل عناصر الصناعة المصرففة، إلى المشاركة فف آمولف الدول أقفلة المأفونفة، ألك أن البنوك الأآرففة الرأفسفة أأرآة أن عأم إشارك عأم كبفر من البنوك الأآرى - آاصة البنوك الإاآلمفة والصأرفة فف الولافاء المأآة الأمريكية - أق فآعلها فف وضع مساءلة من المساهمفن بشأن إسآمرار آمولفها لأول آمنآع عن آمولفها بنوك آآرى، وكانآ ألك هف آضية الالفاظ على إنضباط السوق، أف منع أأوآ آأفضف أفر مآوازن فف عرض القورورض من آانب عأم كبفر من المقرضفن المآآلففن، وبالآالف، وأمام ضرورة مشاركة البنوك الأآرففة من ناآفة، ومن ناآفة آآرى، أصبأ الإافآاق مع الصندوق أساسا لأصول البلأ المأفن على آمولف إضافف، لأن آهد الأصحفح الذف فقوم به البلأ المأفن فمآل العامل الأول فف طمأنة أانففه إلى إآآاأ إآراءاآ آصأفآفة، وإلى أن فآظ بأعم المآآمع الأولف من آلال الصندوق، وأن أقممه سفرصد بعنافة، وكان لأبأ من معالآة هذه المهمة فف كل دولة، ألك أن الالأم الأساسف فف الآوازن بفن الأصحفح والآمولف، فجب أن فآرب لكل الالة على أأى، إسآاأا إلى الظروف الأولية السائدة وقت آوآة الدولة المأفنة إلى الصندوق، مسآوى إآآفاآفاءا من العملات الأآنبفة، مأم سأاها للمأفوعات المآآآرة علفها، أنواع المطالباآ ونسب الأفن إلى كل من الأانفن المآآلففن، وعأم البنوك المأآرآة وآآمها.

والآأفر بالآأر، أن وآة نظر الصندوق فف مواآة أزمة المأفونفة الأارآفة للأول النامفة، آآمآل فف أن وعود مصاعب فف المأفوعات الأارآفة، إنما فنعكس فف فزفاة عآز الالساب الآرف، الأمر الذف فآطلب فزفاة الإاآراض الأارآف للآمولف هذا العآز، ولكن إذا كان هذا الأآفر ناآما عن عوامل أائمة (بمعنى أنه آلل هفكلف)، وإذا لم آآآذ الدولة المأفنة الإآراءاآ والسفاساآ الضرورفة واللازمة للأصحفح، فإن الالآة للآمولف هذا العآز من مصادر آارآفة، سوف آسآمر بلا نهاية مع ما فربآب بألك من آرافأ فف عبء الأفن الأارآف بإسآمرار، وألك إلى أن فصل الوضع إلى مآرآة آآأهور ففها أقرة الدولة المأفنة الفعلفة على آأمة أعباء الأفن الأارآف.

وفآلص الصندوق من ألك، إلى أن الآمولف الأارآف بمفرأه لا فآل مشكلة الإآآلال الأارآف، فهو فؤآل المشكلة وففؤدف إلى إعاقاة الإاآصاأ المآلف، فف آفن أن إآراءاآ الأصحفح الضرورفة هف الكفئلة بعلاج المشكلة، وفرف بألك أن للأصحفح آكالففه، ولكن آكالف عأم الأصحفح أق آكون أكبر.

المطلب الثاني: دور البنك الدولي في تسيير أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

تقدم الإقتصادي الأمريكي "هاري ديكستر وايت" بمشروع إنشاء البنك الدولي للتعمير والتنمية في نوفمبر 1943، وفي 21 جويلية 1944، أقر مندوبو 44 دولة إتفاقية بروتون وودز، التي تضمنت إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية¹.

وتتضمن مجموعة البنك الدولي ثلاث مؤسسات تزاوّل جميعها عمليات التمويل، ولكل منها معاييرها المختلفة، وهذه المؤسسات هي:

أولاً: البنك الدولي للإنشاء والتعمير².

يشابه في تنظيمه صندوق النقد الدولي من حيث طريقة التصويت، وهو لا يقدم قروضه إلا للحكومات في الدول النامية أو بضمانها، ويتقاضى عن هذه القروض أسعار فائدة بما يغطي تكلفة الحصول على الأموال، إلا أن قروضه ذات شروط ميسرة، حيث تمتد آجالها إلى مدة 20 سنة عامًا، بفترة سماح تصل إلى 5 سنوات، ويهتم البنك بمشروعات البنية الأساسية، بإعتبارها ضرورة للإنتلاق في المشروعات الإنتاجية وعاملاً أساسياً لإجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ويتميز أسلوب البنك في تمويل المشروعات بمساهمته مع الدولة النامية في دراسة المشروعات الإستثمارية لها، وتحديد أهدافها في إطار إمكانياتها وكفاءة إستخدام مواردها.

وقد تم تطوير أسلوب البنك في إتاحة التمويل إعتباراً من عام 1980، حيث أصبح البنك يمول أعمال التصحيح الهيكلي للدول المثقلة بالديون، حتى تتماشى والتغيرات في الأوضاع الإقتصادية الدولية، وقد تغير أسلوب تمويله من تمويل للمشروعات بعينها إلى تمويل لبرامج الإصلاح الهيكلي طويلة الأجل.

ويشارك البنك في عمليات إعادة جدولة الديون الخارجية، حيث يقوم بدور أساسي في هذا المجال، فالبنك من ناحية أولى، يشارك عادة في إجتماعات نادي باريس لإعادة جدولة الديون الرسمية المستحقة على الحكومات المدينة، ويقدم في هذه الإجتماعات عرضاً لإتجاهات التنمية طويلة الأجل في الدولة المعنية، أوضاعها الإقتصادية والتوقعات الخاصة بها، كما يقدم إلى الدول الدائنة ما قد تطلبه من تحليلات إضافية عن هذه الأوضاع، وينفرد في حالات أخرى، بالقيام بدور المنظم في عمليات إعادة الجدولة، وذلك من خلال قيامه بتكوين مجموعات إستشارية (كونسرتيوم) للدول المدينة، سواء على مستوى كل دولة بمفردها، كما قد تختص هذه المجموعات بعدة دول ذات ظروف متماثلة.

¹ فواد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص.226.

² محمد نور الدين، "المؤسسات المالية وديون العالم الثالث"، مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر 1986، القاهرة، ص.144.

ويلاحظ في هذا الصدد، أن دور هذه اللجان أو المجموعات الإستشارية لا يقتصر على جدولة الديون المستحقة فقط، وإنما عادة ما يمتد ليشمل النظر في الموقف التمويلي للدولة المدينة ككل، بحيث يتم في معظم الحالات تقديم موارد مالية إضافية ميسرة فضلا عن إعادة الجدولة، إلا أن الديون المستحقة للبنك الدولي نفسه لا تخضع لعمليات إعادة الجدولة في جميع الأحوال.

ثانيا: هيئة التنمية الدولية.

أنشئت هذه الهيئة عام 1956، بهدف تقديم القروض إلى البلاد الأقل نموا (التي لا يتجاوز فيها إجمالي الناتج السنوي للفرد الواحد 731 دولارا بأسعار سنة 1981)، والتي تعتبر غير مؤهلة للإقتراض من أسواق التمويل الدولية، كما أن العضوية في هيئة التمويل الدولية مفتوحة لكافة أعضاء البنك الدولي، وتمنح هذه الهيئة لحكومات هذه الدول تسهيلات بشروط ميسرة، حيث تصل فترة السماح إلى 10 سنوات، كما تصل آجال السداد إلى 50 سنة، وبدون فوائد سوى رسم خدمة بنسبة 0.75%¹.

ثالثا: هيئة التمويل الدولية.

أنشئت هذه الهيئة سنة 1956، ومجال إهتمامها الأساسي هو القطاع الخاص، بعكس هيئة التنمية التي لا تقرض إلا الحكومات، وإن كان كلاهما لا يتعامل إلا مع الدول الأقل نموا، وتساعد هذه المؤسسة تلك الدول من خلال الإستثمار المباشر، حيث تروج لهذه المشروعات، بالدعوة إلى دخول رؤوس الأموال المحلية والأجنبية كشركاء فيها، كما تقدم لمشروعات القطاع الخاص قروضا طويلة الأجل ولا تشترط ضمان الحكومة لها، وتحصل منها على فائدة تجارية.

وللمؤسسة كيان إداري مستقل عن البنك، وتتمثل مواردها في رأس المال الذي يبلغ 650 مليون دولار، إضافة إلى ما تحصل عليه من أسواق المال الدولية، وهي تسعى لتوظيف أموالها بحيث تحصل على عائد مرتفع لها².

¹ خضير حسن خضير، دور القروض الخارجية في التنمية الاقتصادية في إفريقيا خلال الفترة (1973-1982)، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإفريقية، 1989، ص.103.

² فواد هاشم عوض، مرجع سابق، ص.226.

خاتمة الفصل:

تمكنا من خلال هذا الفصل من التعرف على تداعيات إنفجار أزمة المديونية العالمية لسنة 1982 على العالم بأسره، ومن خلاله الدول النامية (موضوع بحثنا هذا) عن طريق تتبع منحى تطور إجمالي الديون الخارجية وخدماتها لكل الدول النامية، ثم حسب توزيعها الجغرافي، وهذا من أجل تحديد مسؤولية كل منطقة في تضخم الأزمة، ومن ثم على أساس أكثر الدول النامية إستدانة، وهذا بغرض الغوص والتدقيق أكثر في مسار الديون الخارجية، وبالتالي ترتيب البلدان النامية حسب حجم إستدانتها الخارجية.

كما أتبعنا هذه الدراسة، بتحليل أهم المؤشرات الإحصائية التي يستند إليها غالبية الخبراء والإقتصاديين من أجل قياس عبء المديونية الخارجية، وهنا وجدنا أن تلك المؤشرات لم تكشف حقيقة عن الآثار الإقتصادية والإجتماعية، التي تمخضت عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، إذ أنها غالبا ما تحصر المشكلة في السيولة الدولية لهذه الدول، بمعنى مدى كفاية الإحتياجات الدولية التي تملكها الدولة في مواجهة إلتزاماتها الخارجية في الأجل القصير، في حين أن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية أكبر من أن تكون مجرد مشكلة سيولة دولية، وإنما تتعلق بتصميم الهيكل الإقتصادي والإجتماعي السائد في هذه الدول.

وقد تمكنت المؤسسات المالية الدولية آنذاك من إبتكار حزمة للإلتقاذ المالي، التي لم تهدف للإلتقاذ الدول المدينة (كما زعمت هذه المؤسسات حينها)، ولكنها إستهدفت أساسا إلتقاذ البنوك الدائنة لها من الإفلاس، وقد كان تقديم هذه الحزمة مشروطا، بأن تقبل الدول المدينة برنامجا للتصحيح الإقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية، التي تطور دورها في إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ، سواء من حيث مساهمتها المعتبرة في التمويل الممنوح للبلدان النامية، أو من حيث تأثيرها الكبير على التمويل المناسب من المصادر المتعددة الدولية، الجهوية، الحكومية والخاصة، أو من حيث مساهمتها القوية في إعادة هيكلة إقتصاديات البلدان النامية شديدة المديونية، وفق برامج تفرضها وتشرف على تنفيذها، وتتابع نتائجها كشرط أساسي من شروط إتفاقيات إعادة الجدولة.

الفصل السادس:

فلسفة وأسس التصحيح الهيكلي في الدول النامية.

مقدمة الفصل:

إزاء تدهور الأداء الإقتصادي لمعظم الدول النامية، كمحصلة ونتيجة طبيعية لتأثير الظواهر الإقتصادية بشقيها الخارجي والداخلي، ظهرت الدعوة للإصلاح الإقتصادي من خلال إعداد برامج تساهم في القضاء على الإختلالات الداخلية والخارجية لهذه الدول، وقد برز دور المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، في إقتراح هذه البرامج وإعدادها، إيماناً منها بأهمية المبادرة المبكرة لتصحيح هذه الإختلالات.

وتعتبر برامج التصحيح الإقتصادي من أكثر القضايا إثارة للجدل، من حيث أهدافها المرجوة، نتائجها المحققة، إجراءاتها وآلية تطبيقها، سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الدولي، نتيجة لتبنيها من قبل أهم المنظمات الإقتصادية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، ولتزايد عدد الدول التي تبنتها كلياً أو جزئياً، بالإضافة إلى إنعكاساتها على الوضع الإقتصادي، الإجتماعي والسياسي للدول التي تطبقها، وقد إرتبطت نشأتها ببداية تشكل أزمة المديونية الخارجية، التي تعرضت لها الدول النامية في الثمانينات من القرن العشرين، والتي كانت شديدة إلى الدرجة التي هددت فيها نظام الإقراض الدولي برمته، حيث أعلنت العديد من الدول المقترضة في أمريكا اللاتينية، إفريقيا وآسيا عجزها عن تسديد ديونها، وقد رافق ذلك تدهوراً في ميزان مدفوعات هذه الدول وفي قيمة عملاتها المحلية.

وقد عززت التحولات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عن إنهيار الإتحاد السوفياتي ودول المنظومة الشيوعية سابقاً منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، التوجه لتبني سياسات التصحيح الإقتصادي من قبل الدول النامية والدول الشيوعية سابقاً، والتي أطلق عليها فيما بعد تسمية (الدول المتحولة إقتصادياً).

ومن أجل كل ما سبق ذكره، جاء هذا الفصل ليتناول بالدراسة الأساس النظري لهذه البرامج، ومن ثم إستعراض أهم السياسات التي تتضمنها، لتنتهي الدراسة بتقييم لهذه السياسات وآثارها على إقتصاديات الدول النامية، وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم التصحيح الهيكلي وأسس النظرية.

المبحث الثاني: السياسات التي تتضمنها برامج التصحيح الهيكلي.

المبحث الثالث: آثار التصحيح الهيكلي على إقتصاديات الدول النامية.

المبحث الأول: مفهوم التصحيح الهيكلي وأساسه النظرية.

إن التعرض لمفهوم التصحيح الهيكلي المقترح من طرف المؤسسات المالية الدولية، لمواجهة الإختلالات الإقتصادية في الدول النامية - كشرط لتقديم التسهيلات الإئتمانية التي تمكن البلد من إسترجاع أنفاسه وتخفيض حدة ضغوطات الدفع الناتجة عن خدمات الديون الخارجية - يلزم التعرف أولاً على هذه السياسات بردها لأصولها النظرية، وذلك من أجل فهم تاريخي لها.

المطلب الأول: الأساس النظري لسياسات التصحيح الهيكلي.

إن أزمة النظام الرأسمالي العالمي في السبعينيات، والجدل الفكري الذي أنتجته حول أسبابها وتفسير ظواهرها بما فيها الركود التضخمي، أفرزت تياراً فكرياً جديداً للرأسمالية يطلق عليه التيار النقدي "monétarisme"، وعلى رأسه الإقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان"، وهو تيار يندرج ضمن المدرسة النيوكلاسيكية ويحمل شعار الرأسمالية الأولى، من حيث الدعوة إلى الحرية الإقتصادية وتقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي، وإعتماد ما يسمى بإقتصاديات العرض، لإعادة تنشيط النظام، كما يعطي للنقود أهمية كبيرة في تفسير وعلاج مشاكل التضخم، وقد إستطاع الأنصار السياسيون لهذا التيار الفكري، الوصول إلى الحكم في عدد لا بأس به من الدول الصناعية المتقدمة عن طريق الأحزاب اليمينية المحافظة.

والمعروف أن تحليل كينز للتضخم إستند إلى التقلبات التي تحدث بين العرض الكلي من ناحية، وبين الطلب الكلي المتكون من الإستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومي من ناحية أخرى، وقد شرح ميكانيزمات التضخم بالرجوع إلى فكرة المضاعف، بينما إستند الإقتصاديون الكلاسيك إلى تغيرات كمية النقود في تفسيرهم لهذه الظاهرة، لكن أزمة الرأسمالية في السبعينيات هيأت الجو إلى عودة المفهوم الكلاسيكي في ثوب جديد عن طريق أقطاب التيار النقدي أو ما يعرف بمدرسة شيكاغو، والتي إعتمدت على النظرية الكمية للنقود مع بعض التعديلات والتطورات الجديدة، حيث يفسر أقطاب هذه النظرية الإرتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) بنمو كمية النقود، ولكنهم يضيفون بأن الإفراط في عرض النقود لا يرتبط فقط بالعلاقة القائمة بين كمية النقود وعرض السلع والخدمات، كما هو الحال بالنسبة للنظرية الكلاسيكية، وإنما يرتبط أيضاً بتأثيره في زيادة متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود، ومن ثم، فإن الطلب على النقود لا يلعب دوراً هاماً مقارنة بالدور الذي يلعبه التغير في عرضها، ففي حالة المبالغة في الإصدار النقدي (زيادة العرض)، فإن الأفراد يلجؤون إلى التخلص من هذا الفائض النقدي عن طريق زيادة الإنفاق، مما يؤدي إلى الإرتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا يعني أن التضخم يحدث لأن السلطات العامة مولته بوسائل نقدية، أي نتيجة للتناقض الذي يحدث بين عرض النقود وطلبها، من جراء زيادة السلطات النقدية في عرض النقود وإفراطها في الإصدار النقدي.

- إن هذا الأمر هو ما جعل التيار النقدي يطرح وصفة معينة من الإجراءات، تتدرج ضمن سياسة نقدية صارمة لمواجهة مشكلة التضخم، نستطيع حصر أهم معالمها فيما يلي:¹
- إعطاء الأولوية لمواجهة التضخم، عن طريق سياسة نقدية صارمة، تقوم على ضبط النمو المبالغ فيه في كمية النقود، بما يتناسب ونمو الناتج الداخلي الإجمالي من جهة، وطلب الأفراد على هذه النقود من جهة أخرى، ويلعب سعر الفائدة دورا مهما في هذا المجال بترك تحديده لآليات السوق؛
 - هذه السياسة تكون ذات آثار قاسية في المدى القصير، لأنها تؤدي إلى خفض النمو، تزايد معدلات البطالة وتراجع مستوى استخدام الطاقات الإنتاجية نتيجة أثرها الإنكماشية، لكن بعد حدوث الإستقرار في النمو وتوقف موجة التضخم، ستعود معدلات النمو إلى الإنتعاش؛
 - بما أن نمو عرض النقود يجد أصله في نمو النفقات في الموازنة العامة للدولة، فلا بد من تقليص الإنفاق العام الحكومي، بل والحد من القروض الموجهة للإنتاج، إلى حين إستعادة التوازن؛
 - الحد من تدخل الدولة وإدارتها للإقتصاد والعودة إلى الوظيفة التقليدية لها، وفتح المبادرة أمام القطاع الخاص لتحفيز الإستثمار، ومن ثم إسترجاع النمو.
- وعلى ضوء هذه الأفكار التي جاءت بها النظرية الكينزية والتيار النقدي الحديث، جاء صندوق النقد الدولي بثلاث مقاربات، شكلت بدورها الأساس الذي تبنى عليه برامج التصحيح الهيكلي للمؤسسات المالية الدولية، وهي كالتالي:

أولا: مقارنة الإمتصاص (l'approche de l'absorption).

عرف صندوق النقد الدولي الإمتصاص أو الإستيعاب لبلد ما، على أنه "نفقات الأعوان الإقتصاديين الداخلية من الإنتاج والخدمات المحلية أو المستوردة، وبمعنى آخر هي إجمالي الإستهلاك الخاص الإستثماري والنهائي الداخليين والنفقات العمومية، والذي يمكن أن يكون أكبر أو أصغر من الدخل المحلي"².

¹ بن بقاسم سفيان، تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية - مع التركيز على حالة الجزائر خلال الفترة (1987-1994) - رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1994-1995، ص ص. 103. 104.

² مهدي ميلود، "مضمون برامج الإصلاح الهيكلي المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية وإعكاساتها الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، 4-5 ديسمبر 2006، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

وقد تم عرض وتقديم نظرية الإمتصاص لأول مرة سنة 1952 من طرف الإقتصادي " ألكسندر " ضمن الأشغال والأبحاث التي يقوم بها صندوق النقد الدولي، حيث إستعمل في عرضه لهذه النظرية، أدوات النموذج الكينزي، إلا أنه عرف نوعاً من التوسيع ليشمل الصادرات والواردات.

ووفق هذه النظرية، يتم إعادة توازن ميزان المدفوعات بتطبيق منهج الإمتصاص الذي يعمل على توازن الميزان التجاري وفق قدرة البلد على إمتصاص السلع والخدمات (إستهلاك، إستثمار وإنفاق حكومي) مع ما تنتجه الدولة فعلاً والمعبّر عنه بالدخل الوطني، ويكون شكل المنهج كمايلي:

لتكن لدينا المتغيرات الإقتصادية التالية:

Y : الدخل الوطني، M : الواردات، X : الصادرات، C : الإستهلاك، I : الإستثمار،
 G : النفقات العامة للدولة.

وإنطلاقاً من العلاقة العامة للدخل الوطني ومبدأ التساوي مع الإنفاق الوطني، يمكن صياغة المعادلات التالية:

$$Y = C+I+G+(X - M) \dots\dots\dots(1)$$

$$X - M = Y - (C + I + G) \dots\dots\dots(2)$$

$$BC = Y - A \dots\dots\dots(3)$$

من خلال المعادلات السابقة، يمكننا إستخلاص النتائج التالية:

- عندما يكون رصيد الميزان التجاري (BC) موجب، أي أن $M < X$ ، بمعنى أن العرض أكبر من الطلب (Absorption)، أي أن $C + I + G < Y$ أو $A < Y$ ، وما دام الأمر يتعلق ببلد مدين (بواجه أزمة مديونية ويعاني من إختلالات في موازينه الإقتصادية) فيجب عليه أن يضاعف من هذا الرصيد الموجب، وهذا بزيادة الإنتاج وبالتالي الدخل الحقيقي (Y) على الطلب أو الإمتصاص A.

- إذا كان رصيد هذا الميزان سالب - وهي الحالة الغالبة في معظم بلدان العالم النامي - أي أن $M > X$ ، بمعنى أن الإنتاج أو العرض الوطني لا يغط الطلب الوطني (Y<A)، فيكون على الدولة أن تسعى إلى تغيير هذا الرصيد السالب للميزان التجاري وذلك بزيادة الإنتاج، تقليص الطلب أو الإمتصاص الوطني¹، لأن منبع الإختلال يكمن في زيادة الطلب الوطني الذي ينبغي تخفيضه، فإذا كان الأعوان الإقتصاديون ينفقون أكثر من مواردهم، فهذا يدفع الإقتصاد الوطني إلى الإستدانة من الإقتصاديات الخارجية، بسبب العجز الذي طرأ في ميزان المدفوعات.

¹ BENISSAD Hocine, " L'ajustement structurel",« l'expérience du Maghreb » édition OPU , Alger , 1999, P.9.

وعليه فإن صندوق النقد الدولي يحث بلدان العالم النامي على تقليص طلبها، بالرجوع إلى حالة التوازن، علما أنه إذا كان منبع الإختلال هو الدولة، نظرا لعدم إيجادها موارد كافية على المستوى الوطني لتغطية نفقاتها، ولأن عجز الميزانية هو السبب الذي أدى إلى عجز ميزان المدفوعات، وعليه فتصحيح الخلل الذي طرأ على هذا الأخير يبدأ بمعالجة عجز الميزانية العامة.

وحتى يتسنى للدولة تقليص الطلب أو الإمتصاص الوطني، خاصة من جهة الإستهلاك العائلي والإستثمارات هناك طريقتين، وذلك إما بتخفيض الأجور الحقيقية، أو عن طريق تشجيع الإدخار، بواسطة الرفع من معدلات أسعار الفائدة، علما أن هاتين الطريقتين يرجى من وراءهما تخفيض التضخم الذي يؤدي إلى التقليص من فعالية إستخدام الموارد، خاصة المالية منها، حيث ينجم عنه تفاقم حالة الشك بالنسبة للمدخرين، الذين يفضلون في هذه الحالة حماية أموالهم بصرفها أو إستثمارها في مجالات ومشاريع أكثر أمانا والتي غالبا ما تكون غير إنتاجية، كالعقارات، السلع والخدمات، الأحجار الكريمة أو الإيداعات بالعملة الصعبة¹.

وبالإختصار المفيد، فإن أسلوب الإمتصاص هو تأكيد بأنه للقضاء على عجز الميزان التجاري لا بد من إعتداد سياسات تقييدية تقلل من النفقات أو الطلب في حالة تعذر زيادة الدخل الكلي، وفي حالة البلدان النامية، ونظرا لعدم مرونة بناها الإنتاجية وإختلالاتها الهيكلية، فإن تحسين وضعية موازين مدفوعاتها يتطلب التأثير أساسا على الإمتصاص، على الرغم من أنها لم تصل إلى مرحلة التشغيل الكامل.

ثانيا: المقاربة النقدية لميزان المدفوعات (نموذج بولاك)*.

(l'approche de la balance de payement)

تعمل هذه النظرية في إطار إقتصاد مفتوح على العالم الخارجي، أين يكون الإنتاج في المدى القصير ثابتا مع وجود حالة تشغيل كامل، وتحلل هذه النظرية الإختلال أو حالة عدم توازن ميزان المدفوعات بالزيادة في عرض النقود (l'offre de monnaie)، الأمر الذي يجعل السلطات الحكومية للبلد المدين تحدد وبصرامة -عن طريق البنك المركزي- مبالغ القروض الداخلية، سواء تلك الموجهة للخزينة والمسماة بدمم الخزينة أو تلك الموجهة للإقتصاد والمسماة بقروض الإقتصاد، ويرتكز هذا النموذج على فرضيتين أساسيتين هما:²

◀ إستقرار الطلب على النقود، المرتبط بالحاجة إلى المعاملات والصفقات والمتعلقة بدورها بجزء من الدخل الإسمي للأعوان، الذين يريدون الإحتفاظ بنقودهم في شكل سيولة.

* جون جاك بولاك مواطن هولندي كان يعمل مديرا لادائرة البحوث في صندوق النقد الدولي من سنة 1968 حتى سنة 1979، ويعتبر الأب المؤسس للنموذج النقدي للصندوق، حتى أن هناك من يسميه "نموذج بولاك".

¹ Banque Mondiale, "Rapport sur le développement dans le monde 1983", Washington, 1983, P.66.

² Marc Raffinot, op.cit , P.128.

◀ إعتبار عرض النقود عاملا خارجيا، ونتاج قرار مستقل للسلطات النقدية التي تحدد مستوى التراكيبات الداخلية للكتلة النقدية.

فإذا كان عرض النقود أكبر من حاجات الأعوان الإقتصادييين الراغبة في الإحتفاظ به على شكل سيولة، أي أن "عرض النقود < الطلب على النقود"، فإن هذا الفائض النقدي سيستخدم إما في شراء سلع مستوردة ، نظرا لأن الإنتاج المحلي كما إفترضنا في البداية ثابت، مع العلم أننا في حالة تشغيل كامل، أو يستعمل في تحويلات إلى الخارج، كما أن هذه الحالة من شأنها أن تؤد إلى إرتفاع نسبة التضخم بفعل الإرتفاع العام للأسعار، مما يؤدي إلى ضعف المنافسة في السوق الدولي، وبالتالي التوجه نحو المنتج الخارجي ، ثم إنخفاض الإحتياطات من العملة الصعبة، الذي ينجم عنه عجزا في ميزان المدفوعات.

1. معادلات النموذج:

$$M_d = K p y^1 \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

M_d: الطلب على النقود، **K**: مقلوب سرعة تداول النقود، **p**: المستوى العام للأسعار.
Y: الدخل الوطني.

$$M_s = m (C + R) \dots\dots\dots (2)$$

حيث أن:

M_s: عرض النقود، **m**: مقلوب معامل الإحتياطي لدى البنوك، **C**: المقابل الداخلي للكتلة النقدية.
R: الإحتياطات الخارجية الصافية.

$$P = e P^* \dots\dots\dots (3)$$

حيث أن:

P*: مستوى الأسعار الأجنبية ، **e**: معدل الصرف

$$M_d = M_s \dots\dots\dots (4)$$

الطلب على النقود = عرض النقود.

$$B = \Delta R \dots\dots\dots (5)$$

حيث أن:

B: رصيد ميزان المدفوعات.

$$R = (K / m) e P^* y - C \dots\dots\dots (6)$$

¹ النظرية الكمية للنقود: $MV = PT$ أين **M**: هو مخزن النقود، **V**: سرعة دوران وحدة نقدية في المتوسط خلال فترة ما، **P**: الأسعار، **T**: مستوى المعاملات ، في نموذجنا هذا بدلنا **T** بـ $y (y = T)$ ، $R = V/1$ و $M_d = M$ و **P** هي **P**.

2. مدلول معادلات النموذج:

إن المعادلة الأولى (1) تترجم النظرية الكمية للنقود، حيث تخلص إلى أن الطلب على النقود ثابت نسبياً إلى الدخل.

المعادلة الثانية (2) تترجم فكرة أن عرض النقود مرتبط بالمقابل الداخلي C والخارجي R للكتلة النقدية، مع وجود معامل إحتياطي مطبق من طرف البنوك من أجل إحترام معيار الحيطة والحذر m .

المعادلة الثالثة (3) تأخذ بفرضية السعر الوحدوي (أي تطبيق سياسة الأسعار الدولية مع الأخذ بعين الإعتبار طبعاً لمعدل سعر الصرف e).

المعادلة الرابعة (4) تعني أنه إذا أردنا الحصول على حالة توازن في سوق النقود، ينبغي أن يكون الطلب على النقود Md مساوياً لعرض النقود Ms .

المعادلة الخامسة (5) تمثل تطابق وتمائل محاسبي بسيط يبين ويوضح رصيد ميزان المدفوعات، الذي يأخذ بعين الإعتبار تغير إحتياطات الصرف.

المعادلة السادسة (6) هي نتاج المعادلات الأربع السابقة، حيث نعوض معطيات المعادلات 1، 2، 3، في المعادلة رقم 4 ونتحصل على ما يلي:

$$\begin{aligned} Md = Ms &\Rightarrow K p y = m (C+R) \Rightarrow K e P^* y = m C + m R \\ &\Rightarrow m R = K e P^* y - m C \Rightarrow R = \frac{K e P^* y - m C}{m} \\ &\Rightarrow R = \frac{K}{m} \cdot e \cdot P^* \cdot y - C \\ &\Rightarrow R = (K / m) e P^* y - C \end{aligned}$$

$$B = \Delta (K / m \cdot e \cdot P^* y - C) \quad \text{ومنه:}$$

وبما أن مستوى الدخل ثابت في المدى القصير كما إفترضنا من قبل، وسعر الصرف ثابت، فإن رصيد ميزان المدفوعات في هذه الحالة مرتبط ومتأثر بتغيير المقابل الداخلي للكتلة النقدية، أي القروض الداخلية المبرمة من طرف البنك المركزي.

$$B = (K / m) e P^* y - \Delta C$$

والنتيجة التي يخلص لها هذا النموذج أن عدم توازن ميزان المدفوعات سببه ومنبعه الزيادة في عرض النقود¹.

¹ Marc Raffinot, op.cit, P P.127. 128.

ثالثا: مقارنة معدل الصرف التوازني (l'approche du taux de change d'équilibre).

إن هذا الأسلوب يركز أساسا على نظرية المقارنة بين القدرات الشرائية، التي تبرز أن معدل صرف التوازن يتحدد بالعلاقة بين مستويات الأسعار من السلع في إقتصادين معينين، ويعزى هذا الأسلوب إلى نظرية الإقتصادي جوستاف كاستيل*، حيث تنطلق هذه الأخيرة من فرضية أساسية وهي أن سعر أي عملة يتحدد وفقا لقوتها في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية الخارجية، ومن ثم فإن أي علاقة بين عملتين مختلفتين، تتحدد تبعا لمستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين، وللتوضيح أكثر، فإن سعر الصرف الحقيقي لأي من العملتين يساوي النسبة بين القوة الشرائية للعملة في السوق المحلي والقوة الشرائية لها في الأسواق الأجنبية¹.

ويمكن إبراز ذلك رياضيا من خلال المعادلات التالية:²

$$P = e Pw \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

P: سعر العملة المحلية، e: معدل الصرف، Pw: سعر العملة الأجنبية.

$$ER = P/e . Pw \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

ER: معدل الصرف الحقيقي.

نستنتج من هذه العلاقة أن كل تطور في الأسعار المحلية بنسبة تفوق تطور الأسعار الأجنبية، سيؤدي إلى التغير في معدل الصرف الحقيقي بسبب انخفاض القدرة التنافسية للسلع المحلية.

إن هذا الأسلوب يفترض وحدة الأسعار على المستوى الدولي أو على الأقل أنها تتغير بنفس الاتجاه، فهذه الفرضية ستقودنا إلى التمييز بين نوعين من السلع، سلع تبديلية "قابلة للتصدير"، و سلع أهلية ترتبط بالعادات والتقاليد الإجتماعية، التي يصعب في الكثير من الأحيان تغييرها، وبالتالي فهي سلع غير تبديلية.

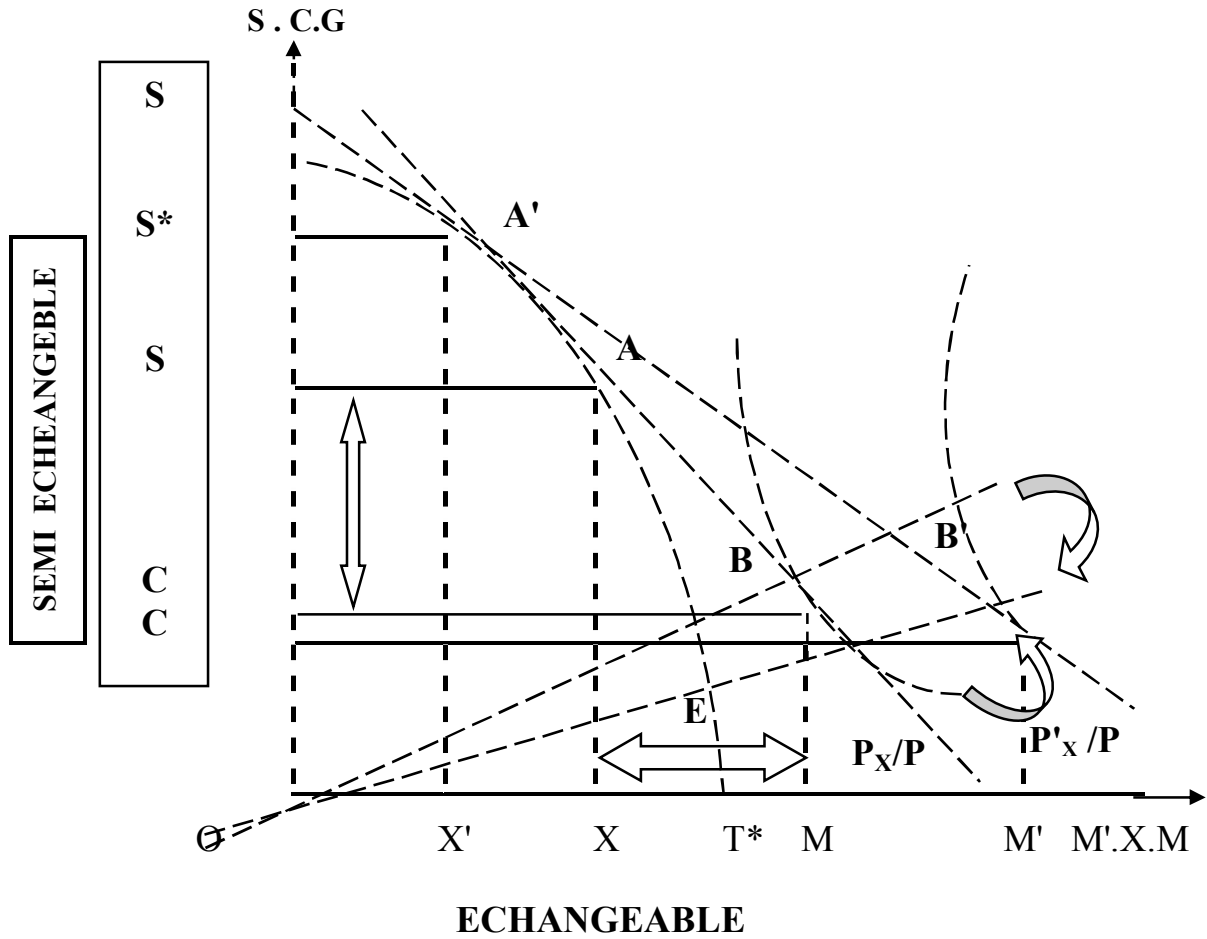
إن معدل الصرف الحقيقي ماهو إلا العلاقة بين الأسعار النسبية لسلع تبديلية و سلع أهلية للبلدان المساهمة في عملية التبادل، وعلى أساس ذلك، تم وضع الرسم البياني الموالي الذي يوضح القاعدة الأساسية لكل سياسات صندوق النقد الدولي كما يلي:

* إقتصادي سويدي تساعل سنة 1918 في كتابه "النقود وأسعار الصرف" "Monaies et change" ماهو معدل الصرف التوازني في إقتصاد يتميز بتشوهات أو اضطرابات في الأسعار...

¹ رواج عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص ص 154. 155.

² Marc Raffinot, op.cit, p.130 .

الشكل رقم (6): علاقة الأسعار النسبية للسلع التبادلية والأهلية في تحديد معدل الصرف الحقيقي.



Source : Marc Raffinot, op.cit, p.131 .

إن هذا الرسم مستمد حسب رأينا من نظرية التجارة الدولية، وبالضبط من منحنى الطلب المتبادل "لجون ستيوارت ميل" الذي طوره "ألفريد مارشال"، حينما قدم منحنى عرض التجارة حسب الفرضيات الأساسية التالية:

بافتراض أننا بصدد إقتصاد صغير مفتوح ينتج نوعين من السلع:

- سلع تبادلية أسعارها P_x ؛
- سلع أهلية أسعارها P .

- إستهلاك الخواص يتكون من السلعة (1) والسلعة (2) بمعدل صرف ثابت ، $P_m = P_x$.

- إستهلاك الإدارة G يتكون من السلع الأهلية.

- وجود مستوى معين من التقنية، مخزون رأس المال والموارد الطبيعية بأسعار معينة P_x/P ، أما مستوى الإستهلاك، فهو محدد بالنقطة B ، ولتكن M كمية سلع (التصدير) التبادلية، CS الإستهلاك العمومي من السلعة الأهلية.

يوضح الشكل أن هناك عجز في الميزان التجاري يقدر بـ E كفارق بين الصادرات X والواردات M ، ففي حالة ارتفاع الإستهلاك، وهو عادة ما يكون في حالة إتباع الدولة لسياسات توسعية، فحين يزداد الإنفاق الإستهلاكي الحكومي، فإن الإنتاج ينتقل من النقطة A إلى النقطة A' ، وبالتالي فإن إنتاج السلع التبديلية (التصدير) سينخفض، في حين سيرتفع إنتاج السلع الأهلية، أي أن هناك عملية إحلال بين السلعتين.

وفي هذه الحالة سترتفع الواردات، التي تنتقل من M إلى M' ، بما يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات، بسبب ارتفاع الواردات وإنخفاض الصادرات.

ومنه فالسياسات التصحيحية لها تأثير معاكس تماما لهذه الحالة، حيث تهدف إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، بالإضافة إلى الضغط على الإنفاق العمومي.

المطلب الثاني: مفهوم سياسات التصحيح الهيكلي.

جاء في القاموس الإقتصادي الحديث أن سياسات التصحيح تشير إلى التغيرات المدروسة في أدوات السياسات الإقتصادية الكلية، التي تطبقها حكومة أي دولة، إستجابة لتغيير الشروط أو الظروف الإقتصادية الكلية، وذلك من أجل تصحيح الإقتصاد، ومن جانب آخر، فإن سياسات التصحيح الهيكلي هي عبارة عن عملية تصحيح التغيرات المفاجئة أو الكبيرة، وغالبا غير المتوقعة لمجموعة الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها.

ويمكن إعطاء تعريف آخر مختصر لسياسات التصحيح الهيكلي، بأنها تلك "الحزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من إختلال التوازن الداخلي والخارجي، وتكون مهمة هذه الحزمة من السياسات أن تعمل في مجموعها على تثبيت الإقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة، تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة"¹.

ومن جانبنا، يمكن تعريف سياسات التصحيح الهيكلي على أنها تلك "الحزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير، التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من إختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، وبالتحديد تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة وعجز في ميزان المدفوعات وتضخم كبير في المديونية الخارجية، ومنبع هذه الحزمة من السياسات هو التوسع والتطور الذي حدث في النظرية الإقتصادية الكلية، والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي تعمل في مجموعها على تثبيت الإقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية، لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية، التي تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة".

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية، مكتبة زهران الشرق، القاهرة، 1997، ص ص. 409. 410.

- ولعل التأمل في هذه التعريفات يكشف عن عدد من الملاحظات الهامة من أهمها:¹
1. أن سياسات التصحيح الهيكلي هي حزمة من السياسات المتفاعلة مع بعضها البعض، والتي تنطوي على الأدوات اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة التي تسعى إلى تحقيقها.
 2. أن مجموع السياسات التي تتكون منها سياسات التصحيح الهيكلي، والتي تعتبر بمثابة الأدوات المستخدمة في البرنامج المنفذ، هي بعض أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية والتجارية وسياسات الإستثمار، إلا أنها تستخدم هنا بشكل إنتقائي لعلاج أوضاع معينة، حيث يضاف إليها بعض السياسات الإقتصادية مثل سياسات الأسعار والأجور أو سياسات الأسعار والدخول.
 3. إن حزمة سياسات التصحيح الهيكلي التي يتم تطبيقها، تعود إلى نظرية الإقتصاد الكلي لإقتصاديات الدول المتقدمة، التي تم تطويرها عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وقد تم توسيع سياسات التصحيح الهيكلي منذ ذلك الوقت، إعتقاداً على التوسع في قضايا النظرية الإقتصادية الكلية خلال هذه الفترة، وقد تطور الأمر خلال مرحلة السبعينات والثمانينات إلى تطبيق سياسات التصحيح الهيكلي على الدول النامية، في شكل برنامج للتثبيت والتكيف الهيكلي.
 4. إن ظروف تطبيق سياسات التصحيح الهيكلي في دولة معينة، تتبع من معاناة إقتصاد هذه الدولة من إختلال التوازن الداخلي، معبراً عنه بوجود عجز كبير في الموازنة العامة للدولة ومعدل مرتفع من التضخم، أما عن إختلال التوازن الخارجي فيعبر عنه بوجود عجز كبير في ميزان المدفوعات وتضخم في المديونية الخارجية، بالإضافة إلى الإختلالات الهيكلية ذات العلاقة.
 5. تتكون برامج الإصلاح الإقتصادي من مكونين أساسيين، أولهما سياسات التثبيت، ويختص بها صندوق النقد الدولي، وهي تركز على إدارة جانب الطلب، من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية إنكماشية، تستهدف معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة المعنية وميزان مدفوعاتها، أما المكون الثاني فيعرف بإسم سياسات التكيف الهيكلي، ويختص بها البنك الدولي، حيث تركز على تصحيح هيكل الإنتاج وإدارة جانب العرض من خلال إصلاح السياسات السعرية، وتحرير التجارة الدولية، تحرير الإستثمار وتحرير أسواق العمل ورأس المال، على نحو يضمن إستخدامه لهذه العناصر بشكل أكثر كفاءة في العملية الإنتاجية، فضلاً عن إعادة توزيع الأدوار بين القطاع الخاص والقطاع العام من خلال ما يسمى بسياسة الخصخصة.
- وبالتالي يمكن إستنتاج أن سياسات التصحيح الهيكلي، هي محصلة التعاون الوثيق بين كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، وإن بدا أكثر في الصورة صندوق النقد الدولي لقيامه بدور البنك المركزي للإقتصاد الدولي، إلا أنه من المعروف أن البنك الدولي قد أدخل في عملياته في محيط السياسة الإقتصادية الكلية سياسات التكيف الهيكلي، لتصحيح مسار السياسة الإقتصادية على

¹ نفس المرجع السابق، ص ص. 410. 413.

مستوى الإقتصاد الكلي، كما أدخل الصندوق مؤخرًا في ترتيباته أدواتًا لعلاج إختلال التوازن الهيكلي إلى جانب أدوات التثبيت.

والأهم من ذلك، أن نجاح سياسات التثبيت التي يهتم بها بدرجة كبيرة صندوق النقد الدولي مسألة لازمة في الأجل القصير من نجاح سياسات التكيف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل التي يهتم بها البنك الدولي، وبالتالي ليس من السهل فصل وظائف المؤسساتين بعضهما عن البعض، وإن كان قد أتفق شكليًا على أساس تقسيم تلك الوظائف، حيث يهتم الصندوق بالسياسات النقدية، المالية، سياسات سعر الصرف، سياسات الأجور والأسعار وسياسة التجارة الدولية، ويهتم البنك الدولي من جانب آخر، بسياسات الإستثمار والتنمية، سياسة الخصخصة وتخصيص الموارد وإعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، وإعادة هيكلة الإقتصاد من أجل زيادة الصادرات.

على أن يسبق برنامج التكيف الهيكلي مرحلة التثبيت، التي هي الشغل الشاغل لصندوق النقد الدولي، بحيث يتم تخفيض معدل التضخم، تخفيض عجز الموازنة وتحرير سعر الصرف وتصحيحه، وغيرها من الإصلاحات، ويتم ذلك في الأجل القصير، ثم العمل بعد ذلك ببرنامج التكيف الهيكلي في المدى المتوسط والطويل.

6. إن التصحيح الهيكلي يتم خلال فترة زمنية معينة لتحقيق مجموع الأهداف المطلوبة خلال تلك الفترة.

7. إن الخطوة الأولى تبدأ من حكومة الدولة المعنية، في شكل خطاب للنوايا الذي يقدم أثناء المفاوضات، وينطوي على حزمة من سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي وأدواتها، التي تنوي الحكومة إتباعها خلال فترة تطبيق وسريان برنامج الإصلاح الإقتصادي.

فبرامج التصحيح الإقتصادي حصيلة لتفاعل عدة عوامل محلية ودولية، ولذلك فإن أهدافها الحقيقية تختلف باختلاف المدارس الإقتصادية وزاوية النظر إليها، سواء من وجهة نظر توأم بريتون وودز، أو من حيث وجهة نظر الحكومات التي تتبناها أو تعارضها، أو من وجهة نظر الدول المتقدمة، أو من وجهة نظر الشعوب بتعدد طبقاتها الإجتماعية والإقتصادية، وسوف نقوم بإظهار هذه الأهداف وفقاً لأهم وجهات النظر ومبرراتها والمآخذ عليها:¹

¹ يوسف عبد العزيز محمود، "برامج التكيف الإقتصادي وفقاً للمؤسسات الدولية وآثارها على الدول النامية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد الثاني، 2005، ص ص. 72. 76.

أولاً: تحقيق النمو الإقتصادي "إستعادة النمو الإقتصادي".

شهدت الدول النامية في السبعينيات من القرن العشرين تحسناً كبيراً في آدائها الإقتصادي، تمثل في تحسن شروط التجارة الخارجية المصاحب لإرتفاع أسعار بعض المواد الأولية، خاصةً في مجال الطاقة، ويمكن القول أن هذا العقد قد شهد أكبر معدل نمو للنتائج المحلي الإجمالي للدول النامية، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، مع استثناءات قليلة جداً لبعض الدول النامية، وقد شجعت المؤشرات السابقة الدول النامية على التوسع في إنفاقها الحكومي، معتقدة أنها بذلك تهدم الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة، ونظراً لعدم كفاية مواردها المحلية، فقدت لجأت إلى الإقتراض الخارجي لتمويل التوسع الكبير في السياسات الإئتمانية، ولإلحاق على مشاريع ضخمة غير مجدية إقتصادياً للقطاع، حيث ترافق ذلك مع إعتداد أسعار صرف عالية وتشديد القيود على التجارة الخارجية.

وفي نهاية عقد السبعينيات، وقعت الدول النامية في أزمة مالية كبيرة (بإستثناء بعض الدول النفطية التي خفف من أزمته عوائد النفط مع الإشارة إلى تضررها نتيجة الإنخفاض الحاد في أسعارها خلال الثمانينيات).

فالأزمة المالية التي واجهتها الدول النامية في الثمانينيات، أدت إلى تحول بعضها من نمو إيجابي للنتائج المحلي الإجمالي إلى نمو سلبي، وإلى إنعدام النمو في بعضها الآخر، وإلى انخفاض معدلات النمو في باقي الدول، إلى الدرجة التي دفعت بعض الإقتصاديين إلى إنتقاد تسمية الدول النامية، من حيث أنها تشير إلى أن هذه الدول تحقق نمواً إقتصادياً ملموساً، بينما الواقع يشير إلى أنها تزداد تخلفاً، وقد دفع ذلك تقرير التنمية البشرية في المنطقة العربية للعام 2002، إلى إطلاق تسمية "العقد الضائع"¹ على عقد الثمانينيات بالنسبة للعديد من مناطق العالم النامي، حيث لم تحقق فيه غالبية هذه الدول تطوراً يذكر، وترافق ذلك مع إنفجار أزمة المديونية العالمية، وفي ظل هذه الظروف، طرحت المنظمات الدولية، ومن خلفها الدول المتطورة برامج وسياسات التصحيح الإقتصادي، كطريق لإستعادة النمو، مما جعل العديد من الدول النامية تتبع هذه البرامج مدفوعةً بالحاجة إلى مصادر التمويل.

ثانياً: تخفيض التضخم.

سجلت حقبة الثمانينيات من القرن الماضي إستفحال ظاهرة إقتصادية جديدة هي ظاهرة الكساد التضخمي، الذي نشأ بسبب نمو عرض النقود بمعدل يفوق معدل نمو الناتج القومي الحقيقي في العديد من دول العالم النامي، وذلك ناتج عن إتجاه معظم هذه الأخيرة إلى سياسات التمويل بالعجز (تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي)، وهذا إستناداً إلى النظرية الكينزية.

¹ تقرير التنمية الإنسانية في المنطقة العربية لعام 2002، ص.81، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

وترى برامج التصحيح الإقتصادي أن الإقتراض الداخلي أو الخارجي عن طريق رفع سعر الفائدة، أفضل من التمويل بالعجز من خلال الإصدار النقدي، خاصةً بالنسبة لظروف الدول النامية، التي لا تتمتع بمرونة في الجهاز الإنتاجي، فالإصدار النقدي سوف يؤدي حتماً إلى التضخم، بينما تعمل سياسة رفع سعر الفائدة المحلية على تخفيض حجم وسائل الدفع المتداولة، مما يسهم في معالجة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية.

وقد إستندت وجهات النظر السلبية للتضخم في حالة البلدان النامية إلى النقاط الآتية:

- إن زيادة معدلات التضخم تعمل على خفض معدلات النمو الحقيقية وزيادة المشكلات الإقتصادية التي يعاني منها البلد؛
- إن زيادة معدل التضخم بما يتجاوز معدل الفائدة الإسمية سوف يؤدي إلى تآكل المدخرات المحلية وتآكل رأس المال؛
- إن زيادة التضخم يؤدي إلى هروب الإستثمارات الأجنبية وإعادة توزيع الدخل، بما يفاقم من أوضاع الطبقات منخفضة الدخل.

ثالثاً: الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات.

يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه "بيان إحصائي إجمالي يبين كل الحقوق والإلتزامات الناتجة عن النشاط الإقتصادي الذي يتم بين الدولة المعنية والدول الأخرى"، والملاحظ أن غالبية الدول النامية غير النفطية تعاني من عجز مزمن في ميزان المدفوعات، وبشكل خاص العجز في الميزان التجاري، حيث تتفاقم المشكلة بالنسبة لبعض الدول النامية، التي يترافق فيها عجز ميزان المدفوعات بعجز الموازنة العامة للدولة، وقد كانت هذه الدول تقوم بتغطية عجز ميزان المدفوعات عن طريق القروض الخارجية، إلا أنه وإبتداءاً من ثمانينات القرن الماضي تفاقمت أزمة المديونية الخارجية، مما ترتب عليه زيادة الضغوط على ميزان مدفوعات الدول النامية، وبما أن الإختلال هيكلي وليس عارضاً، طرحت مؤسسات بريتون وودز جملة من الشروط على هذه الدول، تتضمن سياسات وإجراءات تهدف لتخفيض عجز ميزان المدفوعات، من قبيل سياسات تخفيض سعر الصرف، وإزالة القيود التي تعرقل حرية التجارة الخارجية وتخفيض الإنفاق العام... الخ.

وإضطرت الدول النامية لقبول هذه الشروط تحت ضغط حاجتها للتمويل، وقوة النفوذ المالي والإقتصادي لصندوق النقد والبنك الدوليين.

رابعاً: تحسين كفاءة استخدام الموارد الإقتصادية.

واجهت الدول النامية التي طبقت برنامجاً للتصحيح الإقتصادي، بدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين نقصاً في الموارد الإقتصادية المحلية، وقد ترافق ذلك مع تضخم مرضي للقطاع العام، وإنخفاض كفاءته الإنتاجية، وفشل السياسات التنموية المتبعة في غالبية هذه الدول، وما رافقها من هدر كبير للموارد الإقتصادية التي أنفقت عليها، وأصبح من المستحيل إستمرار الدول النامية بهذه السياسات العقيمة.

وما زاد في حدة الأمر ندرة مصادر التمويل بالنسبة لهذه الدول، خاصةً مع التراجع الكبير لتدفقات الإستثمارات الأجنبية إليها، وأمام هذه الندرة، أصبح من الضروري تحقيق الإستخدام الأمثل لهذه الموارد المتاحة، أمام ضغط عاملين هامين، الأول داخلي، ويتمثل في ضمان إستمرار إستقرار الدولة الإقتصادي والسياسي، والثاني خارجي، ويتمثل في ضمان قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها خاصة بالنسبة للبنوك الأجنبية الدائنة.

خامساً: إنقاذ البنوك الدائنة للدول النامية.

غالت الدول النامية في إعتمادها على القروض الخارجية للتمويل، مدفوعةً بفجوتين هما فجوة التمويل المحلي (عجز المدخرات المحلية) وفجوة التجارة الخارجية (العجز في النقد الأجنبي)، وهذا حتى وصلت إلى الدرجة التي أعلنت فيها العديد من هذه الدول عجزها عن تسديد أقساط خدمة الدين، بماً هدد المركز المالي لهذه البنوك، ودفع مؤسستي بريتون وودز للتدخل من أجل ضمان حصول البنوك على أموالها، وقد بدا الأمر واضحاً في القروض التي قدمها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والرئيس الأميركي إلى المكسيك عام 1995، والتي تم ربطها بسياسات التصحيح الإقتصادي.

وضمن هذه النقطة بالذات، برزت حاجة المكسيك الطارئة لمبلغ خمسين (50) مليار دولار، وبسبب عنصر الوقت ومعارضة غالبية الكونغرس الأمريكي لتوفير التمويل، قام الرئيس الأمريكي بقرار فردي منه، متجاهلاً معارضة الكونغرس في التصرف بصندوق الطوارئ البالغ قيمته 20 مليار دولار أميركي، وضغط على مدير صندوق النقد الدولي ميشيل كامديسيس، الذي إتخذ قراراً فردياً بمنح المكسيك 17.7 مليار دولار كقرض، كما ضغط على البنك الدولي والحكومة الكندية، لتصبح قيمة القروض المتوفرة للمكسيك 50 مليار دولار أميركي¹.

¹ عبد الحسين وادي عطية، الإقتصاديات النامية آزمات وحلول، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق، الأردن، ص ص. 154. 155.

سادسا: فتح أسواق البلدان النامية أمام منتجات الدول المتطورة.

وصلت الرأسمالية العالمية إلى مرحلة من التطور خلال الثمانينيات من القرن الماضي، والتي أصبحت قادرة فيها على زيادة الإنتاج وتنويعه إلى درجة كبيرة جداً، لكن وفي المقابل، برزت مشكلة عدم القدرة على تصريف هذا الإنتاج المتزايد، وذلك بسبب محدودية السوق الداخلية للدول المتطورة الناتجة عن محدودية عدد السكان ومحدودية الطلب على منتجاتها في الدول النامية، مما أدى لبروز أزمات فائض الإنتاج الدورية في تلك المرحلة، ونفاقم إنعكاساتها على الدول المتطورة عند عدم حلها، فتم أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار عند تصميم برامج التصحيح الهيكلي، التي تؤدي عن طريق بعض سياساتها -مثل فتح أسواق الدول النامية، حرية التجارة وتضييق دور الدولة في الحياة الاقتصادية- إلى ضمان إستمرار نمط التقسيم الدولي للعمل، الذي يرسخ الدول النامية كمنتج للمواد الأولية، والدول المتطورة كمنتج للسلع الصناعية، وذلك لضمان إستمرار التقدم الرأسمالي في الدول المتطورة عن طريق فتح منافذ تصريف لها في الدول النامية، والتوسع في المنافذ المفتوحة سابقاً لنصل إلى نمط رأسمالي يعمل على إعادة الإنتاج على المستوى الكوني.

المبحث الثاني: السياسات التي تتضمنها برامج التصحيح الهيكلي.

تتضمن برامج التصحيح الهيكلي -المدعومة من قبل هيئات بريتون وودز- مجموعة من السياسات الإقتصادية، هدفها إعادة التوازن لميزان المدفوعات، بإعتبار أن الخلل الظاهر فيه إنعكاس لخلل داخلي حسب منظور هذه الهيئات.

ولم تتوان المؤسسات المالية الدولية في طرح معونتها على الدول التي تعاني من الإختلالات، تحت مجموعة من الشروط، ليتم رسم برنامج تصحيحي، يكون كفيلا بإعادة التوازن وتصحيح الأوضاع من جديد، مدعوما بمجموعة من السياسات الإقتصادية محل تنفيذ من الدولة، وهذا حتى لا يتوقف سريان الإعانات والقروض الدولية، وقد بادرت هذه المؤسسات برسم عدد هائل من البرامج مع العديد من الدول وهذا بطلب منها -وإن كانت النتائج من وراء ذلك ليست مستقرة- وبهذا سنحاول في هذا المبحث التعرف على هذه البرامج سواء القصيرة أو طويلة المدى، من أجل الوقوف حقيقة على مضمون هذه السياسات.

المطلب الأول: برامج التثبيت أو الإستقرار.

لما كان الإقتصاد المدين الذي يواجه متاعبا في ميزان مدفوعاته، يعاني من وجود فائض طلب محلي، يفوق المقدرة الفعلية لحجم الموارد المتاحة، فإن هذا الفائض سيسبب ضغطا بإستمرار على المستوى العام للأسعار، ويدفعه دوما للإرتفاع، ولهذا، فإن الصندوق يرى أن الهدف من منهج إدارة الطلب لخفض هذا الفائض، يجب أن يتمحور حول القضاء على التضخم، والإتجاه بهذه السياسات المقترحة إلى أهم مصادر هذا الأخير، وهو العجز في الميزانية العامة للدولة، وفي نفس الوقت السعي لتنمية موارد البلاد من النقد الأجنبي، عن طريق ما يقترحه من خفض في القيمة الخارجية لعملة البلد، أملا في أن يكون للتخفيض فاعلية في زيادة الصادرات والحد من الواردات مع تحرير التجارة الخارجية، وهنا يكون معيار النجاح هو زيادة حجم الإحتياجات الدولية للبلد.

وهكذا يمكن أن نحدد برامج التثبيت لخفض الطلب الكلي في ضوء السياسات الآتية:¹

أولا: السياسات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة.

لما كان الإنفاق العام بشقيه الجاري والإستثماري، يمثل نسبة لا يستهان بها من الطلب الكلي، فإن محاصرة عجز الميزانية العامة، وما ينجم عنه من مشكلات يتطلب العمل من وجهة نظر الصندوق - على كبح نمو الإنفاق العام، وأن تعمل الحكومة في نفس الوقت على زيادة مواردها العامة، ويمكن تلخيص السياسات التي تهدف إلى تحقيق ذلك فيما يلي:

¹ مهدي ميلود، مرجع سابق، ص ص. 11. 17.

1. سياسات ترشيد جانب النفقات العامة:

يؤكد العديد من الخبراء والإقتصاديين، أهمية السياسة الإنفاقية الرشيدة خلال فترات النقشف الإقتصادي، التي تتطلبها عملية ضبط الطلب الكلي، خاصة وأن غالبية الدول النامية تواجه هبوطا حادا في الإيرادات العامة، وقيودا شديدة ترد على الفرص المتاحة لفرض المزيد من الضرائب، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى تخفيض وترشيد النفقات العامة، بغرض تصحيح عجز الميزانية العامة للدولة.

2. سياسات خاصة بزيادة الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية بصفة خاصة:

يمكن إيجاز أهم هذه السياسات في النقاط التالية:

- زيادة أسعار مواد الطاقة - خاصة المستخدم منها في أغراض الإستهلاك العائلي - والإقتراب بها من مستوى الأسعار العالمية، بالإضافة إلى زيادة رسوم الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، مثل خدمات النقل والمواصلات والإتصال، وكذا الخدمات التعليمية والصحية ؛
- رفع معدلات بعض الضرائب غير المباشرة - خاصة ما يتعلق منها بالضرائب على السلع الكمالية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية - ويأتي في مقدمتها الضريبة العامة على المبيعات، ومثالها الضريبة على القيمة المضافة (TVA)، حيث أن فرض مثل هذه الضريبة يترتب عليه توفير إيرادات ضريبية كبيرة، على نحو لا ينطو وظهور إنحرافات إقتصادية حادة، بالإضافة إلى توفير الدافع أو الحافز الفردي على زيادة الإدخار والإستثمار، بإعتبارها لا تفرض على عوائد الإدخار.

وعلى الرغم من أن هذه السياسات، تصب إما في مجال تحجيم الإنفاق العام، أو في زيادة الموارد العامة، إلا أن الصندوق توقع أنه من غير المحتمل القضاء كلية على العجز، ولهذا إشتراط أن يمول ما تبقى من عجز الميزانية بموارد حقيقية، بمعنى أن تمتنع الدولة عن الإصدار النقدي والإقتراض من الجهاز المصرفي، لتجنب المزيد من الضغوط التضخمية في الإقتصاد الوطني، وأنه ولكي تسد الدولة عجزها، يتعين عليها النزول إلى السوق النقدي والمالي، بأوعيته الإدخارية المختلفة للإقتراض منه.

ثانيا: السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات "سياسة تخفيض قيمة العملة".

إن الأهمية التي تكتسبها عملية التصحيح وآلياتها، تكمن أساسا في إختيار السياسات الإقتصادية الواجب إتباعها، لتحقيق التعديل المطلوب بصفة منظمة ومتناسقة، في إطار الوضع الإقتصادي الراهن، المتجه إلى السوق والمرتكز على سياسات نقدية خاصة، ولهذا يقترح - إن لم نقل يفرض - خبراء صندوق النقد الدولي على البلدان النامية المعنية بمعالجة الإختلال في موازين مدفوعاتها، عن طريق تعديل أسعار الصرف، وهذا اعتمادا على عملية تخفيض سعر العملة، التي تعتبر أهم وسيلة في نظرهم لإعادة توازن ميزان المدفوعات.

ومن أجل التعرف أكثر على آلية تخفيض قيمة العملة، نتناول تباعا النقاط الآتي ذكرها:

1. تعريف سياسة تخفيض قيمة العملة والإطار النظري لها:

يعني تخفيض سعر صرف العملة الوطنية زيادة عدد وحدات النقد الوطني التي تعادل وحدة واحدة من النقد الأجنبي، أو إنخفاض عدد وحدات النقد الأجنبي التي تعادل وحدة واحدة من النقد الوطني¹، فتخفيض قيمة العملة يعني تخفيض قيمة النقد الوطني الذي يحدث دون تدخل من قبل السلطات النقدية، بل بشكل عرضي عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب في السوق²، أما تخفيض قيمة النقد فهي عملية مقصودة وليست حركة عفوية، حيث تعبر عن عملية تتم من طرف السلطات المسؤولة، تحت ضغط ظروف معينة بغية تحقيق أهداف معينة.

2. أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة:

إن مطالبة صندوق النقد الدولي بتخفيض قيمة النقد الوطني بالنسبة للعملة الأجنبية، تستند من وجهة نظره إلى أن هذا الإجراء يرفع من تكلفة الإستيراد فينخفض حجمه، ويجعل صادرات البلد المعني أرخص في نظر الأجانب، فيقبلون على شراءها، وهكذا تتحقق عدة أهداف هي:

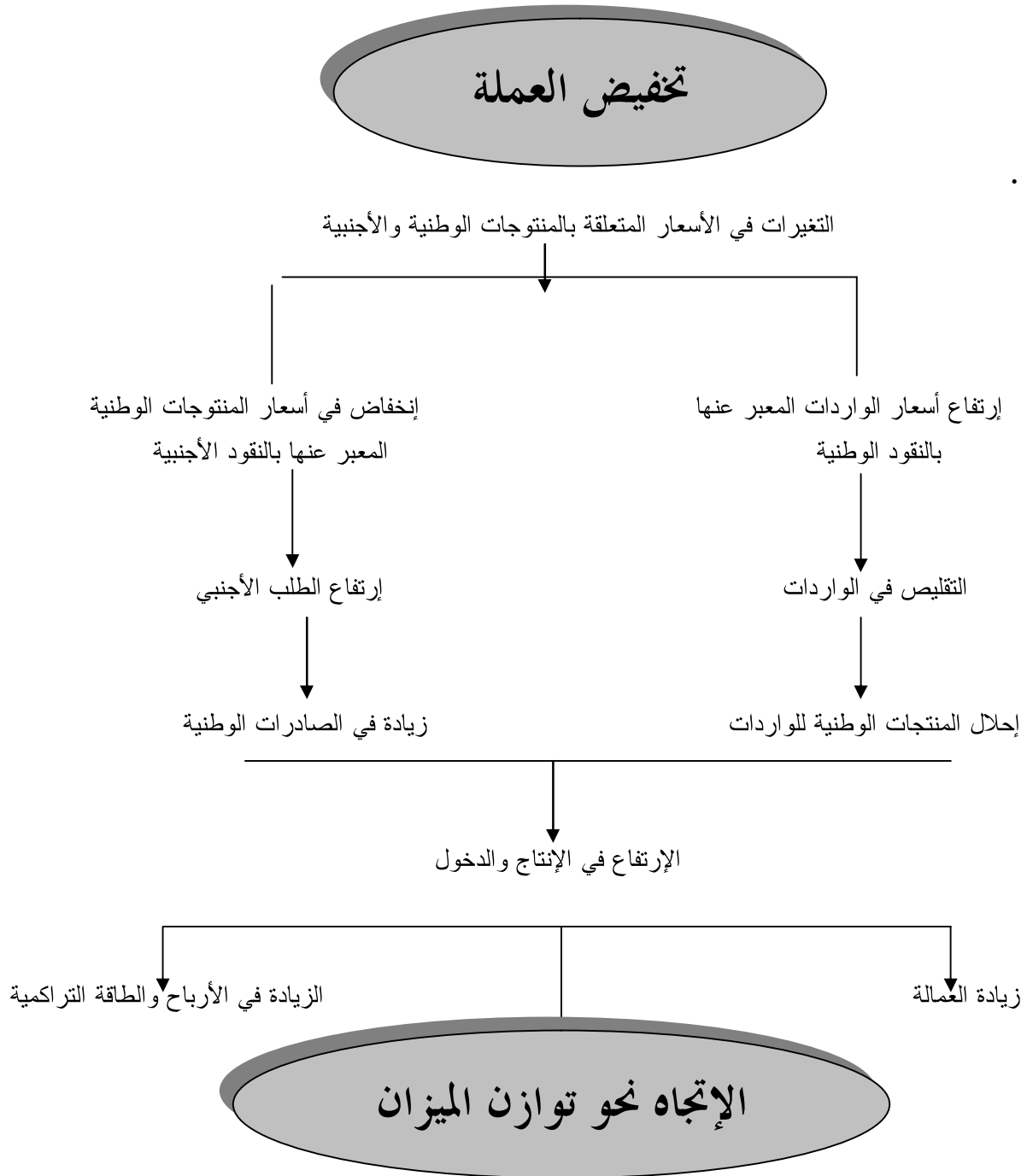
- توجيه هيكل الإنتاج نحو الخارج بإنتاج سلع تصديرية؛
- الحصول على نقد أجنبي يمكن من الوفاء بمستحقات الدين الخارجي؛
- تخفيض عجز ميزان المدفوعات الجارية، وهو الهدف الأساسي بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات، حيث أن تخفيض سعر العملة نظريا يؤدي إلى زيادة الصادرات، نتيجة لزيادة الطاقات الإنتاجية وإستخدام الطاقات العاطلة، أو تحويل الموارد الإنتاجية من قطاعات بدائل الواردات والسلع غير القابلة للتبادل إلى قطاعات السلع التصديرية، وبعدها تميل الطاقات إلى الزيادة نتيجة الزيادة في رصيد رأس المال المتدفق والمترتب عن تطبيق هذه السياسة، أو نتيجة دخول إدخار وطني وكذا تحسين الكفاءة في الإستثمار الوطني؛
- زيادة القدرة التنافسية للسلع الوطنية في السوق الخارجي، وذلك عن طريق تخفيض التكاليف والأسعار المحلية بالنسبة للتكاليف والأسعار السائدة في الخارج، مما يزيد من ربحية إنتاج السلع القابلة للتصدير؛
- السعي إلى زيادة النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

¹ رسلان خضور، "منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والواردات وإعادة توزيع الدخل"، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 21، 2000، ص.95.

² بوعتروس عبد الحق، "الآثار الإقتصادية والإجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في البلاد العربية - حالة الجزائر - مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 12، 1998، ص.73.

- تيسير التوسع السريع للصادرات وزيادة التدفقات المالية الأجنبية بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي، وكذا تشجيع الإستثمار الأجنبي في الداخل أي في البلاد المخفضة لقيمة نقدها. ومن أجل تدعيم النقاط السابقة، نتناول فيما يلي شكلا بيانيا يمثّل تداعيات تخفيض العملة على إقتصاديات الدول النامية:

الشكل رقم (7): السلسلة المنطقية لتخفيض سعر العملة.



المصدر: مبارك بوعشة، "السياسة النقدية وآثار تخفيض قيمة العملة الوطنية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 12، 1999، ص.86.

3. شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة:

- إذا ركزنا على تحقيق الهدف الأساسي لهذا الإجراء، نلاحظ أن الإفتراضات الضرورية لزيادة الصادرات وإنخفاض الواردات هي:
- تمتع الإقتصاد المحلي بمرونة كبيرة في الإنتاج وفي إنتقال عوامل الإنتاج من السلع غير الداخلة في التجارة الدولية إلى السلع التي تدخل فيها؛
 - أن يكون الطلب على الواردات حساسا لأسعارها، أي عالي المرونة بحيث تنخفض الواردات إنخفاضاً محسوساً مع ارتفاع أسعارها؛
 - تمتع الصادرات بمرونة سعرية مرتفعة، وألا توجد عوائق تعرقل تحول الإرتفاع المحتمل في الصادرات إلى إرتفاع فعلي؛
 - يجب أن تتمتع الأسعار المحلية للبلد والمعنية بالتخفيض بقدر كاف من الإستقرار، أي يجب ألا ترتفع الأسعار في البلد المخفض لقيمة نقده، وإلا زالت آثار العملية، كما يجب في المقابل كذلك ألا تنخفض الأسعار في البلدان الخارجية، وإلا زالت أيضاً عملية التخفيض؛
 - يجب ألا يقابل إجراء التخفيض بإجراءات مماثلة، إذ لو أقدمت البلدان الخارجية على هذا الإجراء، فمعنى ذلك رجوعنا إلى نفس النسبة التي كانت سائدة في سوق الصرف قبل عملية التخفيض؛
 - عدم إتخاذ إجراءات وقائية ضد الدول المصدرة للمنتجات والسلع المستفيدة من الآثار الإيجابية للتخفيض.

ثالثاً: السياسة النقدية.

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير، التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم والنشاط الإقتصادي، لتحقيق أهداف إقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة"¹.

ويقصد بالسلطة النقدية هنا البنك المركزي في أي دولة، حيث تبنى السياسة النقدية على التأثير في المعروض النقدي، لأن فائض الطلب المسبب للتضخم، يناظره إفراطاً حاداً في السيولة المحلية، وهنا يحث الصندوق البنوك المركزية للبلدان النامية التي تكون قيد تنفيذ برنامج للتصحيح الهيكلي، وبالأخص برنامج التثبيت، ببيع الأوراق المالية الحكومية للبنوك والأفراد، وبذلك تزداد ديون البنوك التجارية لدى البنك المركزي ويقل رصيدها لديه، مما يقلل من خلق النقود ويخفض عرضها، وعليه يميل مستوى الأسعار إلى الإنخفاض، أما إذا استخدمت نسبة الإحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من هذه النسبة برفع سعر الخصم، ويترتب على ذلك إنخفاض كمية النقود وبالتالي

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص.284.

إنخفاض عرضها، مما يؤدي إلى هبوط المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم، ومن ثم يمكن المحافظة على إستقراره، بما يتناسب وتحقيق معدل زيادة عرض النقود أو كما يطلق عليه المعروض النقدي.

وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية تجاه التضخم، هو الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي الحد من إنفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات، ويلاحظ أنه في نفس الوقت الذي يتم فيه تخفيض عرض النقود، بتقليل كميتها من خلال تقييد الإئتمان كما يتم أيضا رفع سعر الفائدة وهو ما يؤدي إلى خفض معدل التضخم النقدي في الغالب*.

المطلب الثاني: برنامج التكيف الهيكلي.

هناك ثلاث محاور أساسية يتضمنها برنامج التكيف الهيكلي وهي:¹

أولا: تحرير الأسعار.

تعطي برامج التكيف الهيكلي أهمية كبرى لمسألة تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب، فتدخل الدولة -حسب المؤسسات المالية الدولية- في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية، ويكبح الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية، والتخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل، وهي في هذا الصدد تقف - أي المؤسسات المالية الدولية- ضد سياسة الحد الأدنى للأجور، الدعم السلعي، دعم مستلزمات الإنتاج والقروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة.

وتعتقد المؤسسات المالية الدولية أن تحرير الأسعار في القطاع الزراعي بما في ذلك تحرير أسعار الأراضي، من شأنه أن يرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية.

ثانيا: نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.

كانت الكتابات حول الخصخصة تشير إلى أكثر من معنى أو دلالة لها، فقد قيل أنها تعني الكفاءة في إدارة وتشغيل المشروعات العامة والإعتماد على آليات السوق، والتخلص من الإحتكار الحكومي والمركزية والبيروقراطية، وهنا ينصرف معنى الخصخصة إلى إدارة هذه المشروعات، طبقا لعقود إدارة من قبل القطاع الخاص، على أن تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات (كالفنادق مثلا).

* لأنه قد يحدث أن يكون أثر التغيير في كمية النقود على سعر الفائدة ضعيفا، وبالتالي لا يتأثر سعر الفائدة بالنقص في كمية النقود (نظرية تفضيل السيولة)، وحتى مع افتراض ارتفاع سعر الفائدة، فإن مستوى الإستثمار قد ينخفض، لأن توقعات رجال الأعمال قد تكون مشحونة بالتفاؤل، لوجود مزيد من الطلب والأرباح التي تغطي ارتفاع تكلفة الإستثمار.

أمينير الحمش، "الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي"، من موقع شبكة الأنترنت:

- <http://www.mafhoum.com> (21:30, 20/03/2007).

وقيل أيضا أنها قد تعني تأجير وحدات الإنتاج التي يملكها القطاع الخاص، وذلك من خلال عقود خاصة وتحفظ الدولة بملكيته لهذه الوحدات، على أن يتم تقاسم الربح بين المستأجر والحكومة، كما أعتبرت أنها قد تشمل التصفية أو الغلق وبيع أصول المشروع، إذا كان فاشلا وليس هناك أمل في إصلاحه، وقيل أيضا أن الخوصصة تعني السماح للقطاع الخاص - محليا كان أو أجنبيا - بالمساهمة في المشروعات المشتركة، كما أنها تعني السماح للقطاع الخاص بتنفيذ الخدمات العامة (كالصحة، التعليم، المرافق العامة...) وذلك من خلال عقود تبرمها الحكومة مع القطاع الخاص، لتولي تنفيذ هذه الخدمات، كما قيل أيضا أن الخوصصة تعني التحول إلى الملكية الخاصة، وذلك ببيع المشروعات بكاملها إلى القطاع الخاص (سيتم التفصيل في الموضوع في الفصل السابع).

ثالثا: حرية التجارة والتحول نحو التصدير.

تعد مسألة تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية، من الأمور الهامة التي تدخل ضمن شروط برامج التكيف الهيكلي، فالرقابة على التجارة الخارجية وبالذات تجارة الواردات - من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية - من شأنها أن تعوق المنافسة وزيادة الإنتاجية والتعرف على التكنولوجيا الحديثة، كما أنها تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية وإلى تشويه هيكل الأسعار المحلية وتخصيص الموارد.

وتعارض الهيئات المالية الدولية مسألة حماية الصناعات المحلية، حيث تعتقد أن البلاد المتفتحة على العالم الخارجي، أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية، وأن وجود سياسة تجارية متفتحة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدلات النمو والتوسع الصناعي، كما أن الأداء الإقتصادي لتلك البلاد سيكون أفضل، حينما تنخفض الرسوم الجمركية على الواردات والتخلي نهائيا عن مبدأ حماية الصناعات المحلية (لإتاحة الفرصة لآليات المنافسة للعمل)، حتى ولو أدى هذا إلى وأد الصناعة المحلية، وزيادة الطاقات العاطلة ومعدلات البطالة.

وتهاجم الهيئات المالية الدولية سياسات التصنيع القائمة على بدائل الواردات، وترى أن الأفضل لتلك البلاد أن تحول هيكل إنتاجها نحو التصدير، وفي هذا الخصوص تنفرع عن حرية التجارة والتحول نحو التصدير مجموعة من السياسات الهامة مثل:

- تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية؛
- إحلال الرسوم الجمركية مكان القيود الكمية؛
- خفض الرسوم على الواردات؛
- التخلي عن حماية الصناعات المحلية.

المبحث الثالث: آثار التصحيح الهيكلي على إقتصاديات الدول النامية.

يعترف خبراء الصندوق والبنك الدوليين، بأن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي لهذه المؤسسات الدولية ذات آثار عديدة، ولكنهم يعتبرون أن التأخر في تقبل هذه الآثار والتكاليف، سيجعلها أكثر عبئاً في المستقبل إذا أجل البلد تنفيذ هذه البرامج، فهذه الآثار السلبية واقعة لا محالة، وهي الثمن الذي يتعين دفعه من أجل تحقيق التوازنات الإقتصادية والقضاء على الإختلالات الهيكلية، لذلك فإن تحملها سوف يساعد الإقتصاد النامي على إستعادة عافيته وصحته، على نحو يعمل على زيادة الإنتاج وتوليد الدخل وتوفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر، أو على الأقل تخفيف حدته وتحسين الظروف والأوضاع الإجتماعية، و هو ما سيتم تناوله من خلال الدراسة التالية:

المطلب الأول: الآثار الإقتصادية لبرامج التصحيح الهيكلي.

أظهرت النتائج وفي تجارب عديدة أن عملية التصحيح لا تكاد تخلو من التكاليف الإقتصادية، التي يمكن حصرها فيما يلي:¹

أولاً: التضخم والتضخم.

تتطلق البرامج التصحيحية من ضرورة القضاء على التضخم، الذي كثيراً ما سبب إختلالاتا في إقتصاديات الدول النامية، غير أن هذه البرامج تحتوي على تناقض فيما يخص هذه المسألة، ففي حين كان ينتظر منها فعلا السيطرة على التضخم، إلا أنها جراء ما تمليه من سياسات، تجعل معدلات التضخم ترتفع، "فقد وصل معدل التضخم في بلغاريا مثلا سنة 1991 نسبة 325%".

كما نجد أن الإجراءات المقترحة تساهم في رفع الأسعار، الذي يبرر على أنه كلفة سياسة التصحيح، جراء إلغاء الدعم على المنتجات الأساسية وزيادة الأسعار لدى القطاع العام، ليضيفا آثارهما للآثار المترتبة على تخفيض سعر الصرف على أسعار الواردات، وبذلك تكون هذه البرامج قد أخطأت في تشخيص مشكلة التضخم في هذه البلدان، فجانبا كبيرا منه سببه عوامل هيكلية (مثل بطء النمو في القطاع المنتج للسلع الغذائية، الإختلال القائم بين الزراعة والصناعة ... إلخ)، مما يصعب في الأجل القصيرة أو المتوسطة معالجتها.

¹ ليريتو ماري فرانس، صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة: هشام متولي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1993، ص.215.

كما أن هناك إغفالا شبه تام من قبل المؤسسات المالية الدولية، لتأثير العوامل الخارجية في ارتفاع التضخم (التضخم المستورد)، مثل ارتفاع أسعار النفط، زيادة أسعار الواردات، ارتفاع كلفة الاقتراض الخارجي، تدهور طاقة الدولة على الإستيراد نتيجة لزيادة عبء الديون وتقلبات أسعار الصرف... إلخ.

ثانيا: التصحيح والركود الإقتصادي.

الهدف من تخفيض الإمتصاص هو إعادة التوازن لميزان مدفوعات الدولة، غير أن الضغط على مكوناته (الإستثمار، الإستهلاك والإنفاق الحكومي)، وإن كان مغزاه ترشيد إستخدام الموارد لديها، إلا أن الترابط والتناسق بين هذه المكونات إقتصاديا، يجعل من الضغط عليها دافعا لتراجع الدخل لمستويات دنيا وكحالة مقبولة أن يستقر، ويؤكد التفكير الكلاسيكي الموجه إلى العالم الفقير، أن درجة مسموحة من الركود والبطالة هي "ثمن مؤقت"، يتعين دفعه لقاء إفساح الطريق أمام تحقيق التوازنات الإقتصادية، تمهيدا لرفع مستوى الإنتاج، التشغيل والتصدير، غير أن النظرة النقدية، وبالإضافة إلى حصيلة ممارسات تجارب التكيف في البلدان المدينة حتى ذات السجل الأعلى نسبيا في مضمار النمو، كالأرجنتين والبرازيل، تؤكد أن الركود والبطالة ليستا ظاهرتين عارضتين بشكل مؤقت، ولكنهما يشكلان جزءا لا يتجزأ من بنية "إقتصاديات التكيف" ذات الطابع الكسادى لأسباب متعددة¹.

وفي مقدمة تلك الأسباب، أن "التكيف" يركز على أولوية التوازنات ذات الطابع النقدي، سواء على الصعيد الداخلي (توازن الميزانية العامة) أو الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)، بما يعطي الأولوية لخفض العجز في الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات، وتقليل حجم الديون والمستحقات من النقد الأجنبي.

فطريقة معالجة عجز الميزانية بتخفيض الإنفاق، خاصة إذا تعلق الأمر بالإستثماري منه، الذي يشكل نسبة كبيرة في الدول النامية*، قد يعرض المؤسسات إلى أزمة مالية خانقة، وما يزيد الوضع صعوبة إيقاف الإعانات عليها ورفع أسعار الفائدة وتخفيض قيمة العملة، مما يرفع بالتالي من كلفة الإستثمار وبالتالي تحجيمه، كما يؤثر سلبا على التشغيل ويرفع من معدلات البطالة.

* فمثلا في بعض دول أمريكا اللاتينية، والتي أعتبرت تجربة الصندوق فيها فاشلة (الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، كوستاريكا، المكسيك، البيرو وفنزويلا) إستطاعت أن تصل إلى تخفيض نسبي للعجز المالي، لكن على حساب العديد من الإختلالات المالية والإقتصادية الداخلية، إلا أن ذلك لم يمنع من أن يعرف العجز الموحد للقطاع العام في بعض منها ارتفاعا، ففي المكسيك وبعدم كان (-15.5%) عام 1982 وصل نهاية تطبيق البرنامج إلى (-15.9%)، كما شهدت معدلات عجز الحكومة المركزية في البرازيل تزايدا ملحوظا سنة 1987 بوصولها إلى نسبة (-12.8%) بعدما كانت في حدود (-2.5%) عام 1982.

¹ عيسى محمد عبد الشفيق، الأبعاد الإجتماعية للتكيف الهيكلي والخصوصية في مصر، ندوة الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص.277.

ويضاف إلى ذلك، أن عملية خصصة المشروعات المملوكة للدولة، تواجهها في العديد من المرات طائفة من الصعوبات الإقتصادية، المالية والقانونية، بما ينعكس على النتائج المتوخاة منها، ففي دراسة أجريت في 55 دولة نامية - أغلبها من أمريكا اللاتينية- خلال الفترة (1980-1990) تم خصصة 1300 مؤسسة عمومية - أغلبها مؤسسات صغيرة أو متوسطة الحجم- و قد كان العائد منها قلما يتعدى 5% من الإنتاج الداخلي الإجمالي¹.

ضف إلى ذلك، أن الخوف الأكبر يكمن في أن تكون الخصصة قد سمحت بإنتقال الإحتكار من القطاع العام إلى القطاع الخاص²، وما يزيد الوضع سوءا الآثار التي تخلفها على الطبقات الإجتماعية - العمال- جراء فقدان عدد كبير منهم لمناصب شغلهم وبالأخص عديمي المؤهلات العلمية، إلى جانب أن القطاع الخاص الذي تركز عليه برامج التصحيح الهيكلي، يتم دعمه لكي يؤدي دورا أكبر في مجال الإنتاج، فليس من المتوقع أن يقوم في المدى القصير على الأقل بالزيادة في التشغيل، نظرا لتراجع الطلب الكلي على السلع والخدمات، نتيجة الموجة التشفية التي تحدثها برامج التصحيح الهيكلي، وإنعكاس ذلك على إنخفاض الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع، بما يحد من قيامه بأي إستثمارات كبيرة، يمكن أن يكون لها إنعكاسا ملموسا على زيادة التشغيل، ولذلك فإن النتائج المباشرة لتطبيق هذه البرامج هي زيادة البطالة مع إنخفاض في الإنتاج³.

كذلك فإن فرض ضرائب غير مباشرة جديدة وتوسيع وعاءها، سيكون له أثارا على الدخل الحقيقية للأفراد، وهو ما يؤدي إلى تخفيض القدرة الشرائية، الذي ينعكس سلبا على إستهلاك السلع غير الضرورية وحتى الضرورية في حالات أخرى، كما أن فتح المجال للإستثمارات الأجنبية، وبالرغم من فوائدها، إلا أننا نجد أن المؤسسات المحلية غير قادرة على منافسة الشركات المتعددة الجنسية، نتيجة ضعف هيكلها الداخلية⁴.

أما فيما يخص المديونية الخارجية، فإن من شأن تخفيض العملة زيادة عبئها، وبالتالي قيمة خدماتها، وبذلك وعود التخلص منها في آجال محددة، أصبحت والإجراءات التي تملئها هيئات "بريتون وودز" مشكلة معمرة يطول أمد سدادها، وإلا فما هو تفسير تحويل الديون إلى إستثمارات في تلك الدول (Dept Equity Swaps)؟

¹ العباس بلقاسم، "سياسات تدعيم دور القطاع الخاص"، ندوة الإصلاحات الإقتصادية والمالية، الجمهورية اليمنية، 2000، ص.114.

² Jaquemot pierre, Raffinot marc, **la Nouvelle politique économique en Afrique**, EDICEF, Paris, 1993, p.41.

³ جاري فاتح، الإصلاحات الإقتصادية وآثارها على التجارة الخارجية الجزائرية (1989-2000)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص.17.

⁴ Benissad Hocine, **L'Ajustement Structurel**, l'expérience du Maghreb, OPU, Algérie, 1996, P.49.

ألا يعني ذلك بشكل أو بآخر، أن الدول الدائنة لا تريد حقيقة الحصول على كامل حقوقها، فهي تحبذ أن تتحصل على الخدمات فقط، ولنا أن نتصور أثر ذلك على إقتصاديات تلك الدول، دون أن ننس ما صاحب تخفيض العملة من جهة، ورفع أسعار الفائدة من جهة ثانية، من خطورة تمثلت في تهريب رؤوس الأموال للخارج.

وقد أظهر تحرير التجارة الخارجية عدم فعاليته، ففي دراسة قامت بها منظمة الإنكتاد (UNCTAD) على بعض دول أمريكا اللاتينية، أثبتت فيها أن إنتهاج تلك السياسات كلف عجزا في الموازنة العامة، قدرت نسبته بنحو 40% في المتوسط من إجمالي العجز المالي المحقق في الفترة (1981-1987)، نتيجة إنخفاض الموارد الضريبية الناتج عن قطاع التجارة¹.

أما فيما يخص تخفيض العملة، فقد توصل رمزي زكي في دراسة قام بها، حول مدى فعالية تخفيض العملة على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات في الدول العربية المدينة، إلى أن سعر الصرف قد يكون فعالا، بتوفر شروط غالبا ما لا نجدها في إقتصاديات الدول النامية، مما يحد من فعالية هذا الإجراء، وقد خرج بالتالي بنتيجتين هما:²

- إن البلدان التي طبقت هذه السياسة، وفي ضوء الضغط الذي مارسه عليها صندوق النقد الدولي، لم تحقق أي نتائج في هذا المجال، كما أن الزيادة التي حدثت في صادرات بعض هذه البلدان، لم يكن لها أي علاقة إطلاقا بالتخفيض في قيمة عملاتها؛
- لا يمكن بأي حال من الأحوال تخفيض الواردات نظرا لتركيبها السلعية (مواد أولية، مواد للتصنيع، مواد واسعة الإستهلاك... إلخ).

ويضاف إلى ما سبق، أن أغلبية صادرات الدول النامية هي صادرات تقليدية، تعتمد بالدرجة الأولى على منتجات ذات أسعار محددة مباشرة من طرف منظمة الدول المصدرة للبترول، أو من طرف الأسواق الدولية، التي لا يمكن للتخفيض أن يؤثر عليها، مما يجعلها غير مرنة بسبب عدم تنوعها، إذ أظهرت الإحصائيات في هذا المجال، أنه وإلى جانب إنخفاض نصيب الدول النامية من التجارة الدولية، فإن اعتماد هيكل صادراتها على المنتجات الأولية أدى - في ظل تدهور أسعارها، فضلا عن ارتفاع أسعار الواردات في الأسواق العالمية- إلى إنكماش حصيلة تلك الصادرات، وتدهور معدلات تغطيتها للواردات، ومن ثم تزايد حدة عجز الميزان التجاري، وبالتالي التأثير سلبا على معدلات النمو.

¹ سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.149.

² فاتح جاري، "عرض وتقييم نتائج الجيل الأول من الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في الدول النامية، 4-5 ديسمبر 2006، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

بقي أن نشير أن النتائج التي ذكرناها، لا تعن بالضرورة أن برامج التصحيح الهيكلي، لم تؤت أكلها، فقد إستجابت العديد من دول آسيا وأمريكا اللاتينية (الشيلي مثلا) لسياسات التصحيح، وسجلت بذلك منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، معدلات نمو سريعة، جراء المساهمة الفعالة التي أداها القطاع الخاص ونمو الإستثمارات، كما كان لنمو الصادرات دورا فعالا في ذلك.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والسياسية والثقافية لبرامج التصحيح الهيكلي.

اجتماعيا، وبإعتراف من المدير السابق لصندوق النقد الدولي "ميشال كامدسيوس" بقوله " التصحيح الهيكلي ترافقه إجراءات، غالبا ما تكون عقابية، وهي ضرورية لتحرير الإقتصاد من الرقابة المتعددة"، وهي بذلك تمثل عقبة حقيقية أمام الإصلاحات، فإرتفاع معدلات التضخم، تدهور القدرة الشرائية، التوزيع غير العادل للدخل والثروة وإنعكاسات عملية الخصخصة...إلخ، كلها إجراءات تزيد من صعوبة الوضع، الأمر الذي يؤدي إلى تفشي الأمراض والجهل.

ولا ينكر بعض خبراء الصندوق ضمن نفس المجال، أن من يتحمل النتائج السلبية، والأثر الضار لتطبيق وصفة الصندوق هم الفقراء، حيث يزداد الفقراء فقرا وتزداد ثروة الأغنياء¹.

ومن أجل تقليل العبء على الفئات المتضررة، إشتملت برامج الإصلاح على تدابير لردع أو على الأقل تخفيف الضرر على هذه الفئات، حيث تضمنت هذه التدابير شبكات للحماية الاجتماعية مثل الأردن، تونس والجزائر...إلخ، كما عوّض صندوق النقد الدولي آلية التسهيل التمويلي الهيكلي المعزز بآلية تمويلية جديدة أطلق عليها تسهيلات تقليص الفقر ودعم النمو (F.R.P.C)، وهذا إيذانا منه بأن الفقر أصبح يهدد الكثير من الإقتصاديات، أو بالأحرى أصبح يسبب إحراجا له في الدول التي تطبق برامجها.

أما من الناحية السياسية والثقافية، فقد عرفت الدول المعنية بالإصلاحات عدة هزات، تمثلت أخطرها في المظاهرات والإعتصامات وفي حالات عديدة المواجهات، وجراء هذه الأحداث، تجد السلطات نفسها بين ضغطين، إما الإنصياع لإرادة الشعب، كما حدث في المغرب في ربيع 1981، مما إستدعى الأمر إلغاء البرنامج، أو أنها تواصل خذولها وغرس كرامتها في التراب بالإنصياع إلى أوامر تلك الهيئات المالية.

¹ Benissad Hocine, op.cit, P.49.

وقد أكدت مجموعة الأربع والعشرين هذه الحقيقة متهمة صندوق النقد والبنك الدوليين بتدخلهما في الشؤون العسكرية، وربط المساعدات التنموية بإتخاذ إجراءات لخفض الإنفاق العسكري، زيادة على ذلك، أن هذه الدول أصبحت تابعة سياسيا للدول العظمى بإتباع قرارات ومواقف هذه الأخيرة.

ولا تكتم هذه البرامج بكل ذلك، بل تسعى جاهدة لفرض ثقافتها وحضارتها لتحاول طمس معالم شعوب العالم التي لم تنطو تحت لوائها، لكن إحساس هذه الشعوب بأن ما تراه من تأثير ثقافي وحضاري في مجتمعاتها غريب عنها، جعل سياسات التصحيح تسعى لتكييف برامجها وثقافات هذه الدول وليس العكس من ذلك، وتعتمد في ذلك على وسيلة التلبيس والترويض الثقافي مع هاته الفئات أحيانا، وأحيانا أخرى، التهميش والإقصاء والتشويه، وكل ذلك من أجل تسهيل إعادة الهيكلة التي تستدعيها الخصوصية الغربية وتوظيفها، وبذلك فهي -البرامج ومن ورائها الدول الغربية- تحاول أن تفرض غزوها الثقافي، لا بلغة السلاح، لكنها تنطلق من غرس تلك الحضارة والثقافة في الأوساط الشعبية، وقد ساعدها في ذلك عقلية أن "الضعيف مولع بتقليد القوي" حسب رأي ابن خلدون¹.

¹ جاري فاتح، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على التجارة الخارجية الجزائرية، مرجع سابق، ص.49.

خاتمة الفصل:

نخلص مما تقدم ذكره في هذا الفصل، أن السياسات والإجراءات المقترحة بواسطة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، لعلاج الإختلالات والمشاكل الاقتصادية في الدول النامية، لا يمكن التسليم بصحتها كلية، وذلك لكونها تبنى على أخطاء في تشخيص هذه الإختلالات والمشاكل، حيث تعتبرها مجرد إختلالات نقدية نجمت أساسا عن الإصدار النقدي المبالغ فيه، وأنه يتعين لعلاج هذه المشاكل بصورة صحيحة، التعرف أولا على طبيعتها، وإدراك أنها إختلالات هيكلية، نجمت أساسا عن الخلل والضعف في الجهاز الإنتاجي لمعظم الدول النامية، الأمر الذي يتعين معه التعرف على أوجه القصور والخلل ومعالجتها في الجهاز الإنتاجي بتدبير الموارد الضرورية له، وتحويل الطاقات والقوى العاطلة في هذه الأجهزة إلى القطاعات الأكثر إحتياجا لها، بعد إعادة تأهيل أو تدريب هذه القوى والطاقات على القطاعات الجديدة.

أما عن السياسات المقترحة بواسطة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في هذا المجال، كتنقيح حجم الائتمان الكلي، رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وضع سقف لحجم الائتمان، وذلك لعلاج التضخم أو رفع أسعار السلع والمنتجات المحلية والإنهاء التدريجي للدعم، أملا في علاج مشاكل الموازنة العامة للدولة أو تخفيض القيمة الخارجية لسعر الصرف للعملة الوطنية لعلاج مشاكل موازين المدفوعات، فلن يترتب عليها شيئا مما يزعمه البنك أو صندوق النقد الدوليين، بل أن هذه السياسات والإجراءات المقترحة، من الممكن أن تؤد عند تطبيقها إلى زيادة حدة المشاكل والإختلالات الاقتصادية عما هي عليه، وذلك فضلا عما تتضمنه من إخلال بإعتبارات العدالة الإجتماعية، وإهدار لإعتبارات التوازن الإجتماعي، وهذا لأنها تلقي تبعه تحقيق التوازن الداخلي والخارجي بالكامل على كاهل من لا يقدر على تحملها من الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل -التي تمثل الأغلبية العظمى في معظم الدول النامية- الأمر الذي يتضمن في حد ذاته، تهديدا لإعتبارات الإستقرار السياسي والإجتماعي داخل معظم هذه الدول.

الفصل السابع:

تحليل محاور السياسات المالية المقترحة لعلاج العجز
المالي في الدول النامية.

مقدمة الفصل:

تتبع السياسات المالية مكانة مهمة بين سائر السياسات الاقتصادية الأخرى التي تشملها برامج التصحيح الاقتصادي ، حيث تتضافر مجموعة من العوامل في إبراز أهمية تلك السياسات ومكانتها، من أهمها:¹

1. وجود علاقة إرتباط وتأثير متبادل بين الإختلالات المالية الداخلية (عجز الموازنة العامة) والإختلالات الخارجية المتمثلة في عجز ميزان المدفوعات، إذ أن عدم التوازن المالي الداخلي، يعد من أهم المقومات الرئيسية لظهور عدم التوازن الخارجي.
 2. إن الدول النامية تتصف بعدة خصائص إقتصادية، تحد من فاعلية إستخدام السياسات الإقتصادية الأخرى، في إحداث التأثير المستهدف في المتغيرات المحددة لعملية التنمية الإقتصادية، حيث أظهر الفصل السادس، مدى ضعف تأثير سياسة تخفيض سعر الصرف على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، نتيجة لتعذر الشروط الإقتصادية والهيكلية اللازمة لنجاح هذه السياسة في التأثير الإيجابي على الميزان التجاري، فضلا عن إنخفاض فاعلية بعض أدوات السياسة النقدية في تعبئة المدخرات المحلية وزيادتها، لتواكب متطلبات تمويل برامج الإستثمارات المستهدفة في الدول النامية، وهو ما يرجع إلى تدهور الأسواق النقدية والمالية في تلك الدول.
 3. إن الآثار الإقتصادية والإجتماعية لأدوات السياسة المالية، يمتد نطاقها ليشمل التأثير في كل من جانبي العرض والطلب الكلي، ففي جانب العرض، تسهم تلك الأدوات في إتمام عملية التعديل الهيكلي في القطاعات الإقتصادية الرئيسية، سواء تم ذلك بأسلوب مباشر، عن طريق عمليات الموازنة العامة للدولة مثل برامج الإنفاق العام الإستثماري في مشروعات البنية الأساسية، أو بأسلوب غير مباشر، من خلال تأثيرها في الحوافز الموجهة لتعزيز الإستثمار في القطاع الخاص مثل الحوافز الضريبية المقررة في إطار الإصلاح الضريبي.
- أما في جانب الطلب الكلي ، فتعمل السياسة المالية على التأثير في مستوى الطلب ومعدلات نموه، من خلال إستخدام أدوات السياسة الضريبية والإنفاقية، التي من شأنها تحقيق التوافق بين معدلات نمو كل من الطلب والعرض الكلي.

¹ سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص ص 87. 91.

وبالنظر لأهمية السياسة المالية -في إطار تفاعلها مع السياسات الإقتصادية الأخرى- لعلاج العجز المالي في الدول النامية، سنتناول من خلال هذا الفصل تحليلاً لدور هذه السياسة وأدواتها المختلفة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: سياسات الإصلاح الضريبي ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية.

المبحث الثاني: سياسات الخصخصة ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية.
المبحث الثالث: سياسات ترشيد جانب النفقات العامة ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية.

المبحث الأول: سياسات الإصلاح الضريبي ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية¹.

تعد سياسات الإصلاح الضريبي، من أهم محاور السياسات المالية الموجهة لعلاج مشكلة العجز المالي في الدول النامية، ويعزى ذلك إلى تعدد أوجه القصور التي تتسم بها النظم الضريبية وهياكلها القائمة في أغلب الدول النامية، الأمر الذي يتمخض عنه ضآلة الجهد الضريبي، وإنخفاض الطاقة الضريبية الفعلية عن الطاقة الضريبية الممكنة أو المحتملة*، ومن ثم، يعد تحويل الطاقة الضريبية الفعلية إلى الطاقة الممكنة، بمثابة الهدف الإستراتيجي لسياسات الإصلاح الضريبي، المقترحة لعلاج الإختلالات المالية عامة، وعجز الموازنة العامة بصفة خاصة.

وفي هذا الصدد، يشير خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين، إلى ضرورة قياس التفاوت بين معدلات الإقتطاع الضريبي الفعلي ومعدلاته المستهدفة، وذلك بقياس نسبة الحصيلة الضريبية الفعلية إلى الحصيلة الضريبية الممكنة كما يلي:²

- فإذا كان ناتج تلك النسبة أكبر من الواحد الصحيح، بمعنى أن:

الضرائب المتحققة / الضرائب الممكنة < الواحد الصحيح.

فإن ذلك يعكس إرتفاع الجهد الضريبي، وبالتالي فإن العجز المالي لا يرجع إلى قصور السياسة الضريبية، وإنما إلى عوامل أخرى يتعلق بعضها بجانب النفقات.

- أما إذا كان الناتج أقل من الواحد الصحيح، بمعنى:

الضرائب المتحققة / الضرائب الممكنة > الواحد الصحيح.

فإن ذلك يعني أن الجهد الضريبي في الدولة أقل مما يجب، وأن عجز الموازنة العامة يرجع إلى حد كبير إلى قصور السياسة الضريبية، وأنه من الممكن علاج العجز من خلال تلافي أوجه القصور في تلك السياسة.

- أما إذا كان الناتج يساوي الواحد الصحيح، بمعنى أن:

الضرائب المتحققة / الضرائب الممكنة = الواحد الصحيح.

فإن ذلك يعني أن الجهد الضريبي متوازن، وأن المشكلات المالية التي تواجه الدولة في مجال إيراداتها ونفقاتها العامة يمكن علاجها من خلال أدوات السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي.

* يقصد بالطاقة الضريبية الفعلية تلك الحصيلة التي يتم تحقيقها في ضوء الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وكذلك الهياكل التنظيمية السائدة في الدول المعنية، أما الطاقة الضريبية الممكنة أو المحتملة فيقصد بها حصيلة الضرائب التي يمكن تحقيقها في ظل علاج الأسباب والمعوقات التي تتمخض عنها معدلات الإقتطاع الضريبي، بما يؤدي إلى تحقيق إيرادات ضريبية تفي بمتطلبات تمويل برامج الإنفاق العام.

¹ سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص 107. 112.

² رمزي زكي، الصراع الفكري والإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، سينا للنشر، القاهرة، 1992،

ص 10.

وقد أظهرت نتائج قياس قيمة تلك النسبة - في عينة مكونة من 44 دولة نامية - إنخفاض الطاقة الضريبية الفعلية في حوالي 50% من تلك الدول، وهو ما يؤكد أهمية سياسات الإصلاح الضريبي، ودورها في تعظيم تلك الطاقة ووصولها إلى معدلات تجاوزت معدلاتها القائمة، وذلك من خلال مساهمة تلك السياسات المقترحة في إصلاح الهيكل الضريبي من جهة، وتطوير كفاءة الإدارة الضريبية من جهة أخرى.

المطلب الأول: دور السياسات المقترحة في مجال إصلاح الهيكل الضريبي.

يتلخص دور السياسات المقترحة في مجال إصلاح الهيكل الضريبي في نقاط عديدة، لعل أهمها:

1. إعداد هياكل ضريبية تتسم بتوسيع نطاق الوعاء الضريبي، وترشيد هيكل أسعار الضرائب والحد من المبالغة في درجة التصاعد الضريبي، على نحو يسهم في تدعيم حوافز العمل والإدخار والاستثمار، مما يؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية، ومن ثم رفع حدود الحصيلة الضريبية الفعلية في الأجل الطويل.

2. فرض حد أدنى من الضرائب على الأنشطة التي تحول الإعتبارات الإدارية في الدول النامية دون إحتوائها ضريبيا، مثل الأنشطة الزراعية والعقارية.

3. فيما يتعلق بالضرائب على الدخل الشخصي، هناك العديد من المشاكل التي تواجه الدول النامية في فرضها، فهي ضرائب تنزع بطبيعتها إلى الصعوبة في إدارتها، حيث تتطلب درجة عالية من الكفاءة في الإدارة الضريبية من ناحية، وإرتفاعا في درجة الوعي الضريبي من جانب الممولين من ناحية أخرى، كما أن نطاق فرض هذه الضرائب يكاد يكون مقتصرًا - في أغلب هذه الدول - على قوائم الأجور والمرتببات في القطاع العام ومشروعات القطاع الخاص الكبرى، ومن ثم تكون محدودية الحصيلة، إلى جانب أن إرتفاع أسعارها نتيجة إنكماش وعائها، مما يؤدي إلى التأثير السلبي في الحافز الخاص بالعمل والإدخار والاستثمار، وخلق الدافع إلى التهرب الضريبي، ومن ثم، فإن دور الإصلاحات الضريبية المقترحة في هذا الصدد يشمل:

- التحول من فرض ضرائب الدخل النوعية إلى الضريبة الموحدة على الدخل، مع مراعاة الإعتدال في أسعارها المقررة، والحد من تزايد درجة التصاعد الضريبي، بالإضافة إلى إلغاء الإعفاءات الضريبية التي ليس لها مبرر إقتصادي أو إجتماعي؛

- ربط شرائح الضرائب بمعدلات الأسعار السائدة، ويقصد بذلك ضرورة الأخذ بعين الإعتبار لعامل تضخم الأسعار، عند تحديد هيكل الشرائح الضريبية والمعدلات المقررة عليها.

4. إذا إنتقلنا إلى الإصلاح الضريبي في مجال ضرائب الشركات، نلاحظ أن فرض هذه الضرائب في الدول النامية، يعتبر أكثر سهولة من الناحية الإدارية مقارنة بفرض الضريبة على الدخل الشخصية، إلا أن الأسلوب المستخدم لتطبيقها يعكس تزايد عبئها على عوائد الإستثمارات، إذ

أن النظم الحالية لإهلاك حوافز الإستثمار، يترتب عليها إعفاء جزئياً فقط للإستثمار، لا يتناسب وهدف زيادة حجم الإستثمارات المنتجة على المستوى الإقتصادي الكلي، ومن ثم، تتجه الإصلاحات الضريبية في هذا المجال إلى زيادة الإعفاءات الضريبية المقررة للإهلاكات الأولية، وتطبيقها بصورة موحدة على كافة الإستثمارات والقطاعات المتماثلة، مع إستبعاد الإعفاءات التي ليس لها مبرر إقتصادي مقبول، ضف إلى ذلك، تعديل هيكل أسعار الضرائب المفروضة على أرباح الشركات، بما يجعلها تقترب من سعر الحد الأقصى للضريبة على الدخل الشخصي، والهدف من ذلك هو التقليل -إلى أدنى حد ممكن- من الأثر السلبي لوجود فجوة كبيرة بين أسعار الضرائب على أرباح الشركات وأسعار الضرائب على الدخل الشخصي، وذلك بالنسبة لتوجيه المدخرات الخاصة.

وتدعيماً لهذا الإجراء، يقترح صندوق النقد الدولي تحديد أسعار الضرائب على أرباح الشركات، بحيث يتقارب وأسعار الضرائب على أرباح رأس المال بصفة عامة، كما يوصي بإلغاء الإزدواج الضريبي على أرباح الأسهم.

5. لإصلاح هيكل الضرائب غير المباشرة، ينحصر دور السياسات المقترحة في إعطاء وزن نسبي أكبر لهذه الضرائب، على مختلف السلع والخدمات بين مكونات الهيكل الضريبي، ويؤكد خبراء صندوق النقد الدولي، أن فرض ضريبة المبيعات العامة ذات الوعاء المتسع، ومثالها الضريبة على القيمة المضافة، يجب أن يمثل عنصراً مهماً في برامج الإصلاح الضريبي في الدول النامية، حيث أن فرض مثل هذه الضريبة سوف يترتب عليه توفير إيرادات ضريبية كبيرة، على نحو لا ينطوي وظهور إنحرافات إقتصادية حادة، بالإضافة إلى توفير الدافع أو الحافز الفردي لزيادة الإيداع والإستثمار، بإعتبارها لا تفرض على عوائد المدخرات، فضلاً عن أن فرض ضريبة القيمة المضافة على الواردات، سوف يسهم في إمتصاص جانب من الإيرادات والعوائد التي تؤول إلى طبقة المستوردين، الذين ينجحون في الحصول على تراخيص إستيراد كبيرة، بما يحد من الأثر التوزيعي السلبي لتلك الضريبة.

كما تسهم الضريبة على القيمة المضافة في تحسين عملية جباية الضرائب الأخرى، من خلال خلق سجلات للمعاملات الإقتصادية والنقدية، التي يمكن التحقق من سلامة البيانات الواردة فيها، عن طريق قنوات الإنتاج والتوزيع المختلفة.

وبصفة عامة، يثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الدول النامية، مشاكل خاصة يتمثل أهمها في عدم قدرة الدولة على تطبيق تلك الضريبة على عدد كبير من الأنشطة الإقتصادية، التي تضطلع بها بعض القطاعات الإقتصادية غير الرسمية في الدولة، إلى جانب التعارض بين الرغبة في تطبيق تلك الضريبة، والسعي لإستبعاد طبقة الفقراء من نطاق الإخضاع الضريبي لها.

إلا أنه يمكن التغلب على هذه العقبة، من خلال إعفاء جزئي للمنتجات الغذائية والسلع الضرورية والأساسية من هذه الضريبة، ضف إلى ذلك، أن للتجارة الداخلية بين أقاليم الدولة الواحدة مشكلاتها الإدارية الخاصة بفرض الضريبة على القيمة المضافة، ويمكن تذليل هذه المشكلة من خلال تطبيق قواعد بديلة ومبسطة، لتوفير الإئتمان الضريبي الخاص بالتبادل التجاري الداخلي بين مختلف الأقاليم.

المطلب الثاني: دور السياسات المقترحة في مجال تطوير كفاءة الإدارة الضريبية.

يتلخص دور السياسات المقترحة في مجال تطوير كفاءة الإدارة الضريبية في النقاط التالية:¹

1. تحسين الإدارة الضريبية شرط أساسي لنجاح الإصلاح الضريبي، إذ ما زالت العيوب في الإدارة الضريبية للبلدان النامية، تعرقل النجاح في توسيع وعاء الضرائب القائم وخفض أسعارها، وأسباب ذلك هو الممارسات الإنتقائية والتساهل في تحصيل المستحقات، الإدارة الضريبية غير الفعالة والناجمة جزئياً عن القصور السياسي، المصاعب المؤسسية والسياسية المقترنة بإدخال الدخل الزراعي ضمن شبكة الضرائب، وتبدد الثقة بضريبة الدخل كأداة لجمع الإيرادات، في بيئة يكون فيها سلوك التهرب الضريبي هو القاعدة وليس الإستثناء، لذا من المهم أن يترام إصلاح الإدارة الضريبية مع السعي لإعادة هيكلة النظام الضريبي.
2. إن الإصلاح الضريبي المنسق يحقق مزايا مهمة مقارنة بإصلاح نظام الضريبة على أجزاء منعزلة بعضها عن البعض، فهو يضمن الإتساق بين التغيرات في كل ضريبة على حدى وبين الأهداف الشاملة، لأن خفض الرسوم الجمركية مثلاً دون زيادة مقابلة في الضرائب الأخرى، يمكن أن يزيد العجز المالي والصعوبات الإقتصادية الكلية، كما يمكن للإصلاح المنسق لهذه الضرائب أن يجمع بين خفض الرسوم الجمركية، وتعويضها في ضرائب الإستهلاك التي تطبق على كل من الإنتاج المحلي والواردات على حدٍ سواء، ضف إلى ذلك أن تدعيم الأداء الإقتصادي الشامل، يتطلب تكامل الإصلاح الضريبي على نحو وثيق وتدابير التصحيح الهيكلي الشامل.
3. ينبغي الحد من استخدام النظام الضريبي لأهداف لا تتعلق بالإيراد (مثل التمييز الضريبي لإستثمارات معينة)، إذ يمكن استخدام النظام الضريبي بصورة مشروعة لتحقيق أهداف إجتماعية وإقتصادية أبعد، حيث أن مثل هذا الاستخدام غالباً ما يؤدي إلى إستنزاف كبير للخزانة الوطنية عن طريق منح مكاسب غير متوقعة للأنشطة القائمة، أو عن طريق تحويل الموارد تجاه الأنشطة المميزة ضريبياً، وهو ما يضيق في النهاية من الوعاء الضريبي.

¹ عمرو هشام محمد، "الإصلاح الضريبي في الدول النامية"، نقلاً عن الموقع الإلكتروني:

لذا وعند تصميم السياسات الضريبية لمواكبة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، يتعين أن تتم الموازنة بين ما قد يقترن بهذه التدابير من مكاسب متوقعة وخسائر متوقعة في الكفاءة والايادات.

4. يجب أن يأخذ الإصلاح الضريبي في الحسبان الظروف الأولية القائمة داخل البلد وخارجه، إذ غالباً ما تجد البلدان النامية عند إصلاح نظمها الضريبية أنها مقيدة بشدة، ليس فقط بأوضاعها المؤسسية، ولكن مقيدة أيضاً بالهيكل الضريبي في البلدان المصدرة لرأس المال. فالنظام الأمريكي مثلاً للإئتمان الضريبي الخارجي، يحول دون استخدام نظام التدفق النقدي للضرائب في البلدان النامية (وهو نظام تستقطع فيه كل المصروفات من وعاء الدخل في ذات السنة التي يتحقق فيها).

ويعزى ذلك، إلى أنه لا يتسنى في ظل هذا النظام خصم الضرائب التي يدفعها المستثمرون الأمريكيون للبلدان النامية من التزاماتهم الضريبية المحلية، وبالرغم من هذا، فإن الظروف المحلية قد تجعل إعادة الصياغة الكاملة للنظم الضريبية، سبباً في إثارة صعوبات خطيرة في مرحلة التحول، ولكن أثر السياسة الضريبية على القدرة التنافسية في المجال الدولي، لم يحظ باهتمام كبير في التحليلات المتعلقة بالإصلاح الضريبي، فالبلدان النامية، كثيراً ما تتهمك في منافسة ضريبية عن طريق تقديم حوافز للمستثمرين الأجانب، في حين لا تول إهتماماً كافياً للنظام الضريبي الذي يواجه المستثمر المحتمل في وطنه.

فالمستثمر القادم من بلد له نظام ضريبي على النطاق العالمي، يمكن أن يدفع ضريبة في البلد المضيف بنفس سعر الضريبة في وطنه، دون أن يكون لذلك أثراً سلبياً من ناحية الحوافز، وعلاوة على ذلك، فمن واجب البلد المضيف ألا ينقل الدخل إلى البلدان ذات الضرائب المنخفضة، أو إلى بلدان الملاذ الضريبي من خلال التسعير التحويلي (أي تسعير المعاملات بين الشركات بطريقة تجعل معظم الربح يؤول إلى الموقع ذي الضرائب المنخفضة).

5. إن مصداقية النظام الضريبي هي أساس النجاح لأي إصلاح ضريبي، فالبينة المستقرة للسياسة الضريبية، تشجع قطاعات الأعمال على تبني منظور أطول أجلاً، في قراراتها المالية والاستثمارية، الإهتمام المتزايد بإعداد وتحليل الإصلاحات والتشاور المسبق وكذا إتاحة فترة معقولة للتصحيح قبل التنفيذ، مراعاة الأحكام الخاصة بالحقوق المكتسبة، والإتساق التاريخي للإصلاح الضريبي، كلها إعتبرات يمكن أن ترسخ ثقة قطاع الأعمال في مصداقية النظام الضريبي، وبوجه عام، يجب أن يكون الهدف هو إقامة نظام ضريبي مستقر وتجنب كثرة التغيرات الضريبية.

المبحث الثاني: سياسات الخصخصة ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية.

لجأت العديد من الدول النامية في إطار تبني برامج التصحيح الهيكلي، إلى إنتهاج سياسة الخصخصة، بإعتبارها وسيلة لرفع كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية، والحد من الإختلالات الإقتصادية الداخلية والخارجية، وقد إزدادت أهمية عملية الخصخصة، في ظل التدهور الملموس الذي طرأ على البيئة الإقتصادية العالمية، وما يترتب على ذلك، من تدهور مؤشرات الأداء الإقتصادي في الدول النامية، ويصدق ذلك بصفة خاصة على الدول النامية، التي يتسع فيها نطاق ممارسة القطاع العام بنسبة كبيرة من النشاط الإقتصادي.

فبالرغم من تزايد إعتداد تلك الدول على القطاع العام لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المنشودة، إلا أن الأداء الإقتصادي والمالي لوحدها هذا القطاع سجل إنخفاضا مستمرا.

ومن أجل كل ما سبق، نحاول فيما يلي من أسطر التعرف على هذه الآلية من خلال التطرق لمفهومها، أسبابها، أساليب تنفيذها ومعوقاتها.

المطلب الأول: تعريف الخصخصة.

الخصخصة مصطلح ظهر عام 1979 في إنجلترا، ويشير إلى التحول من القطاع العام إلى الخاص بأساليب متعددة، إما بتحويل كامل للملكية أو تحويل جزئي لها، وهذا ما يعرف بخصخصة الملكية، أو إحلال إدارة قطاع خاص لإدارة المشروعات العامة، أو ما يسمى بخصخصة الإدارة¹.

ويضم مفهوم الخصخصة عدة تعاريف من بينها:

- يعرفها عبد العزيز بن سالم بأنها: "تحويل ملكية مؤسسات القطاع العام إلى شركات تدار على أسس تجارية، أو بيع الأسهم المملوكة للحكومة في بعض شركات المساهمة العامة كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص"²، وهو ما ذهب إليه صلاح عباس عندما قال "الخصخصة مفهوم لا يقتصر على مجرد بيع القطاع العام، ولكن يتسع هذا المفهوم إلى مجموعة من السياسات المتكاملة الهادفة إلى تحقيق تنمية المجتمع، وذلك بفكر ومبادئ القطاع الخاص وآليات السوق..."³.

- أما شريف شكيب فيرى بأنها عبارة عن "العملية التي بموجبها، تنتازل الدولة عن المؤسسات التي تملكها، سواء كلية عن طريق مجموعة من الأسهم للمستثمرين الخواص الوطنيين أو الأجانب"⁴.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص.217.

² عبد العزيز سالم بن بحتور، إدارة عملية الخصخصة وآثارها على إقتصاديات الوطن العربي، "دراسة مقارنة"، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص.2.

³ نفس المرجع السابق، ص.3.

⁴ صلاح عباس، الخصخصة - المصطلح والتطبيق - مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص.79.

- أما بن بيتور فيرى بأنها: "العملية التي عن طريقها يمكن التنازل أو بيع أصول المؤسسة العمومية لمؤسسات أخرى أو لأشخاص معنويين خواص"¹.

- وبالنسبة ليوسف صائغ فيرى أنها "النزوع العالمي المعاصر إلى التحول من القطاع العام صوب القطاع الخاص، كجزء من التصحيح الإقتصادي الهيكلي وكظاهرة قوية ضاغطة، وقد تعدى هذا التحول نطاق الفكر وإختيار الأنسق الإقتصادية والإجتماعية، ليشكل ضغطا سياسيا مكشوفًا تمارسه الدول الغربية الصناعية الكبرى في تعاملها مع البلدان النامية، وذلك على إعادة هيكلة إقتصادياتها ومجتمعاتها، كما يمارسه صندوق النقد والبنك الدوليين"².

المطلب الثاني: أسباب الخصخصة.

عند التمعن في هذا الطرح، يلاحظ أنه إشتبكت جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي أدت بالدول النامية إلى تبني سياسة الخصخصة، والتي يمكن أن نجملها فيما يلي:

أولا: الأسباب الداخلية: وهي كالتالي:

1. فشل القطاع العام، الذي يعد السبب المباشر لعملية الخصخصة، وذلك نتيجة التخطيط السيئ للمشاريع العامة والأداء المالي الضعيف، الإختبار المشوه لخطوط الإنتاج، إلتسام القطاع العام بإنخفاض الربحية والإنتاجية، تعرض بعض مؤسساته ومشاريعه إلى الخسارة والسرقة والمحسوبية³، إنخفاض الكفاءة الإنتاجية، التي تعد العنصر الأهم لدفع عملية الخصخصة، حيث يلاحظ ذلك بالخصوص على الدول التي يسيطر فيها القطاع العام على الإقتصاد الوطني. والجدير بالذكر، أن الكفاءة الإقتصادية مصطلح ذو أبعاد عديدة، بعضها كمي، مثل حجم الإنتاج والجوانب المالية للمشروع، وبعضها نوعي، مثل جودة الإنتاج، وهي تشير إلى نوع معين من المنتجات بإستخدام كمية من المدخلات، حيث تكون الكفاءة الإنتاجية مرتفعة، إذا أدت العملية الإنتاجية إلى ما يلي:⁴

- زيادة المخرجات مع ثبات المدخلات؛
- ثبات المخرجات مع خفض المدخلات.

¹ Cherif Chakib, **la Privatisation en Algérie**, Institut des sciences économiques, Université de Telmeccen, Mai 1995, P.22.

² Mohamed Bouhazza, **la Privatisation de l'entreprise Public Algérienne et le rôle de l'état dans le processus**, Révue des sciences économiques et de gestion, Université ferhat Abbas, 2004, P. 81 .

³ ضياء مجيد الموسوي، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص.20.

⁴ أحمد عبد الخالق، التمويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين التنظير والواقع، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص.49.

وإنطلاقاً من مؤشر الكفاءة الإقتصادية، أثبت الواقع المعاش أن شركات القطاع العام في غالبية الدول، إتسمت بضعف الكفاءة والأداء السيء، لذا ينظر إليه على أنه عجز عن تحقيق الأهداف الإجتماعية والإقتصادية، بل أكثر من هذا، يحمل البعض الشركات العمومية كافة المشاكل والأزمات التي تعاني منها الإقتصاديات النامية، خاصة تلك التي حدث فيها نقلاً إقتصادياً كبيراً، وهو ما يمثل إحدى العوامل الدافعة للتحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص¹.

2. معاناة الدول النامية من الأعباء الملقاة على الميزانية العامة، ومحاولتها تخفيض الإنفاق العام بقدر الإمكان، ولا يمكن أن يتم ذلك، إلا من خلال تخلصها من الأنشطة العامة وجعل القطاع الخاص يقوم بها، لذا فإن هذا الأخير، قد أدى إلى تخفيض الإنفاق العام الملقى على عاتق الدولة، وكذا التخلص من أعباء المؤسسات المفلسة، ضف إلى ذلك، أنه يهدف إلى زيادة التدفق داخل خزانة الدولة، والذي يتم من خلال بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص².

3. تدرج الخصوصية أحيانا ضمن المسار الديمقراطي الذي تتبناه بعض الدول النامية، كما تسمح بتحرير تسيير مؤسساتها من الضغوطات السياسية، فمفهوم الدولة المالكة، يتجسد بتدخلها في التسيير اليومي للمؤسسات، وذلك من خلال³:

- تعيين الأشخاص ذوي المستويات العالية بما في ذلك مجلس الإدارة؛
- إتخاذ قرارات الإستثمار؛
- تنظيم العمالة؛
- تحديد الأسعار؛
- التسويق والتوزيع.

4. بفعل إنعدام الحوافز، حققت المؤسسات العمومية خسائراً معتبرة، مما تسبب في خلق عجز متزايد لميزانياتها، حيث أصبحت تشكل عبئاً ضخماً على خزانة الدولة، وهو ما أعتبر أحد أسباب الخصوصية.

5. مع إنعدام المنافسة فإن المؤسسات العمومية، تفتقر لأي دافع لرفع المردود في مجال إنتاجها للسلع أو الخدمات، كما ينجم عن إنعدام حوافز الربح رداءة نوعية المنتج⁴.

¹ سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الإقتصادي، دار الشرق، القاهرة، 1991، ص.37.

² علي سالم أرميص، مرجع سابق، ص.218.

³ نفس المرجع السابق، ص.218. 219.

⁴ نفس المرجع السابق، ص.219.

ثانيا: الأسباب الخارجية: وتتحصر فيما يلي:¹

1. تعد الدول النامية، أكثر الدول معاناة من ثقل المديونية الخارجية، فهي تطمح لتخفيضها عن طريق تحويل سندات الدين بأسهم المؤسسات العمومية، مما يساعدها على جذب مستثمرين أجنب محتملين، وبالتالي تخفيض الدين الخارجي وتشجيع الإستثمار، فعلى سبيل المثال، حققت الأرجنتين سنة 1990 سبعة (07) مليار دولار عن طريق عمليات الخصخصة، وكذا دولة الشيلي، التي كان فيها إجمالي مبلغ الدين المحول إلى أسهم وسندات هو 28 مليار دولار سنة 1988.

وإنطلاقا مما سبق، ولو تتبعنا مختلف برامج الخصخصة في الدول النامية منذ نهاية الثمانينات، لوصلنا إلى نتيجة مفادها، أن ثقل المديونية الخارجية وخدمتها، هي السبب المباشر في إتباع سياسة الخصخصة، والتي تأمل الدول النامية من وراءها لتخفيض الديون الخارجية.

2. سيادة التحرر الإقتصادي في القرن العشرين خاصة بعد إنهيار النظام الإشتراكي، إذ ظهرت عدة تغيرات أيديولوجية، كانت السبب في ظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد سنة 1990، إعتبارا من قمة مالطا سنة 1989، والذي يركز على إقتصاد السوق، أو ما يعرف بعولمة الإقتصاد، ويسعى إلى توسيع وتعميق العلاقات الإقتصادية بين المؤسسات الإقتصادية في العالم بأسره، وبالتالي أصبح للشركات الكبيرة فروعا في أغلب دول العالم، تقوم بالتصنيع خارج بلدانها الأصلية، بحثا عن الأسواق والأيدي العاملة الرخيصة، الأمر الذي ترتب عليه تخفيض التكاليف، مما حقق لها أقصى عائد ممكن، وبذلك ونتيجة لعولمة الإقتصاد، يكون على المؤسسات، أن تضع في إعتبارها عنصر المنافسة الخارجية لأنها مهددة في سوقها الوطني²، وبالتالي يكون بإستطاعتها -عن طريق الخصخصة- أن تنتقل نحو المنافسة على المستويين الوطني والدولي بشكل واسع.

3. خضوع الدول النامية المدينة لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين وتطبيق برنامج التصحيح الإقتصادي، وذلك بإعتماد الخصخصة كشرط رئيسي لإعادة بناء الإقتصاد في الدول النامية، حيث أن القطاع العام قليل الفعالية ويتقل كاهل المالية العامة، دون أي تحسين في نوعية السلع والخدمات، وفي ظل ضغوط صندوق النقد والبنك الدوليين، اللذان يعتبران أن القطاع العام لا يتناسب وقواعد إقتصاد السوق، كما أن الحد من تدخل الدولة فيما يخص التسيير وملكية وسائل الإنتاج، يظهر جليا في مخططات التصحيح الهيكلي المفروضة على حكومات الدول المدينة، ضف الى ذلك، دعم هذه المنظمات لعملية الخصخصة، بإعتبارها جزءا من برنامج أوسع لتعزيز النمو والكفاءة الإقتصادية والإدارة السليمة للمؤسسات، وبالتالي فقد تم تصميم نحو

¹ ليلى سنوسي، واقع وآفاق الخوصصة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص.18.

² عبد القادر محمد عطية، الإتجاهات الحديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص.246.

ثلاثين (30) مشروعاً يمولها البنك الدولي، لمساعدة الحكومات على تحويل المنشآت العامة إلى القطاع الخاص، عن طريق البيع، التأجير أو عقود الإدارة، والأهم من ذلك، أن مشاريع البنك الدولي، تقدم التمويل إلى القطاع الخاص للمساعدة على توفير الظروف اللازمة لقيام قطاع خاص كفء وقوي، فعلى سبيل المثال، ساعد البنك الدولي في تركيا برنامج الحكومة لتنمية سوق رأس المال، بتحسين اللوائح وتوفير ضريبة لترح الأسهم وحيازتها¹.

المطلب الثالث: أساليب تنفيذ الخصخصة.

تتلخص أساليب الخصخصة وفقاً لمفهومها على النحو الآتي:²

أولاً: خصخصة مساهمات القطاع العام.

ويكون ذلك عن طريق سوق الأوراق المالية، حيث يتم تقييم الأسهم من قبل خبير مختص، وذلك اعتماداً على عدد من المؤشرات، كالقيمة الإسمية والقيمة الدفترية، قيمة الممتلكات وقيمة المردود المتوقع للأنشطة، وبعد ذلك يتم بيع الأسهم إما عن طريق المزايعة العلنية، أو عن طريق إستدراج طلب العروض.

ثانياً: الخصخصة عن طريق بيع المنشأة.

يتم اللجوء إلى بيع أصول الشركات العامة أو وسائل الإنتاج، إذا تعذر بيع الأسهم بسبب الوضعية المالية المتردية، أو في حال كبر حجم المنشأة وتشتت فروعها وتنوع أنشطتها، بصفة تجعل التحكم في التصرف فيها عسيراً على القطاع الخاص.

وتبدأ هذه العملية بتقييم ممتلكات المنشأة من قبل أصحاب الإختصاص، وبعد ذلك يتم وضع دفتر شروط مفصل وإعلان إستدراج طلب العروض، وبعد تلقي العروض يتم فتحها، وإختيار العارض الفائز بالصفقة.

ويمكن بيع جزء فقط من أصول المنشأة، كما يمكن أن يتم البيع بالمزاد، إذا كانت الأصول تتضمن عقارات، أو في حال عدم ورود عروض ملائمة بعد الإعلان عن البيع لأكثر من مرة.

¹ ماري شيرلي، "خبرة التحويل إلى القطاع الخاص"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 23، 1988، ص.34.

² مصطفى محمد العبد الله، "التصحيات الهيكلية والتحول إلى إقتصاد السوق في البلدان النامية"، ندوة الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص.49. 50.

ثالثا: الخصخصة عن طريق فسح المجال أمام المستثمرين والمؤسسات الخاصة للمساهمة في رأسمال شركات القطاع العام.

وهذا يكون بالخصوص في حال إجراء الإصلاح الإقتصادي في المنشأة، وإعادة تأهيل رأس المال بعد إمتصاص الخسائر، أو عن طريق فتح باب الإكتتاب في رأسمالها أمام القطاع الخاص، في حال زيادة رأس المال.

كما يمكن أن يحصل التخصيص في حال تنازل مساهمة القطاع العام، عن حق الأفضلية في الإكتتاب لصالح القطاع الخاص.

رابعا: خصوصية التصرف الإداري (الإيجار).

إلى جانب عملية بيع الأسهم والأصول، هناك صيغة أخرى لإعادة الهيكلة في الإقتصاد الوطني، تتمثل في تخلي المنشأة الحكومية، عن إدارة بعض فروعها أو نشاطها لصالح القطاع الخاص، وتتم العملية بتحويل وسائل الإنتاج للقطاع الخاص بطريقة الإيجار، بموجب عقد يحدد الشروط وطريقة تقاسم الأرباح، أو بتتبع نفس الإجراءات المذكورة بالنسبة لنقل الملكية من تقييم معين للأصول الموجزة، وإختبار عروض التسوغ وغيرها.

وتستخدم هذه الطريقة كمرحلة أولى، في إنتظار التخصيص الكلي للمؤسسة وحالما تتوفر الشروط اللازمة لذلك، أو بالنسبة للمؤسسات الأساسية التي لا يمكن التخلي فيها سوى عن جزء معين من نشاطها.

خامسا: الخصخصة عن طريق التصفية.

تتم عملية تصفية المؤسسة العامة في حال حدوث خسائر كبيرة، إنعدام الجدوى في مواصلة النشاط الإقتصادي، وجود منافسة شديدة، أو في حال عدم مقدرة المؤسسة على التعايش مع ظروف السوق المستجدة.

وتتم التصفية عادة وفقا للأنظمة والقوانين النافذة، حيث يتم بمقتضى ذلك، إيقاف نشاط المنشأة ما عدا الأمور العالقة، وتسريح جميع العاملين، ثم عرض الأصول للبيع بإتباع إجراءات التقييم والإعلان والبيع بحسب القوانين.

المطلب الرابع: معوقات الخصخصة¹.

تعد الخصخصة عملية بالغة التعقيد في الدول النامية، إذ تعترضها كثيرا من العقبات الإقتصادية، السياسية والإدارية، فمن حيث المشاكل الإقتصادية، فهي تتلخص في النقاط التالية:

1. ضرورة توافر درجة عالية من الخبرة الفنية لتقييم أصول القطاع العام، وتحديد السعر المناسب لها، بما يضمن تجنب المضاربة في أسعار هذه الأصول.

2. جمود الأسواق المالية والنقدية وضيق نطاقها، وهي من أهم العقبات التي تعترض نجاح عملية الخصخصة، إذ أن توافر أسواق مالية ونقدية متطورة، يسهم في توفير قدر كبير من الإمكانيات اللازمة لتطبيق برامج الخصخصة.

3. مشكلة نقص موارد الموازنة العامة، اللازمة لتمويل تكاليف خصخصة الملكية، مثل رفع مكافآت إنهاء الخدمة للعاملين الذين يتم الإستغناء عنهم، وكذا الموارد اللازمة لتسوية الإلتزامات المالية المستحقة على المؤسسات المراد خصصتها، ففي غانا مثلا، أدت سياسة التوظيف المستخدمة إلى ظهور العمالة المقنعة في المؤسسات العامة، كما أقرت سياسات الأجور وإتفاقيات عقود العمل الجماعية، حق العاملين في الحصول على مكافآت سخية عند إنهاء الخدمة، إلا أن نقص الموارد المتاحة لذلك، كان من أهم أسباب توقف تنفيذ جزء كبير من برنامج الخصخصة المزمع تطبيقه آنذاك.

أما من حيث المشاكل الإدارية، والتي يقصد بها ضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة، لإعداد المؤسسة المملوكة للدولة، والإنتقال للقطاع الخاص، ومن ذلك على سبيل المثال، أهمية إتخاذ الإجراءات التنظيمية والقانونية اللازمة، لما يطلق عليه "تسهييم المؤسسات العامة"، أي تحويلها إلى شركات مساهمة، وما يلحق بذلك من إجراء تغييرات جوهرية في حوافز الإدارة.

وعن المشاكل السياسية التي تعوق عملية الخصخصة في الدول النامية، فتظهر في المعارضة العمالية المحتملة لسياسة الخصخصة، والتي يتوقف تأثيرها الفعلي على النظام السياسي القائم، ومدى قوة نقابات العمال، وإعتمادهم على الوظائف العامة في الحصول على مواردهم المالية، علاوة على درجة السماح لهم بتملك جانب من أسهم الشركات المطروحة للبيع، ففي السينغال مثلا، أدى نظام الحكم البرلماني-المقترن بوجود نقابات عمال قوية ومنظمة- إلى عرقلة جهود عمليات الخصخصة، كما أسهم غياب تلك النقابات العمالية، والمناخ العام الذي تناقضت فيه الأجور الممنوحة في القطاع العام في النيجر، إلى تقليص العقبات السياسية التي تعترض تطبيق برامج الخصخصة.

¹ سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص.122.

المبحث الثالث: سياسات ترشيد جانب النفقات العامة ودورها في علاج الإختلالات المالية في الدول النامية¹.

تبرز أهمية ترشيد السياسات الإنفاقية المتبعة في الدول النامية، كأداة من أدوات السياسة المالية في التخفيف من حدة الإختلالات الداخلية والخارجية، بغرض تحقيق الإصلاح الإقتصادي المنشود، ذلك أن برامج الإنفاق العام المنتج، يمكنها دعم عملية النمو الإقتصادي من خلال العديد من القنوات، فبرامج الإنفاق المنتجة في القطاع العام تستطيع تسهيل عملية التصحيح الهيكلي، وذلك من خلال إقامة قدر كاف من الإستثمارات المنتجة في قطاعات البنية الأساسية، التي تتجاوز قدرات المستثمرين في القطاع الخاص، بالإضافة إلى توفير قدر كبير من المنافع الإجتماعية، عن طريق تطوير الإستثمار في رأس المال البشري، بما يرفع من مستوى إنتاجيته، من خلال زيادة معدلات الإستثمار في قطاعات التعليم والتدريب والصحة، علاوة على قدرة القطاع العام المنتج على تزويد القطاع الخاص بطائفة كبيرة من السلع والخدمات الإنتاجية المباشرة، بل وتشجيعه على تقديمها في فترة لاحقة، وفضلا عن ذلك، فإن الإستقرار السياسي والإجتماعي، الذي يترتب على إرتفاع مستوى إنتاجية الإنفاق العام، من شأنه المساهمة في توفير المناخ المناسب للنمو الإقتصادي المستهدف.

ويؤكد العديد من الخبراء والإقتصاديين، على أهمية السياسة الإنفاقية الرشيدة خلال فترات النقشف الإقتصادي، التي تتطلبها عملية ضبط الطلب الكلي، خاصة وأن غالبية الدول النامية تواجه هبوطا حادا في الإيرادات العامة، وقيودا شديدة ترد على الفرص المتاحة لفرض المزيد من الضرائب، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى تخفيض وترشيد النفقات العامة، بغرض تصحيح عجز الموازنة العامة للدولة.

والمقصود بترشيد الدولة لنفقاتها هو أن "تحقق الأهداف المحددة بإستخدامها لمواردها على أحسن وجه ممكن، والحيلولة دون إسرافها أو تبذيرها"².

كما يمكن تعريفها بأنها "تحقيق أكبر نفع للمجتمع، عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة، والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة، وأقصى ما يمكن تدييره من الموارد العادية للدولة"³.

¹ نفس المرجع السابق، ص ص. 123. 134.

² "حجم نفقات الدولة وكيفية ترشيدها" مقال مأخوذ عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.islamfin.go.forum.net> (24/03/2008, 14:07)

³ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص. 171.

المطلب الأول: أوجه القصور في السياسات الإنفاقية وهيكل النفقات العامة في الدول النامية¹.

يتكون هيكل النفقات العامة في أغلب الدول النامية من خمس قطاعات رئيسية تتضمن القطاع الاجتماعي، قطاع الدفاع، الإدارة، الإنتاج والبنية الأساسية وقطاع النقل والمواصلات ووسائل الإتصال، ويلاحظ إختلاف الدول النامية فيما بينها من حيث الوزن النسبي للإنفاق على كل قطاع من تلك القطاعات.

ففي بعض البلدان مثل البرازيل، أندونيسيا والفلبين، يلاحظ تزايد معدلات الإنفاق على القطاع الاجتماعي، بالرغم من إجراء تخفيضات شاملة في جانب النفقات العامة بالموازنة العامة للدولة، وفي بلدان أخرى مثل: تركيا، غانا والسودان، كان التخفيض في معدلات الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية يتم بدرجة أعلى من المتوسط ، وفي طائفة ثالثة من البلدان النامية، مثل غينيا، الإكوادور والطوغو، شهد هيكل الإنفاق العام تحيزا واضحا لتخفيض النفقات العامة على قطاعات الدفاع والإدارة، في الوقت الذي إزدادت فيه نسبة الإنفاق العام على القطاعات الإنتاجية وقطاعات البنية الأساسية.

ويشير خبراء صندوق النقد الدولي، إلى أنه بالرغم من إختلاف معدلات الزيادة أو التخفيض في الإنفاق على القطاعات سائلة الذكر، إلا أن الإتجاه العام لتطور الزيادة في النفقات العامة، يشير إلى زيادة معدلات الإنفاق على القطاعات الاجتماعية، الأمر الذي يعكس مدى تفضيل الإستهلاك الحالي على حساب الإستثمار والإستهلاك في المستقبل، وهو ما يرجع إلى تضافر عوامل عديدة نذكر منها على سبيل المثال:

- صعوبة ضبط المخصصات المالية الموجهة لتمويل برامج الإنفاق العام في القطاعات الاجتماعية، بعد البدء في تنفيذها، خاصة إذا كانت تلك البرامج تحقق منافعا كبيرة تربط بعامة الشعب، وتعمل على زيادة فرص التوظيف؛
- عدم رغبة حكومات الدول النامية، في تخفيض معدلات الإنفاق على البرامج الاجتماعية المدعومة بمساعدة خارجية، حتى لا تتعرض لتوقف تلك المساعدات، في الوقت الذي لا تكف فيه مصادر التمويل المحلية، للوفاء بمتطلبات الإنفاق على هذه البرامج؛
- إن القطاعات الاجتماعية، تعد أكثر القطاعات كثافة لعنصر العمل، خاصة مع الإرتفاع النسبي لتكاليف الحصول على عناصر الإنتاج الأخرى في الدول النامية، وبالتالي فإن تخفيض الإعتمادات المالية المخصصة لها في الميزانية العامة للدولة، لا يؤدي إلى تخفيض مستوى الخدمات الأساسية فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تحقيق نسب بطالة مرتفعة نسبيا؛

¹ سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص ص. 124. 128.

- إرتفاع التكاليف السياسية لتخفيض الإنفاق العام في القطاعات الإجتماعية، فمثلا تخفيض مخصصات الدعم الموجه للسلع الغذائية، يحمل في طياته تكاليفا سياسية مرتفعة، ويؤكد ذلك ما أدى إليه تخفيض دعم السلع الغذائية، من قيام المظاهرات والإضطرابات السياسية في كل من المغرب، السودان، مصر وتركيا في أواخر السبعينيات.

ويؤكد خبراء صندوق النقد الدولي، أن التحيز الواضح للحفاظ على معدلات الإنفاق العام على القطاعات الإجتماعية وقطاع الدفاع -على حساب إنكماش معدلات الإنفاق في القطاعات الإنتاجية وقطاعات البنية الأساسية- ينطوي على تشويه هيكل الإنفاق العام في الدول النامية، كما يترتب عليه ظهور توقعات مضادة للنمو في الأجل الطويل، حيث يصعب إجراء التعديلات الهيكلية اللازمة في جانب العرض، ومن ثم تتأخر عملية التصحيح الإقتصادي، ضف إلى ذلك، أن تزايد نمو الإنفاق العام وإرتفاع معدلات التضخم السائدة، ومن ثم فإن الجهود التي تبذل والإجراءات التي تتخذ بغرض تخفيض هذا العجز -بتخفيض وترشيد السياسة الإنفاقية- تعتبر مطلبا أساسيا لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، إلا أن تركيز عبء تخفيض النفقات العامة على حساب قطاعات البنية الأساسية المادية والإجتماعية وأنشطة الصيانة الرئيسية، سوف يؤدي إلى تعرض معدلات النمو والإستقرار الإقتصادي في المستقبل لمخاطر كبيرة، خاصة في ظل إنخفاض معدلات الإنفاق الجاري اللازمة لتمويل تكاليف التشغيل والصيانة في القطاعات الإقتصادية، المرتبطة بزيادة الطاقة الإنتاجية مثل خدمات النقل والمواصلات وشراء قطع الغيار الأساسية، وهو ما يؤدي إلى تدهور معدلات كفاءة الإستخدام وسوء عمليات الصيانة للبنية الأساسية، ومن ثم التأثير سلبا على إنتاجية المشروعات الإستثمارية القائمة والجديدة، وتبديد الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي.

وقد أدت أوجه القصور -سألفة الذكر- إلى خلق مناخ ملائم لظهور كثير من المشروعات العامة، كعناصر إنتاجية تفتقر إلى الكفاءة وتعتمد على الإعانة المالية الحكومية، كما تنزع إلى التزود بعدد مفرط من الموظفين، الذين يحصلون على أجور لا تتفق وتدهور معدلات إنتاجيتهم الحدية، بالإضافة إلى ضعف كفاءة الجهاز الإداري لتلك المشروعات، وعدم إتخاذ القرارات على أسس ومعايير إقتصادية سليمة، الأمر الذي يضاعف من معدلات الإنفاق العام على تلك المشروعات دون مبرر إقتصادي أو إجتماعي مقبول.

وما من شك أن تحديد مجالات القصور في السياسات الإنفاقية، والإنحراف الواضح في هيكل النفقات العامة، سيساعد على تحديد العناصر الأساسية لإستراتيجية الإصلاح في مجال النفقات العامة، والتي من شأنها ترشيد النفقات على نحو يسهم في علاج الإختلالات الإقتصادية والمالية، خاصة مشكلة عجز الموازنة العامة في الدول النامية.

المطلب الثاني: عناصر إصلاح السياسة الإنفاقية في الدول النامية¹.

ويمكن حصر أهم هذه العناصر في النقاط التالية:

أولاً: ترشيد هيكل الإنفاق العام بشقيه الإستثماري والجاري.

تتمثل السياسات المالية المقترحة لترشيد هيكل الإنفاق الإستثماري، في إعداد برامج إنفاق تشتمل على مجموعة من المشروعات الإستثمارية المنتجة، التي يكون لها مبرراتها الموضوعية من الناحية الإقتصادية والعملية، بما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ويدعم النمو الإقتصادي في الأجل المتوسط وطويل الأجل، علاوة على أهمية التركيز على تطوير وإصلاح مشروعات القطاع العام، من خلال إنتهاج طائفة من الإجراءات تتضمن ما يلي:

- ضرورة تحرير إدارة المشروعات العامة من التدخل السياسي والإداري، وإعطاءها قدر أكبر من الحرية والإستقلال الذاتي، فيما يختص بقرارات التسعير والعمالة والإستثمار، والسماح لها بالمشاركة في تحديد أو تقرير أهداف محددة بوضوح؛
- ضرورة تقديم الدعم المالي للمشروعات العامة، على أساس إختياري وليس على أساس مطلق، مع ملاحظة التركيز، على منح هذا الدعم للمشروعات، التي يكون لها أهدافا إقتصادية وإجتماعية واضحة، أما المشروعات الخاصة التي تمارس نفس النشاط، فإن الحل الأمثل بالنسبة لها هو تحويل ملكيتها للقطاع الخاص، من خلال عملية منظمة للخصخصة أو تصفيتها، إذا لم يكن تحويلها للقطاع الخاص ممكناً أو متاحاً بنجاح.

أما ما يتعلق بترشيد هيكل الإنفاق الجاري، فينحصر دور السياسات المقترحة في تقسيم النفقات العامة الجارية إلى أربعة عناصر رئيسية هي:

- مخصصات الإنفاق الجاري الموجه للوفاء بمدفوعات الفائدة الحكومية كنسبة من إجمالي الناتج القومي؛
- مخصصات الإنفاق الجاري الموجه لتمويل تكاليف التشغيل في مشروعات التنمية الإقتصادية؛
- مخصصات الإنفاق الجاري الموجه لتمويل مشروعات إنتاج السلع والخدمات الإستهلاكية؛
- مخصصات الإنفاق الجاري الموجه لتمويل مختلف صور أو أشكال المعونات الإقتصادية والإجتماعية.

¹ نفس المرجع السابق، ص 128. 134.

فبالنسبة لمخصصات الإنفاق الجاري الموجه للوفاء بمدفوعات الفائدة الحكومية، يلاحظ استمرار ارتفاع نسبة تلك المدفوعات إلى الناتج القومي الإجمالي في العديد من الدول النامية، نتيجة لإفراط الحكومة في الإقتراض المحلي لتمويل عجز الموازنة، في الوقت الذي تتخفف فيه درجة كفاءة بعض الوحدات الإستثمارية العامة وإنتاجيتها، إلى درجة لا تكف لخلق زيادات صافية في الدخل القومي الإجمالي، ضف إلى ذلك، أن عديدا من المشروعات العامة التي أستخدم جانب كبير من تلك القروض في تمويلها، قد حققت خسائرا مالية كبيرة، ولذا فإن العلاج المقترح من جانب الصندوق، يتمثل في استخدام سياسة إنفاقية رشيدة، تسهم في رفع كفاءة الأداء الإقتصادي لوحدات القطاع العام، بما يساعد على تحقيق قدر من الفائض، وتوجيهه للوفاء بمتطلبات تمويل مدفوعات الفائدة من ناحية، كما أن رفع كفاءة الأداء في القطاع العام، من شأنه العمل على زيادة الناتج والدخل القومي، إلى الحد الذي يسهم في تخفيض نسبة مدفوعات الفائدة إلى إجمالي الناتج القومي من ناحية أخرى.

ويوصي الصندوق بضرورة تغطية مدفوعات الفائدة الحكومية، عن طريق تنمية مصادر الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة، مع مراعاة إستبعاد تغطية مدفوعات الفائدة على القروض المستخدمة في تمويل مشروعات الإستثمار في رأس المال البشري، من نطاق تمويلها من الإيرادات الجارية في ميزانية الدولة.

ولترشيد الإنفاق الجاري على كل من تكاليف التشغيل، وتمويل مشروعات إنتاج السلع الإستهلاكية، فمن المهم تخطيط السياسة الإنفاقية الخاصة بها، في حدود تتفق وإمكانية تمويلها، عن طريق الإيرادات الجارية في ميزانية الدولة خلال فترة زمنية محددة، ثم مراعاة التوافق بين معدلات نمو هذه النفقات من ناحية، ومعدلات نمو الناتج القومي من ناحية أخرى، وذلك في الأجلين المتوسط والطويل.

أما فيما يتعلق بترشيد الإنفاق الجاري الموجه لتمويل مختلف أشكال المعونات الإقتصادية والإجتماعية، فيتلخص دور السياسات المقترحة بشأنها فيما يلي:

- إلغاء المعونات التي تؤدي إلى إنحراف هيكل تخصيص الموارد، والتأثير سلبا في حوافز المنتجين؛
- إلغاء المعونات المقدمة لدعم الإستهلاك دون تمييز بين الإستهلاك الضروري والكمالي، حيث يؤدي منح مثل هذه المعونات إلى تضخم جانب الطلب الكلي؛
- مراعاة التوازن بين حجم المعونات الإقتصادية التي تقدمها الحكومة للمشروعات العامة-خلال المرحلة الإنتقالية التي يتم فيها تطوير تلك المشروعات- وبين نمو الإيرادات الجارية؛

- بالنسبة لمعونات التصدير والمعونات الموجهة لتشجيع استخدام عناصر وموارد إنتاجية محلية معينة، يجب الإستمرار في منحها، مع مراعاة ألا تتجاوز معدلات نموها، معدلات نمو الدخل القومي، ويؤكد خبراء الصندوق أن برنامج التصحيح الإقتصادي، يهدف إلى تحقيق التعديل مع النمو، ولذلك فإن تخفيض وترشيد منح المعونات بمختلف أنواعها، يعد أحد العناصر المهمة في السياسات الإنفاقية المقترحة، والأكثر أهمية هو الإستمرار في الحفاظ على نطاق وأسلوب تقديم المعونات تحت سيطرة الدولة، وترشيد هيكلها، بحيث توجهها إلى أكثر القطاعات الإجتماعية فقرا، وكذا تعظيم درجة إستفادة طبقة المنتجين الأكفاء والمصدرين معا من تقديم مثل هذه المعونات.

ثانيا: إتجاهات الإصلاح في عملية تخطيط وإدارة النفقات العامة.

إستهدفت السياسة الإنفاقية المقترحة في برامج التصحيح الإقتصادي للمؤسسات المالية الدولية، القضاء على أوجه القصور الملموسة في جانب إدارة وتخطيط برامج الإنفاق العام، وقد ركزت حوالي 85% من برامج التعديل الهيكلي على ضرورة ترشيد عملية تخطيط النفقات العامة، من خلال الإلتزام بطائفة من الإجراءات تستهدف مايلي:

1. إستخدام الأساليب الفنية المتطورة الخاصة بميزانيات البرامج والآداء، عند إعداد ميزانية برامج الإنفاق العام، وذلك بهدف تنشيط عملية قياس التكاليف، وتحسين إنتاجية برامج الإنفاق العام، وإعادة هيكلة تلك البرامج، بما يرفع من درجة كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية المتاحة، إلى جانب أهمية تطوير نظم المعلومات الخاصة بقياس الآداء، خاصة في مشروعات القطاع العام، ويعتبر ذلك عنصرا حيويا لإصلاح الإدارة المالية والإقتصادية لوحدات القطاع العام، حيث أن توافر المعلومات الدقيقة والموضوعية عن معدلات أداء الوحدات الإنتاجية، يعد مطلبا سابقا على إستراتيجية إعادة هيكلة مشروعات القطاع العام.
2. ضرورة توافر عنصر الواقعية والموضوعية في تصميم برامج الإنفاق العام، التي تهدف إلى تحقيق الإصلاح الإقتصادي من ناحية، وإدماج عنصر تكاليف الصدمات الخارجية من ناحية أخرى.
3. ضرورة ضمان عنصر الإلتزام من جانب صانعي القرارات الإقتصادية المطلوبة لتحقيق الإصلاحات الإقتصادية اللازمة، ويقترن بذلك أهمية وجود إنفاق إجتماعي وسياسي، ورؤية واضحة للأولويات الضرورية للإصلاحات الهيكلية المطلوبة.

ثالثاً: ترشيد دور السياسة الإنفاقية في مجال تخفيف التكاليف الإجتماعية لعملية التصحيح الهيكلي على طبقة الفقراء ومحدودي الدخل.

تقترح المؤسسات المالية الدولية ترشيد السياسة الإنفاقية في هذا المجال، من خلال تبني عدة إستراتيجيات تتضمن مايلي:

1. تحقيق النمو الإقتصادي العام، ويقصد بذلك أن ترشيد السياسة الإنفاقية في كافة المجالات الإقتصادية، بما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الأجل الطويل، يعد من أكثر البدائل فاعلية في مواجهة التكاليف الإجتماعية لعملية التصحيح الهيكلي في الأجل الطويل، وذلك من خلال ما يترتب على نجاح تلك السياسات من زيادة فرص العمالة، والموارد المالية للدولة بصفة عامة، والتي يمكن تخصيص قدر مناسب منها للإنفاق على برامج التنمية الإجتماعية، وبالتالي تخفيض حدة الفقر في الأجل الطويل.

2. إقامة برامج إنفاق عام موجه لزيادة فرص كسب الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك من خلال زيادة مقدار الأصول المادية للفقراء ورفع معدلات إنتاجيتها، بتصميم برامج إنفاق خاصة بإصلاح الأراضي الزراعية ونظم الري، إلى جانب تقديم الإئتمان المناسب لصغار المزارعين، ضف إلى ذلك تحسين الإستثمار في رأس المال البشري، عن طريق تطوير أساليب التعليم والتدريب.

3. إقامة برامج إنفاق إجتماعية موجهة للفقراء، تهدف إلى تحسين مستوى معيشتهم، وذلك من خلال تقديم التغذية والرعاية الصحية الأولية، إلى جانب توفير مياه الشرب النظيفة وتطوير مشروعات الصرف الصحي.

والجدير بالذكر، أن العديد من الدول النامية المعنية بتطبيق برامج التصحيح الهيكلي، قد إتخذت خطوات فعالة لإستخدام السياسة الإنفاقية المقترحة لتخفيف التكاليف الإجتماعية، وتأثيرها السلبي على طبقة الفقراء، وقد تراوحت تلك الخطوات والإجراءات، بين إقامة نظم شبكات الأمان الشاملة (كما هو الحال في تونس) والتحويلات النقدية المباشرة (كما هو الحال في الجزائر) وتحسين قنوات وصول الدعم الغذائي إلى الطبقات المستحقة (كما في الأردن)، كما قامت بعض الدول بإنشاء بعض الصناديق التي تسعى -بمساعدة جهات التمويل الدولية- إلى تمويل المشروعات التي تستهدف التخفيف من حدة التأثير السلبي لعملية التصحيح الهيكلي على الطبقات محدودة الدخل، ومثال ذلك الصندوق الإجتماعي في مصر، وصندوق التوظيف والتنمية في الأردن.

خاتمة الفصل:

مما تقدم ذكره، ومن خلال إستعراضنا لمحاور السياسة المالية المقترحة - في إطار برنامج التصحيح الهيكلي- لعلاج العجز المالي في الدول النامية، نخلص إلى أنها ذات أهمية بالغة، وذلك من خلال أدواتها وما لها من تأثير على جميع المتغيرات الإقتصادية، كما تمثل الأداة التي تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الإقتصادية والإجتماعية، فضلا عن قدرتها على ترشيد إستخدام الأموال العامة، ضف إلى ذلك، أنه لا يمكن إنكار فعالية هذه الأدوات والدور الهام، الذي يمكن أن تلعبه في الوقت الحاضر، من خلال تأثيرها على حجم العمالة والدخل الوطني ومستويات الأسعار ومستويات الإستثمار، وأخيرا تعتبر أدوات السياسة المالية من الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدول لتحقيق التوازن المالي ومن ثم التوازن الإقتصادي العام.

خاتمة الباب:

إن إشتداد أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وإنفجارها سنة 1982 -وبالتالي الإعلان صراحة عن عدم قدرة الدول النامية إبتداءً من هذا التاريخ الإستمرار في دفع أفساط الديون الخارجية وخدماتها، حيث توقفت كبريات الدول النامية المدينة عن دفع أعباء ديونها الخارجية- ضف إلى ذلك عجز السياسات الإقتصادية القائمة في بلوغ الأهداف المسطرة، بما إستدعى تبني سياسات التصحيح الهيكلي في هذه البلدان، والتي تهدف إلى تصحيح مظاهر الإختلالات الإقتصادية، بما يؤدي إلى تحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي من ناحية، ورفع معدلات النمو الإقتصادي والإجتماعي من ناحية أخرى، وذلك من خلال تكييف الهياكل الإقتصادية في الدول النامية مع الآليات الإقتصادية الجديدة، وإستخدام أدوات السياسة الإقتصادية عامة، وأدوات السياسة المالية بصفة خاصة، بالإضافة إلى مراعاة رفع درجة إستجابة تلك السياسات وتطويع أدواتها للتأثير في عملية ضبط جانب الطلب الكلي في الأجل القصير، وزيادة الكفاءة الإقتصادية بتحسين فاعلية تخصيص الموارد، وتحفيز نمو الناتج الحقيقي في الأجل الطويل.

إلا أن التجارب التاريخية للدول التي تبنت هذه السياسات قد أثبتت فشلها وفداحة آثارها الإقتصادية والإجتماعية، وأن أهم ما يؤكد فشلها هو عدم قدرتها على تحقيق أهدافها المطروحة، وهذا بإعتراف الجهات الداعمة لها، وهي صندوق النقد والبنك الدوليين (وذلك في العديد من إصدارات مجلة التمويل والتنمية)، ومحاولة هذه الجهات إرجاع الفشل إلى ذرائع مختلفة، تتراوح بين التطبيق والصدمات الخارجية.

فالآثار الإجتماعية للبرامج، ما زالت بالرغم من جميع السياسات الإجتماعية الموازية، التي تم إضافتها لاحقاً كارثية، خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة، وهي بذلك تطال الغذاء والدواء ومستويات المعيشة، لتترسخ حقيقة مفادها، أن هذه البرامج قد أدت إلى إزدياد الفقراء فقراً، وزيادة الأغنياء غنى، وتضييق حجم الطبقة الوسطى من المجتمع.

وبالنظر لأهمية ودور السياسات المالية -في إطار تفاعلها مع السياسات الإقتصادية التي إنطوت عليها تلك البرامج- في علاج مظاهر الإختلالات الإقتصادية والمالية، وبالخصوص مشكلة العجز المالي، تم التطرق في هذا الباب لتحليل دور تلك السياسات وأدواتها المختلفة في التأثير على مظاهر إختلال التوازن المالي في الدول النامية، وهذا من خلال تحليل محاور السياسة المالية المقترحة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي في حل الأزمات التي تعاني منها الدول النامية، والتي من أهمها أزمة المديونية الخارجية.